جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

واقع العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2017-2006)
(دراسة تحليلية)

The Reality of the Palestinian National Action between Division and Unity (2006-2017) (Analytical Study)

إعداد الطالب
معاذ أحمد محمد العطشان

بإشراف
الدكتور محمد بني عيسى

قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية
كلية الآداب والعلوم
جامعة الشرق الأوسط

أيار، 2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب: **معاذ احمد محمد العطشان**، أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نُسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات عند طلبها.

الاسم: معاذ احمد محمد العطشان

التاريخ: 27 / 5 / 2018

التوقيع:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نُوقشت هذه الرسالة وعنوانها "واقع العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006-2017) " (دراسة تحليلية) وأُجيزت بتاريخ: 27 / 5/ 2018

أعضاء لجنة المناقشة:

1. الدكتور محمد بني عيسى مشرفاً جامعة الشرق الاوسط التوقيع .....

2. الاستاذ الدكتور عمر الحضرمي رئيساً وعضواً جامعة الشرق الاوسط التوقيع .....

3. الاستاذ الدكتور محمد المصالحة ممتحناً خارجياً الجامعة الاردنية التوقيع .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

أتقدّم بالشكر إلى مشرفي الكريم **الدكتور محمد بني عيسى،** على مساندته لي، ودعمي للارتقاء بهذا العمل.

وأشكر الأساتذة الفاضلين أعضاء لجنة المناقشة **(الاستاذ الدكتور محمد مصالحة والاستاذ الدكتور عمر الحضرمي)** على جهدهم لإثراء هذه الدراسة.

وأشكر بالطبع أساتذتي الذين ساندوني وزملائي وصولا إلى هذه المرحلة من فترة دراستي في جامعة الشرق الأوسط، التي أتقدم لإدارتها وكل العاملين فيه بجزيل الشكر ومشاعر الامتنان، وخاصة منهم عميد كلية الآداب والعلوم **الدكتور احمد موسى، ...**

الباحث

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

الى السنديانة الخضراء والدتي الحنونة اطال الله بعمرها، وروح والدي الحبيب رحمه الله، وعائلتي الطيبة وريحانة عمري زوجتي الغالية

إلى كلّ من ضحّى من أجل قضية عادلة، وأخصّ منهم الشهداء، والجرحى، والأسرى في سجون الاحتلال...

إلى القادة الفلسطينيين الذين أثروا هذه الدراسة، وتضامنوا معي بحثا عن الحقيقة، ومن أجل الوحدة والوفاق الفلسطيني، ....

إلى كل من وقف إلى جانبي لإنجاز هذه الدراسة،

أهدي هذا العمل المتواضع، ...

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ط
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
أسئلة الدراسة	5
فرضية الدراسة	5
أهداف الدراسة	5
حدود الدراسة	6
محددات الدراسة	6
مصطلحات الدراسة	7
الأدب النظري والدراسات السابقة	8
أولا: الأدب النظري	8
ثانيا: الدراسات السابقة	12
أ. الدراسات العربية	12
ب. الدراسات الأجنبية	17
منهجية الدراسة	21
الفصل الثاني: خلفية الانقسام الفلسطيني–الفلسطيني	
المبحث الأول: طبيعة الانقسام الفلسطيني وأسبابه	25
المبحث الثاني: واقع العمل الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام	45

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: مقدرات العمل الوطني الفلسطيني في ضوء المصالحة

المبحث الأول: واقع مؤسسات العمل الوطني الفلسطيني الموحد ومكوّناته 59
المبحث الثاني: مستقبل العمل الوطني الفلسطيني الموحد 70

الفصل الرابع: مستقبل القضية الفلسطينية في ظل الانقسام وفي ضوء الوحدة

المبحث الأول: السيناريوهات الممكنة في ضوء الوحدة أو في ظل الانقسام
(من وجهة نظر القيادة السياسية الفلسطينية) 87
المبحث الثاني: السيناريوهات الممكنة في ضوء الوحدة أو في ظل الانقسام (من وجهة نظر الباحث) 99

الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولا: الخاتمة 103
ثانيا: النتائج 104
ثالثا: التوصيات 105
قائمة المصادر والمراجع 108
أ. المراجع العربية 108
ب. المراجع الأجنبية 114
الملحقات 116

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واقع العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006-2017)

(دراسة تحليلية)

إعداد: معاذ احمد محمد العطشان

إشراف: الدكتور محمد بني عيسى

الملخص

قامت هذه الدراسة تحت عنوان واقع العمل الوطني الفلسطيني بين الإنقسام والوحدة، وهي دراسة تحليلية ذات أهمية علمية وعملية، حيث ستسهم في إفادة الباحثين والمكتبات والمؤسسات المعنية بموضوعها. كما قامت الدراسة على فرضية مفادها أن ثمة علاقة ارتباطية بين الرؤى القيادية المتباينة وعقائدها والمؤسسات الرسمية وبين الكيان السياسي المتكون. واستخدمت الدراسة منهج التحليل التاريخي ومنهج التحليل الوصفي بالاضافة الى ادوات الاستقراء والاستنباط. وكان من اهم نتائجها أن اختلاف الفكر والايدولوجيا بين الحركة الوطنية الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح وبين حركة حماس، هو الجذر الحقيقي للانقسام. واوصت الدراسة بعدة توصيات اهمها اعادة احياء دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وانهاء الانقسام بشتى الطرق السياسية والاجتماعية والحضارية من اجل الوصول الى ما يسعى اليه ابناء الشعب الفلسطيني تجاه قضيتهم العادلة.

الكلمات المفتاحية: العمل الوطني الفلسطيني، الانقسام، الوحدة، المصالحة، القضية الفلسطينية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Reality of the Palestinian National Action between Division and Unity (2006-2017)

(An Analytical Study)

By: Moath Ahmad Mohammed Al Atshan

Supervised by: Dr. Mohammed Bani Isa

Abstract

This paper is entitled “The Reality of the Palestinian National Action Between Division and Unity” and is mainly an analytical study of scientific and practical importance. It is meant to benefit researchers, libraries and all concerned institutions with its subject matter. Additionally, the study is based on the assumption that there is an associative relationship between the different leadership visions and tenets and official institutions, on the one hand, and the political entity formed on the other hand. The study employed the historical analytical approach, qualitative analysisand the tools of induction. Among the most important conclusions of the study is that different ways of thinking and ideologiesbetween the Palestinian national movement represented in the Palestine Liberation Organization andFatah on the one hand and Hamas on the other hand were the real root of division. The study put forth many recommendations, most notably reviving the role of the Palestine Liberation Organization as the sole and legitimate representative of the Palestinian people and putting an end to the division by all possible means toachieve the aspirations of Palestinians in terms of their just cause.

Keywords: Palestinian nationalaction, division, unity, reconciliation, the Palestinian cause.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

تبقى القضية الوطنية العادلة للشعب العربي الفلسطيني، محور اهتمام مركزي، ليس فقط على المستوى العربي والإسلامي، بل على صعيد عالمي أيضا. وبالرغم من ستائر التغييب التي واجهتها هذه القضية، وبعيد نهاية القرن العشرين، مع حرب الخليج الثانية، ومع مشاهد ما أُسمي بـِ "الربيع العربي" منذ العام 2011 إلاّ أن حضورها، يعود دائما، ويفرض نفسه. فعدالة هذه القضية، وأسس حلّها المبني على حق العودة، وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة، على حدود الرابع من حزيران عام 1967، يستحيل أن تندثر، ما دامت هناك حركة نضالية فلسطينية عاملة على تحقيق هذه الحقوق، وما دامت هناك أمة عربية تبقى قضية فلسطين مركزية حية في ضمائر أبنائها، وما دام هناك شرفاء من أصحاب الضمير، أصدقاء العدالة والسلام عبر العالم.

شهدت حركة النضال الوطني الفلسطيني انتكاسة كبرى فصلت الوطن الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة , و تركتهما بحالة انقسام بين حركتي فتح – قائدة النضال الوطني الفلسطيني منذ أكثر من نصف قرن، وحركة حماس – القوة الصاعدة، والجناح العسكري للتنظيم الفلسطيني لحركة الإخوان المسلمين. وانعكس هذا الانقسام بين التنظيمين الأهم من فصائل حركة النضال الوطني الفلسطيني في صورة انقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ضمن مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتعدّدت محاولات المصالحة منذ العام 2007، دون نتائج، إلى أن جاء اتفاق القاهرة 2017، اي بعد ما يقارب أحد عشر عاما على الانقسام، ليضع آمالا جادة وواقعية في أن ينجح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينيون في حشد قواهم أمام تحدّيات كبرى، تهدّد القضية الفلسطينية بالتصفية، بعد انسداد أبواب المفاوضات، ومأزق المراوحة في المكان، بل والانتكاس، في كل ما أُسمِي "عملية سلام الشرق الأوسط"، في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل سياسات الاستيطان، وتهويد القدس، والقمع، بصورة قد تكون غير مسبوقة.

ولكن اتفاق المصالحة الأخير (2017) مواجَه هو الآخر بتحديات صعبة. فمن قائل: إن الاتفاق جاء بحكم الحاجة، وحالة الحصار في غزة، دون قناعات أو رؤية استراتيجية حقيقية لـ حماس في هذا الاتجاه، إلى مشكِّك بقدرة فتح على التعايش مع ما أفرزته سنوات الانقسام في قطاع غزة، إلى محذر من أن كل المصالحة الأخيرة جاءت تمهيدا لترتيبات الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" مع بعض الأطراف العربية وإسرائيل، لتمرير ما يُطلق عليه "صفقة القرن"، أي تسوية عربية إسرائيلية على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية، وغير ذلك كثير.

ومن هنا، تأتي الحاجة إلى تبيان حالة الانقسام الفلسطيني، وآفاق اتفاق المصالحة الأخير (اتفاق القاهرة 2017)، ومحاولة تحديد سيناريوهات مستقبلية مرجحة. وتأتي هذه الدراسة في ضوء المتغيرات الفلسطينية الداخلية الأخيرة، ومتغيرات الصراع مع السياسات اليمينية العنصرية الإسرائيلية، ومتغيرات الإقليم الجامحة، والمشهد الدولي الذي بدأ يتحرك في اتجاهات جديدة، عنوانها مغادرة عالم القطب الأميركي الواحد السائد في العالم. وغني عن التنويه، أن هذا المشهد المركّب يُدخل المعالجة الأكاديمية الموضوعية الجادّة، في شبكة مركبة ومعقدة من العلاقات، والأطراف الفاعلة، فلسطينيا، وعربيا، وعالميا.

وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لبيان الأسس والمقدمات، السياسية، والفكرية، التي أدت إلى الانقسام بين حركتي فتح، وحماس، منذ العام 2007، وما نجم عن هذا الانقسام من آثار مدمّرة على القضية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني. كما تهدف الدراسة تعرّف وجهات نظر عدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من القادة السياسيين الفلسطينيين، من اتجاهات مختلفة، حول الانقسام، وأسبابه، ونتائجه، واتفاق المصالحة الأخير – اتفاق القاهرة 2017، وفرص نجاحه. كما تهدف الدراسة استشراف الآفاق والتحديات المستقبلية أمام النضال الوطني الفلسطيني، وكيفية إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية للصراع في المستقبل المنظور، والأبعد مدى.

مشكلة الدراسة:

تتحدّد مشكلة الدراسة في أحد وجوهها باختلاف وجهات النظر بين الأطراف الفلسطينية، وصعوبة الاتفاق بين تلك الأطراف، إلى جانب صعوبة التنبّؤ بمستقبل المقدرات الفلسطينية، بعدما أصبحت القضية الفلسطينية موضع انقسام فكري وسياسي، ومن الصعوبة بمكان استشراف الآفاق المستقبلية المحتَمَلة الأكثر ترجيحا للعمل الوطني الفلسطيني، بعد قرابة أحد عشر عاما من الانقسام الفلسطيني، وصولا إلى اتفاق القاهرة الواعد (2017). والمشكلة هنا تكمن أيضا في صعوبة تقويم الحالة الراهنة في مجال الانقسام والوحدة، وصعوبة استشراف المستقبل وتحاول الدراسة استقصاء رأيعدد من أعضاءالقيادة السياسية الفلسطينية، للوصول إلى فهم أعمق لحالة الانقسام التي سادت، وآفاق المصالحة، وتحدّياتها المستقبلية.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: يُؤمل أن تسهم هذه الدراسة في إفادة الباحثين والمكتبات والمؤسسات العلمية المعنية بموضوع الدراسة. كما تتأتّى أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا ذا أهمية خاصة، ليس فقط للشعب الفلسطيني، وفصائل العمل الوطني الفلسطيني، بل للقضية الفلسطينية برمّتها، ومستقبل الصراع الدائر في خضمّها. كما تأتي هذه الدراسة بعد فترة طويلة من حالة الانقسام الفلسطيني، وبُعيد اتفاق المصالحة الأخير في القاهرة (2017)، ممّا يزيد من الحاجة إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعرّف واقع المصالحة وآفاقها، أمام تحديات قد لا تكون مسبوقة، تتهدّد القضية الفلسطينية بالتصفية، وتتهدّد الحقوق الوطنية الفلسطينية، خاصة في ظل سياسات عدوانية يمينية متطرفة تهويدية استيطانية إسرائيلية. كما إن هذه الدراسة تطرح على عدد من القادة الفلسطينيين أسئلة ربما تكون الإجابة عنها صعبة، في سياق عمل أكاديمي. والدراسة ذات بُعد استشرافي، وفي عمليات إدارة الصراع الآن، وفي المستقبل.

الأهمية العملية: يمكن وضع هذه الدراسة بين يدي صُنّاع القرار السياسي؛ من أجل الاستفادة منها عمليا، كما يمكن أن تقدم لكلّ المتابعين لشؤون الوحدة الفلسطينية مرجعا ذا مصداقية في هذا المجال.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الاتية:

السؤال الأول: ما واقع العمل الوطني الفلسطيني في ظلّ الانقسام؟

السؤال الثاني: ما مقدرات العمل الوطني الفلسطيني في ضوء تحقيق المصالحة؟

السؤال الثالث: ما السيناريوهات المحتَمَلة لمستقبل القضية الفلسطينية في ظل الانقسام أو في ضوء تحقيق المصالحة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: "ثمة علاقة ارتباطية بين الرؤى القيادية المتباينة، وعقائدها، والمؤسسات الرسمية، وبين الكيان السياسي المتكوّن".

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهدف الأول: الوقوف على واقع العمل الوطني الفلسطيني في ظلّ الانقسام.

الهدف الثاني: تحديد مقدرات العمل الوطني الفلسطيني في ضوء تحقيق المصالحة.

الهدف الثالث: استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل القضية الفلسطينية، في ظل الانقسام، أو في ضوء تحقيق المصالحة.

حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية:** تتناول الدراسة أساسا الانقسام بين حركتي فتح وحماس الذي تمثل جغرافيا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه هي الحدود المكانية المباشرة لهذه الدراسة.
2. **الحدود الزمانية:** تتحدّد هذه الدراسة زمانيّا بالفترة 2006–2017، وقد تمّ اختيار الباحث لهذه الفترة؛ لأن الانقسام ابتدأ عمليا عام 2007، وهناك بوادر واضحة وخطوات عملية هامة بدأت باتفاق القاهرة الأخير عام 2017، وقد يضطر الباحث للعودة الى تاريخ ما قبل 2007 وفي اماكن اخرى قد يضطر الباحث الى تجاوز العام 2018.

محددات الدراسة:

قد واجه الباحث صعوبات في الوصول إلى بعض القادة الفلسطينيين للإجابة عن الأسئلة التي أعدّها لطرحها على عدد منهم؛ لأسباب تتعلق بعدم تعاون البعض وعدم امكانية الباحث من الوصول الى البعض الاخر. كما أن تناقض الآراء بين مختلف قيادات الفصائل والشخصيات الفلسطينية أضاف محددا آخر من محددات هذه الدراسة.ومن المحددات التي واجهت الباحث اثناء اعداد الدراسة صعوبة الحصول على المصادر والمراجع المتخصصة بموضوع الدراسة، كونها اولا قضية خلافية، وثانيا لانها قضية لا تزال تحت التشكل والتغيير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصطلحات الدراسة:

الواقع(لغة): واقِع: (اسم)، والوَاقِعُ: الذي يَنْقُر الرَّحَى، والوَاقِعُ: الحاصلُ، وفي الوَاقِعِ: فِي الْحَقِيقَةِ (معجم المعاني الجامع).

الواقع (اصطلاحا): عرّف العلامة صديق حسن خان (ت 1307 هـ) الواقع بقوله: (الواقع هو ما عليه الشيء نفسه في ظرفه، مع قطع النظر عن إدراك المدرِكين، وتعبير المعبِّرين) (التأصيل العلمي لمفهوم فقه الواقع، ص: 164).

الواقع (إجرائيّا): ويعرّف الباحث مصطلح (الواقع)، إجرائيا، بأنه، مجموعة المركبات المادية والمعنوية، والمظاهر، والظواهر، والعوامل الفاعلة؛ سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، والتي تشكل في كلّيتها وشمولها المشهد العام، والحالة السائدة، لمجموعة بشرية، أو مجتمع أو شعب، أو مجموعات بشرية أخرى، في لحظة أو فترة تاريخية محددة.

العمل الوطني (إجرائيا): يعرّف الباحث مصطلح (العمل الوطني)، إجرائيا، بأنه مجموعة الجهود المبذولة من الأفراد، والجماعات، والمنظمات، الرسمية، والشعبية؛ لتحقيق غايات وأهداف تخدم قضية تهم مختلف أبناء شعب من الشعوب.

الانقسام (لغة): (اسم)، مصدر اِنْقَسَمَ. اِنْقِسَامُ أَعْضَاءِ النَّادِي: تَوَزُّعُهُمْ مَجْمُوعَتَيْنِ أَوْ مَجْمُوعَاتٍ بِسَبَبِ تَبَايُنٍ فِي الرَّأْيِ (قاموس المعاني الجامع).

الانقسام الفلسطيني (إجرائيا): يعرّف الباحث مصطلح (الانقسام الفلسطيني)، إجرائيا، بانه حالة الانقسام بين حركتي فتح وحماس، والمتمثلة بانقسام أيضا بين الضفة الغربية (بقيادة السلطة الفلسطينية، أي حركة فتح أساسا، ومقرّها رام الله)، وقطاع غزة (بقيادة حركة حماس).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوحدة (لغة، في السياسة): اتّحاد قطرين أو أكثر في الرِّئاسة والسِّياسة والجيش والاقتصاد والإدارة فتصبح بموجبها دولة واحدة (معجم المعاني الجامع).

الوحدة الفلسطينية (إجرائيا): يعرّف الباحث مصطلح (الوحدة الفلسطينية)، إجرائيا، بأنه اتحاد القوى والفصائل الفلسطينية في إطار رسمي واحد، ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية، لبناء الدولة الفلسطينية، ومواجهة السياسات الإسرائيلية التهويدية التوسعية الاستيطانية العدوانية.

الأدب النظري والدراسات السابقة:

أولا: الأدب النظري:

بعد استشهاد الرئيس ياسر عرفات في 11/تشرين الأول/2004، انتهت مرحلة ذات سمات معينة في القضية الفلسطينية، وفُتح الباب أمام مرحلة جديدة برز فيها للقاهرة دور واضح حيث اجتمعت قيادات الفصائل الفلسطينية في القاهرة عام 2005، وتم التوصل إلى ما أطلق عليه اتفاق القاهرة، الذي قضى بهدنة معالعدو الإسرائيلي، وجرى تشكيل لجنة تأخذ على عاتقها إعادة هيكلة منظمة التحرير، بعد انضمام الفصائل كافة إليها. وباتفاق القاهرة، أخذت حركة حماس بالانعطاف نحو مسارٍ جديد، وتعزز ذلك بانسحاب قوات الاحتلال من غزة، ولذلك لم يكن غريبا على حماس أن تلج الانتخابات للمجلس التشريعي التي جرت في الضفة الغربية وغزة في العام 2006(صالح ونافع، 2005: 24).

لقد كان لفوز حركة حماس في الانتخابات انعكاسات واستحقاقات سياسية كبيرة على الصعيد الداخلي والخارجي، فهذا الفوز مثّل في نظر البعض انقلابا ديمقراطيا على الموروث السياسي الذي عملت العديد من الأطراف المحلية والعربية والدولية على صياغته وصناعته،عبر عشرات السنين، على النحو الذي سبق صعود حركة حماس إلى قمة الهرم السلطوي (الحيلة، 2007: 241).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن القول بان العام 2007 عموما، قد شهد انهيار العملية الديمقراطية الفلسطينية حيث مثلت الأحداث الحاصلة فيه، وربما قبل ذلك مع بداية الانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة حماس في آذار 2006، مؤشرات على هذا الانهيار (أبو عرفة وآخرون، 2008: 10).

لقد أخذت عملية التحول الديمقراطي في التصاعد منذ عام 1996، ووصلت ذروتها في انتخابات 2006، ثم تهاوى كل شيء مع تشكيل حكومة حماس في آذار 2006، والتطورات الكبيرة التي أعقبتها حتى نهاية العام 2007. وقد تراكمت مجموعة من الأخطاء؛ الذاتية منها، والخارجية، التي أسهمت جميعها في تقويض العملية الديمقراطية. وكان من أبرز مظاهر هذا التقويض شلل المجلس التشريعي وتعثر انعقاد جلساته خاصة بعد قيام سلطات الاحتلال باعتقال أعداد كبيرة من النواب المنتخبين من كافة الفصائل، وتعثر عمل الحكومة بسبب المقاطعة الداخلية والخارجية التي فرضت عليها، أو بسبب تباين المواقف من حكومة الوحدة الوطنية، أو نتيجة عدم توافر الغطاء الدستوري الكافي للحكومتين في كل من رام الله وغزة. كما تعطلت عملية التشريع وإصدار القوانين واستبدالها بالمراسيم الرئاسية أو القرارات الصادرة عن رئيسي الحكومتين، وحدث انقسام في السلطة القضائية جغرافيا، إضافة إلى عدم الاكتمال أصلا في صلاحياتها، ومثله الانفصال الجغرافي والسياسي بين شطري الوطن.ويُضاف إلى كل ذلك، الإجراءات الاحتلالية؛ من إغلاق ومنع تنقل، وحصار، وأعمال تدمير للمرافق والممتلكات العامة والخاصة، واستمرار أعمال القتل والاغتيال. وفي تعبير عن هذا الضياع، كثرت الاقتراحات والتدخلات لحل الأزمة الداخلية، ويكفي لفت النظر إلى الفلتان الأمني، والحرب الداخلية، التي حصدت (482) قتيلا فلسطينيا، وأكثر من (2371) جريحا، وعاد ملف الاعتقال السياسي والتعذيب ليفتح من جديد بعد وجود انتهاكات صارخة متوالية في الضفة وغزة، واستمرت المماحكات بين غزة ورام الله، وبدأ المواطن الفلسطيني يرزح تحت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظروف معيشية قاسية، وظروف الإعسارالمالي من جهة، والضياع السياسي، من الجهة الأخرى (أبو عرفة وآخرون، 2008: 10).

إن ماكانت ترى فيه فتح وعدد آخر من الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية، انقلابا لا جدال فيه أقدمت عليه حركة حماس في قطاع غزة، يُدخله أنصارها في سياق آخر، فحواه أنه بعد نجاح حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي عبر انتخابات لم يشكك أحد بنزاهتها. ومع تولي حركة حماس للسلطة في آذار 2006، بدأت العراقيل توضع من كل جهة لتمنعها من تأدية مهامها الدستورية ووظائفها الاجتماعية، وتراوحت ما بين تبذيرٍ للمدخرات الفلسطينية، وتعبئة المناصب الحكومية الضرورية والوهمية بكوادر من حركة فتح؛ لزيادة عبء الرواتب عليها، ومصادرة الأجهزة الأمنية والإعلامية، بالإضافة إلى التضييق الدولي، وتضييق إدارة الاحتلال عليها وعلى مواردها المالية (فؤاد، 2009: 11).

من غير الممكن سياسيا الفصل بين الانقسامات الفلسطينية الراهنة، بأشكالها، وبين اتفاقيات أوسلو بمرجعيتها ونتائجها، فهذا الخلاف السياسي بين قيادتي حماس وفتح حول اتفاق أوسلو هو السبب الأساسي للانقسام الأخطر في تاريخ القضية الفلسطينية (جرادات، 2014). وقد دخلت القضية الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية أوسلو، في مآزق متلاحقة، وكانت تبعات اتفاق أوسلو والتزاماته سببا دائما للشقاق الفلسطيني (الحمد، 20007: 114). وفي الواقع، يبدو أنه لا يمكن تجاهل وجود برنامجين سياسيين بكل ما في الكلمة من معنى (الخطيب، 2009: 2).

وتجدر الإشارة إلى أن الانقسام لم يكن منحصرا في المجال السلطوي فقط،وإنما كان متجذرا في البُعد السياسي، فالخلاف بين الحركتين، فتح وحماس، تعمّق أكثر بعد بروز التوجهات السياسية لكلٍ منهما، فحركة فتح تمسكت بالحلول السياسية، وقبلت بالعديد من المبادرات التي رأت فيها حماس تنازلا وتفريطا بالقضية الفلسطينية. وهذا الاختلاف اشتد بقوة واتضح بعد توقيع اتفاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوسلو؛ حيث رفضت حركة حماس الاتفاق وسعت إلى إسقاطه من خلال الهجوم الإعلامي والقيام بعمليات عسكرية ضد قوات الاحتلال، مما جر إلى صدامٍ بينها وبين السلطة الفلسطينية (أبو ماضي، 2015: 70).

ورغم أن تباين المواقف السياسية بين حركتي فتح وحماس لا يعد اختلافا فكريا، فقد يتقارب عدد من المواقف السياسية لحركة حماس مع المواقف السياسية لحركات اليسار العلماني الفلسطيني، في مواجهة مواقف سياسية لحركة فتح، إلا أن المواقف السياسية لحركتي فتح وحماس باتت أكثر انسجاما تدريجيا. ويُعد التباين والاختلاف في الرؤى السمة الرئيسية التي تميز التعددية السياسية عموما، فالاختلاف في المواقف بين الأحزاب والفصائل أمر طبيعي وضروري، إلا أن غياب المؤسسة الوطنية الفلسطينية الحاضنة والمنظمة لذلك التباين في ظل نظام سياسي سلطوي، يعد العقبة الرئيسية في تنظيم حدود العلاقة بين التيارات المختلفة، وأحد الأسباب المباشرة في وصول الخلاف السياسي بين الفصائل إلى صراع غير مضبوط أو منظم على السلطة.

وعلى الرغم من أن فكر حركة فتح يقوم على أساس علماني، بينما يقوم فكر حركة حماس على أساس ديني، إلا أن كلا الفكرين محكوم بثقافة وحضارة أصلها واحد وهي العربية الإسلامية، وبانتماء وطني فلسطيني وحيد يصهر في مضمونه السياسي جميع الانتماءات الفكرية، ضمن اتفاق مشترك على سيادة القيم الديموقراطية كمحدد بنيوي لمفاصل السياسة الفلسطينية الداخلية. فالسياق الذي ميّز الحالة الفلسطينية أنتج تقاطعات فكرية متجلية بين فكري حماس وفتح في مفاصل رئيسية عديدة، بحيث باتت مراكز الالتقاء الفكري بين الحركتين أكبر من مكامن الافتراق. ومن الصعب اعتبار أن الخلاف الفكري بين الحركتين سبب رئيسي للانقسام (الحسيني، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الدراسات السابقة:

أ. الدراسات العربية:

دراسة عوده (2009)، بعنوان: "أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجيا وتكتيكيا". حاولتهذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي الذي يتعلق بتأثير ما قامت به حركة حماس في قطاع غزة عام 2007(أحداث حزيران) على وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة جغرافيا وسياسيا، بالإضافة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتعلق بتأثير الخطوة على وحدة الهدف الفلسطيني المتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتداعيات الانقسام على القضية الفلسطينية، وعلى البنية السياسية للسلطة الفلسطينية، وعلى عملية التحول الديمقراطي، إضافة إلى التأثيرات الاجتماعية المتعلقة بعلاقة التنظيمات الفلسطينية بعضها ببعض. وتنتهي الدراسة بطرح عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها الباحثة، وأبرزها دخول البنية السياسية للسلطة الفلسطينية بعد فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي في مفهوم الازدواجية السياسية، أما الانقسام السياسي والجغرافي الناجم عن الانقلاب السياسي في قطاع غزة، فقد تسبب، كما استخلصت الدراسة، بتراجع السلطة الوطنية الفلسطينية في شرعية البناء المؤسساتي وقانونيته، حيث أصبحت السلطة أمام أنموذجين مختلفين للسلطة التنفيذية، ترافقت مع تعطيل السلطة التشريعية. ورأت الدراسة في العودة إلى الحوار الوطني ضرورة أساسية لإنهاء حالة الانقسام، وآلية مناسبة للذهاب إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، تعيد وحدة البنية السياسية للسلطة الفلسطينية؛ من خلال ضمان قيام سلطة واحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما رأت الدراسة أن أحداث حزيران 2007 المتمثلة بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة هددّت فكرة المشروع الوطني الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة طومان (2010)، بعنوان: وسائل الإعلام الفلسطيني وأثرها في الانقسام السياسي 2006-2009(دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعات قطاع غزة). هدفت هذه الدراسة الكشف عن الدور الحقيقي للرسالة الإعلامية الفلسطينية التي نشرتها وسائل الإعلام خلال فترة الانقسام، والأثر الذي تركته على الطلبة الجامعيين، ونظرة الطلبة الجامعيين إلى أداء الإعلام الفلسطيني خلال هذه الفترة. اعتمدت الدراسة على وصف المعلومات والبيانات وتحليلها؛ من خلال استخدامها أداة الاستبيان في دراسة ميدانية طبقتها على عينة من طلبة الجامعات في قطاع غزة، وانتهت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها الباحثة، كان من أبرزها: تميز وسائل الإعلام الفلسطينية بالطابع الحزبي منذ ولادتها، والتخلي عن موضوعيتها بعدالانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، وتحوّل وسائل الإعلام الفلسطينية إلى إعلام دعائي، كما توصلت الدراسة إلى أن تعدد الاتجاهات السياسية داخل المجتمع الفلسطيني شكلت سببا رئيسيا في تمزيق الجسد الإعلامي الفلسطيني وتشتيته.

دراسة الحجار (2011)، بعنوان: "آلية التشريع في فلسطين وتأثير الانقسام الفلسطيني عليها". هدفت الدراسة، من خلال المنهجية الوصفية التحليلية، وصف آلية التشريع في فلسطين، وتحليلها، وتأثير الانقسام الفلسطيني عليها، وصولا إلى آلية التشريع، قبل الانقسام، وبعده. وقد انتهى البحث إلى عدة نتائج أهمها أن آلية التشريع ومرجعيتها القانونية قد تغيرت بسبب الانقسام، كما أن القوانين الجديدة الصادرة عن رئيس السلطة في الضفة الغربية تُطبّق فقط في الضفة الغربية، والقوانين التي تصدر عن كتلة حماس في قطاع غزة، تُطبّق فقط في قطاع غزة. وقد أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في المصالحة وعودة الوحدة ومنها العودة إلى آلية التشريع الدستورية الذي يمثل القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي مرجعيتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة ميسون عمير (2012)، بعنوان: " النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية –نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني أنموذجا". هدفت الدراسة تعرّف سمات النّخب السياسية الفلسطينية بتوجهاتها السياسية والثقافية والاجتماعية، ومعرفة معوقات الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومرتكزاتها، ودور هذه النخب في مأزق الانقسام الفلسطيني. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، مستعينة بأدوات الدراسة التي تعتمد على المقابلات الشخصية، وطبقت عينة الدراسة على نخبةالمجلس التشريعي الثاني.ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: عدم قدرة النخبة التشريعية الفلسطينية في التأثير على مسار الوحدة الوطنية، ودفعها للأمام، فما زالت إرادة الحزب السياسي فوق إرادة نخبته، المتمثلة في المجلس التشريعي الفلسطيني، وأن النخبة الوطنية الفلسطينية لم تصل إلى الحد الذي يمكّنها من تغيير مواقف أحزابها السياسية وقياداتها نحو الوحدة الوطنية.

دراسة حبيب (2012)، بعنوان:"مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية–القاهرة: رؤية تحليلية". هدفت الدراسة تحليل آفاق نجاح اتفاق المصالحة الفلسطينية، الموقع في القاهرة بتاريخ 4–5–2011، في ظل حالة التوجس التي تنتاب الشارع الفلسطيني في تلك الأثناء، وبعد حالات الفشل التي صاحبت الاتفاقات السابقة؛ أُثيرت تساؤلات عديدة حول مقومات نجاح اتفاق المصالحة الجديد. جاءت الدراسة، لتجيب عن أهم هذه التساؤلات، التي تم حصرها في خمسة أسئلة؛ وناقشت الدراسة العوامل الموضوعية التي أدت إلى توقيع اتفاق المصالحة، ودوافع إقدام حركتي فتح وحماس، على إبرام اتفاق المصالحة في تلك اللحظة التاريخية، وقدّمت الدراسة تصنيفا وتوضيحا للعراقيل التي تواجه تطبيق اتفاق المصالحة على الأرض، التي تمثلت بالعراقيل "الإسرائيلية"، والداخلية، والدولية. وقدّمت الدراسة ما أسمته ضمانات نجاح المصالحة، لكل الأطراف التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها؛ أن نجاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصالحة ممكن ما دامت النوايا صادقة. وأوصت الدراسة بضرورة تضافر الجهود من جميع القوى الإيجابية في القضية الفلسطينية لمساعدة الطرفين على تجاوز العراقيل.

دراسة أبو عجوة وعسلية (2013)، بعنوان:"الانقسام الفلسطيني وعلاقته بالاغتراب السياسي من وجهة نظر طلبة الجامعات–دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة الأقصى". هدفت الدراسة الوقوف على نسبة شيوع الاغتراب السياسي لدى طلبة جامعة الأقصى بمحافظات غزة، وتعرُّف العلاقة بين الانقسام الفلسطيني والاغتراب السياسي، وكذلك معرفة ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائيا في الاغتراب السياسي، تبعا لكلمن الجنس، ومكان السكن، والانتماء الحزبي. وقد أُجريت الدراسة على عينة من(440) طالبا وطالبة من طلبة جامعة الأقصى، وتوصلت الدراسة إلى وجود الاغتراب لدى طلبة الجامعة بدرجة عالية، واحتل مجال السخط الترتيب الأول، ثم انعدام المعايير والشعور بالعجز، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاغتراب السياسي لدى طلبة جامعة الأقصى بمحافظات غزة تُعزى لمتغير الجنس، ووجود فروق دالة إحصائيا لمصلحة فئة الدخل (1500–3000 شيكل) في انعدام المعايير والعزلة السياسية، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاغتراب السياسي لدى طلبة الجامعة؛ تبعا لمكان السكن:(قرية – مدينة – مخيم)، كما توجد فروق دالة في الاغتراب السياسي، تبعا لتغير الانتماء السياسي(وطني– إسلامي– يساري–مستقل) لمصلحة اليساري والمستقل.

دراسة علاونة وآخرين (2014)، بعنوان: "أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة–معالجات قانونية مختارة". هدفت الدراسة الوقوف على حالة الانقسام السياسي وتداعياتها على منظومة سيادة القانون، وما شكّلته بدورها من تحول كبير في حقول السياسة والقانون في فلسطين؛ ولفحص واقع مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة، وممارسات السلطات العامة، ودورها في تفعيل هذا المبدأ، أو في تغييبه، وبيان أثر الانقسام السياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطيني عليه. وتوصلت الدراسة إلى أنه في ظل حالة الانقسام السياسي الفلسطيني التي عاشها المجتمع الفلسطيني، ترتبت العديد من التغيرات، وظهرت العديد من الفراغات، وأوّل هذه الفراغات التي تشكل ضربة لسيادة القانون، غياب السلطة التشريعية، التي أُنيطت بها مهمة الرقابة على عمل الحكومة وسنّ التشريعات؛ فمنذ الانتخابات التشريعية الأخيرة والسلطة التشريعية مغيّبة، الأمر الذي أدى إلى قيام السلطة التنفيذية بمهام السلطة التشريعية، فضلا عمّا نتج عن غياب السلطة التشريعية من تغييب الكثير من القوانين التي تكفل الحريات والحقوق في مواجهة السلطة التنفيذية وإجراءاتها ومحاسبتها.

دراسة الزبيدي (2016)، بعنوان: "الانقسام الفلسطيني: جذور التشظي ومتطلبات التخطي". هدفت الدراسة تحليل الصراع الداخلي بين الفلسطينيين، وتأويله. ورأت هذه الدراسة النظرية أن هذا الصراع يتخذ أكثر من شكل وصيغة؛ بدءا بالانشقاق، ومرورا بالتمرد، وانتهاء بالانقسام، الذي يُعدّ تتويجا لتناقضات سياسية وفكرية شقت طريقها للحركات السياسية الفلسطينية منذ ثلاثينيات القرن المنصرم، وما زالت حاضرة حتى اليوم، ومن المؤكد، كما قالت الدراسة، أنها ستستمر. وأوضحت الدراسة أن ذلك الصراع مرّ بمنعطفات عديدة آخرها محطّته الراهنة بين حركتي فتح وحماس، منذ تأسيس الأخيرة عام 1988، والذي أنتج انقسام صيف 2007.

ورأى الباحث أن هذا الصراع بدأ سياسيا وأيديولوجيا وتحول إلى انقسام مادي جغرافي بين الضفة الغربية وغزة، نتج منه نظامان سياسيان واجتماعيان مختلفان، وتداخلت في نطاقه، ليس السياسة والأيديولوجيا فقط، وإنما أيضا المصالح والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية المحلية والخارجية، في إطار السعي للتحرر والاستقلال.

ورجّح الباحث أن يستمر الصراع بين الحركتين؛ كونه مرتبط بطبيعة المصالح المتعارضة داخليا، وبالتناقض الأعمق مع إسرائيل.استخلصت الدراسة أن تبديد الخلافات بين الطرفين، يتطلب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صوغ عقد اجتماعي–سياسي فلسطيني، يتوافق في نطاقه الجميع على المبادئ العامة للمسألة الوطنية، يُتَرجمه برنامج سياسي واضح، يكون قادرا على التعاطي مع الوضع الداخلي والعمل على تعزيزه وتماسكه، وعلى معالجة التعارض بين "الحُكم" والمعارضة، وبين السلطة (الدولة) والثورة، وبين الداخل والخارج، وبين ما هو مرحلي وما هو استراتيجي، وقادر أيضا على التفاعل مع الأطراف الخارجية لحشدها لمصلحة الحقوق الوطنية.

ب. الدراسات الأجنبية:

دراسة سميث (Smith, 2011)، بعنوان: "Hamas, Fatah and the Middle East Quartet principles"

"حماس وفتح ومبادئ الرباعية الدولية".هدفت الدراسة تحديد المبادئ الرئيسية التي طرحتها الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والفدرالية الروسية) على الطرف الفلسطيني، في محاولاتها النهوض بعملية السلام. وتناول الباحث تشابك هذه المبادئ، وما تثيره من خلافات داخلية فلسطينية. وهذه المبادئ هي: نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، والقبول بالاتفاقيات الموقعة سابقا. وتصل الدراسة إلى أن هذه المبادئ، وتأويلاتها المتضاربة، تزيد من حدة الخلافات والانقسامات الفلسطينية الداخلية، وتمثل عائقا أمام التقدم في عملية السلام.

موجز سياسي من إعداد جوهانسن وأخرين (Johannsen *et* al., 2011) بعنوان:

"The Reconciliation of Hamas and Fatah Smoothing the Way to the Middle East Conference by Contributing to Peace and Security in the Region".

"المصالحة بين حماس وفتح تمهّد الطريق لمؤتمر الشرق الأوسط والإسهام في صنع السلام والأمن في المنطقة". جاءت هذه الدراسة لتقصّي الآثار التي يمكن أن تنجم عن المصالحة بين "فتح":

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحماس، في ظل أجواء مؤقتة سادت في عام 2011، وأعطت أملا في إمكانية نجاح المصالحة. ودرس الباحثون هذه المصالحة من منظور انعكاسها على إمكانية النجاح في تحريك مفاوضات سلام الشرق الأوسط.

وتوصلت الدراسة إلى أن المصالحة إن تحقّقت، وأوصلت إلى حكومة فلسطينية واحدة، ذات رؤية سياسية منسجمة ومتفقة على بعض الأسس، فإن بالإمكان البناء على ذلك، وإعادة تحريك المفاوضات الإسرائيلية–الفلسطينية، على أبواب مؤتمر السلام الذي كان مزمعا عقده عام 2012. كما توصلت الدراسة إلى أن المصالحة الفلسطينية شرط مسبق لا غنى عنه لنجاح أي عملية سلام بين الفلسطينيين والعرب من جهة، والإسرائيليين من الجهة الأخرى.

دراسة سيلفربرغ (Silverburg, 2013)، بعنوان: "Is a State Divided by Xa State"? Palestine as an Example"

"هل تُعدّ دولة مقسومة (دولة)؟ فلسطين مثالا". هدفت هذه الدراسة الإجابة عمّا إذا كان يمكن اعتبار فلسطين دولة، استنادا إلى مؤشر معاهدة مونتيفيديو للعام 1933، وهو المعيار التقليدي، أو المنحى الدقيق المتمثل في تفسيرات وظيفية للقانون الدولي.

وبعدما تناول الباحث عدد من المداخل والمحاكمات القانونية والسياسية، وقابلها بواقع الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس في حينه، توصل إلى أنه لا يمكن اعتبار فلسطين دولة في ظل حالة الانقسام، وأن المصالحة الفلسطينية هي المدخل الحاسم لقيام الدولة الفلسطينية الموحدة.

دراسة هوجيلت (Hoigilt, 2016)، بعنوان: Fatah from Below: The Clash of Generations in Palestine

"(فتح) من تحت: صراع الأجيال في فلسطين". هدفت الدراسة تحليل البنية التنظيمية لعدد من الفصائل الفلسطينية، مثل فتح وحماس والجهاد الإسلامي والجبهتين؛ الشعبية، والديمقراطية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتركيز خاص على فتح، وعلاقات تلك البنى، وصراعات الأجيال فيها، في شبكة تشمل السلطة الوطنية الفلسطينية. وترى الدراسة في محور أساسي لمعالجاتها أن تحديات التنسيق الأمني، ومفاوضات السلام، تُبقي الأبواب مُشرعة أمام هبات وانتفاضات يقوم بها الفتية والشباب خصوصا، إذ تستخلص الدراسة أن مقاربة الحالة الفلسطينية الداخلية تتطلّب النظر إلى أجيال مختلفة، ويرى الباحث أن حالة سلطوية شبيهة بحالة الأنظمةسادت في بعض أوساط السلطة؛ الأمر الذي جعلها أبعد عن الحس الشعبي العام لفئات الفتية والشباب خصوصا.

دراسة أوكونور(O'Connor, 2016) بعنوان :

"Palestine analysis: Analysis of the situation in Palestine as of July 2016"

"التحليل الفلسطيني: تحليل الوضع في فلسطين حتى تموز 2016". هدفت الدراسة تقديم عرض سياسي وصفي تحليلي شامل للحالة السياسية الفلسطينية، داخليا، وفي العلاقة مع إسرائيل، وفي المحيط العربي، والإقليمي والدولي أيضا. وقد أخذت مسألة الانقسام الفلسطيني حيزا أساسيا في هذه الدراسة، معطية وصفا مفصلا لشبكة العلاقات التي تؤثر سياسيا على كل من حركتي فتح وحماس"، وانعكاسات ذلك على عملية السلام الراكدة، ومستقبل الصراع الفلسطيني والعربي–الإسرائيلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن استمرار الأوضاع الراهنة، دون تقدم في حلّ الصراع، سيؤدي إلى حقبة عنيفة من الصراع، إذ لن يجد الفلسطينيون مخرجا آخر. وأوصت الدراسة بأن يواصل الفلسطينيون حشد التأييد العالمي لقضيتهم، بين أشكال النضال الأخرى التي يستخدمونها في نضالهم.

تقرير الأمم المتحدة (United Nations, 2017) بعنوان: " Gaza Ten Years Later".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"غزة بعد عشر سنوات". هدف هذا التقرير الذي أعدته الأمم المتحدة تقديم تحديث لواقع قطاع غزة، خلال عشر سنوات مضت على إعداد التقرير، والآثار التي تركتها حالة الانقسام على مجمل مناحي الحياة في القطاع، وما خلّفه الحصار الإسرائيلي خصوصا، وحالة الانقسام الفلسطيني، من منظور حياة المواطن العادي. ويقدم التقرير مسحا هاما؛ اقتصاديا، واجتماعيا، وإنسانيا، وفي مسائل حقوق الإنسان التي حُرم أهل القطاع من غالبيتها؛ بفعل الحصار الإسرائيلي، وضعف القدرة على مواجهة مليوني فلسطيني يعيشون القطاع لتحديات الحياة اليومية، في مختلف الاتجاهات. وبعدما يقدم التقرير عدد كبيرا من المعطيات الإحصائية، يتوصل إلى أن القطاع، إذا ما استمر تردّي الأوضاع فيه، سيشهد كارثة إنسانية حقيقية.

ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع الانقسام، من زوايا جزئية مختلفة، بعضها قانوني، وبعضها من حيث آثار الانقسام شعبيا، ومؤسساتيا. كما عالجت بعض الدراسات وجهات نظر قطاعات محددة من الشعب الفلسطيني، مثل طلبة الجامعات، على سبيل المثال. وتناولت دراسات أخرى الانقسام والوحدة، فلسطينيا، من منظور تاريخي، أو سياسي معين. كما لم تقم أي من الدراسات السابقة بالتوجه مباشرة إلى صنّاع القرار الفلسطيني، بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم، ومواقعهم القيادية، وأخذ آرائهم كما فعلت هذه الدراسة.

وبالمقابل، تأتي الدراسة الحالية لتعالج حصيلة أحد عشر عاما من الانقسام، وصولا إلى تحوّل نوعي يُؤمَل أن يوصل إلى مصالحة. وهذا التحوّل، ومحاولة استشراف تبعاته على العلاقات الفلسطينية الداخلية، ومجمل العملية السياسية الجارية في شأن القضية الفلسطينية، تميز هذه الدراسة. كما تلجأ الدراسة إلى حوارات واستقصاءات مباشرة، باللقاءات الشخصية، والمكالمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهاتفية، مع قرابة (25) قياديا فلسطينيا، بمختلف انتماءاتهم السياسية، ومواقعهم القيادية، فيما يخص موضوع الانقسام والوحدة، وآفاق المستقبل، وهو ما يغني هذه الدراسة، ويميزها عن غيرها من الدراسات ذات العلاقة. وعلى غير ما درجت عليه دراسات كثيرة، يُرى فيها انحياز ضمني أو واضح، تحاول الدراسة الحالية توخي أقصى درجات الحياد والموضوعية.

منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة، منهج التحليل التاريخي ومنهج التحليل الوصفي وربما المنهج القانوني في بعض ابعاده، إلى جانب عناصر من أدوات الاستقراء والاستنباط؛ في خدمة تحقيق أهداف الدراسة، حيث ستقوم الدراسة، من خلال استخدام المنهج التاريخي بدراسة تسلسل الأحداث والمواقف والاتفاقيات التي شهدته محاولات إجراء المصالحة.

أما استخدام الدراسة لمنهج تحليل المضمون، فمصدره أن الباحث استخدم أسئلة معدة سلفا لطرحها على القادة الفلسطينيين، خاصة من فتح وحماس، الذين شملهم الجزء الخاص بوجهات نظر القادة الفلسطينيين تجاه المسائل المطروحة. والأسئلة كانت في قسمين: قسم مشترك يُطرح على الجميع بالصيغة نفسها، والأسئلة نفسها، وجزء مخصّص؛ تبعا للانتماء السياسي والدور الخاص بهذه الشخصية أو تلك، فيما يخدم أهداف الدراسة، حيث اعتبرت الدراسة الملحق المرفق رقم (1) مرجعًا لتحليل مضمون أراء القيادات الفلسطينية المعنية ومواقفها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

خلفية الانقسام الفلسطيني–الفلسطيني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

خلفية الانقسام الفلسطيني–الفلسطيني

انتقلت الحياة السياسية الفلسطينية من حقل تعددي يهيمن عليه تنظيم كبير، إلى حقل يتصارع عليه تنظيمان كبيران، ومن ثم إلى حقل يعيش حالة انقسام جيو–سياسي. وشهدت الساحة السياسية الفلسطينية تقلبات حادة، فقد انتقلت من حقل سياسي تعددي يهيمن عليه تنظيم سياسي كبير (حركة فتح)، إلى حقل جديد تشكلت فيه سلطة فلسطينية في العام 1994 كنتيجة لاتفاق أوسلو العام 1993، كما تشكلت معارضة من التنظيمات المعارضة للاتفاق المذكور. وبات الحقل الجديد يشهد تنافسا بين تنظيمين سياسيين جماهيريين (حركتي فتح وحماس). كما تُرك لصناديق الاقتراع البت فيمن يشكل السلطة ومن يشكل المعارضة، بدلا من أسلوب التوافق والإجماع الذي ساد في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والتي تمثّلت فيها، قبل ظهور حركة حماس، جميع التنظيمات السياسية، بغض النظر عن وزنها الجماهيري. بدأ التحول في الحقل السياسي الفلسطيني في عقد الثمانينيات من القرن الماضي مع ظهور حركتي حماس والجهاد الإسلامي كحزبين إسلاميين سياسيين معارضين لمنظمة التحرير (التي اعتبرت منظمة وطنية علمانية)، ويرفضان مرجعيتها، سواء المتمثلة في الميثاق الوطني الفلسطيني، أوفي اتفاق أوسلو وملحقاته (هلال، 2008: 11–12).

شهد العمل الوطني الفلسطيني تراجعا كبيرا منذ بداية أحداث الانقسام قبل نحو 11 عاما، وقد اثرهذا التراجع سلبا على القضية الفلسطينية، التي تراجع الاهتمام بها دوليا، وبالتأكيد، لولا هذا التراجع، لما وصلت الامور إلى هذه المرحلة الخطيرة، التي باتت تستهدف تهويد القدس، وضم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضفة بشكل علني، ومحاولات إقامة دويلة في غزة، وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية (الحمد الله، 2018: الملحق "5").

يبدو هذا المدخل العام للانقسام الفلسطيني واقعيا في وصفه للمشهد السياسي الفلسطيني في خطوطه العامة، ولكن البُعد السياسي لا يبدو الوحيد في العناصر والعوامل المحركة لحالة الانقسام الفلسطيني.

ويتناول الفصل الثاني خلفية الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني، من خلال المبحثين الاتيين:

المبحث الأول: طبيعة الانقسام الفلسطيني وأسبابه.

المبحث الثاني: واقع العمل الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

طبيعة الانقسام الفلسطيني وأسبابه

تعثّر تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين طرفَي الانقسام؛ حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، وحركة المقاومة الإسلامية حماس، ابتداءً من اتفاق مكة عام 2007، ومرورا باتفاق القاهرة 2011، واتفاق الشاطئ عام 2014، وصولا إلى اتفاق القاهرة الأخير عام 2017، وبين هذه الاتفاقيات تفاهمات واتفاقيات أخرى كثيرة. وانعقد أمل كبير ومشروع وواقعي، بأن ينجح اتفاق القاهرة الأخير (2017)، بتوحيد القوى الفلسطينية المناضلة، خاصة بعد الوثيقة السياسية الأخيرة لحركة حماس التي اقتربت فيها سياسيا إلى حد كبير من طروحات حق العودة، وتقرير المصير، وبناء الدولة الفلسطينية على أراضي 4 حزيران1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وزاد التفاؤل بالنجاح، أمام المخاطر غير المسبوقة التي تواجه القضية الفلسطينية، مثل قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها، وصفقة القرن، وتصعيد عمليات تهويد القدس، وتهديد الأقصى، واستعار الاستيطان. وجاءت محاولة اغتيال رامي الحمد الله، رئيس الحكومة الفلسطينية، ورئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطيني ماجد فرج، في قطاع غزة بتاريخ 13آذار2018، واتهام حركة حماس بتلك المحاولة، ليعيد أجواء التشاؤم، بدل التفاؤل بقرب الانفراج والوصول إلى الوحدة. وعاد الانقسام يلقي بثقله على الشعب الفلسطيني، وقضيته، وقواه.

وفي مشهد زمني عام يرصد أهم محطات الانقسام ومحاولات الوصول إلى الوحدة، يمكن الشروع منفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، في كانون الثاني عام 2006. وبعد صدامات وحلقات عنف تلت ذلك، سيطرت حركة حماس منتصف العام 2007 على قطاع غزة، وبسطت نفوذها على المؤسسات الأمنية والإدارية والوزارية، وقد أدت سيطرتها العسكرية إلى تجدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القتال بين المتنازعين مرة أخرى، وتمكنت، والحال كذلك، من إقصاء حركة فتح ومعها بقية مكونات منظمة التحرير الفلسطينية، أحزابا وقوى سياسية ومؤسسات مجتمعية. وفي المقابل انفردت حركة فتح وقيادة المنظمة بالضفة الغربية، وأقال الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وكلف عوضا عنه سلام فياض برئاسة حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية، ووضع الرئيس الفلسطيني شروطا لعودة الحوار مع حركة حماس، أهمها التراجع عن سيطرتها على قطاع غزة، وإنهاء نفوذها العسكري. صاحب تلك الفترة حالة من ازدواجية السلطة الميدانية على الأرض، ففيما كانت هناك وزارات ومقرات أمنية رسمية تابعة للسلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس وحركة فتح، أوجدت حركة حماس تشكيلات عسكرية ومؤسسات مدنية تابعة لها بالكامل لها في قطاع غزة. وبينما كانت تدور في فلك حركة فتح بعض الفصائل، خاصة المنضوية رسميا في تركيبة الحكومة، كانت حركة حماس تشكل قطبا لفصائل أخرى، مما عمق حالة الاستقطاب السياسي، مع استمرارية ضعف قوى اليسار، بسبب تراجع دورها الاجتماعي، وارتباطها بالتركيبة البيروقراطية والإدارية للسلطة، ونتيجة عدم نجاحها في توحيد ذاتها، بسبب الخلافات الفئوية والذاتية، رغم تقارب وجهات النظر التي تعكسها الوثائق والمواقف والرؤى. تداع طرفا النزاع في الساحة الفلسطينية –على إثر هذه الأحداث –والتقيا مرات عديدة بغية إنهاء الانقسام الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

مرت مسيرة المصالحة الفلسطينية بمحطات كثيرة، بدءا باتفاق مكة الذي جرى التوقيع عليه في شهر شباط عام 2007، مرورا باتفاق صنعاء في شهر آذار 2008، واتفاق دكار، عاصمة السنغال، في شهر حزيران من العام نفسه، مرورا بالورقة المصرية التي تم إعدادها في القاهرة، وجرى طرحها في شهر أيلول من العام 2009، واتفاق القاهرة الذي أُعلن عنه في شهر نيسان من العام 2011، واتفاق الدوحة الذي جرى التوقيع عليه من جانب الرئيس الفلسطيني محمود عباس،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في شهر شباط من العام 2012، والذي أعقبه جدل واسع في مؤسسات حركة حماس حول أحقية رئيس المكتب السياسي في التوقيع منفردا على الاتفاق مع حركة فتح. وصولا إلى اتفاق القاهرة في 17 كانون الثاني 2013، الذي رعته مؤسسة الرئاسة المصرية، إلا أن تلك الجهود لم تفلح في تحقيق الوحدة الجغرافية والإدارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة (شعث، 2013: 910-11).

وفي واقع الحال، يرى بعض القيادات الفلسطينية أن حكومة الوفاق الوطني هي الفعل الوحيد للعمل الوطني الفلسطيني على الأرض منذ بداية أحداث الانقسام. فهي الجسم أو الهيئة الوحيدة المتفق عليها التي تمارس دورها على الأرض في تسيير حياة الفلسطينيين ومتابعة شؤونهم منذ بداية الانقسام. ولعلفي هذا ما يلفت النظر إلى أن الانقسام اختصر العمل الوطني من نضال من أجل القضية إلى نضال من أجل تعزيز صمود الناس، وإنعاش وجودهم وبقائهم على الأرض الفلسطينية، رغم كل الصعوبات التي يواجهونها يوميا في الضفة وغزة. ولكن، ومما لا شك فيه، أنّ عمل حكومة الوفاق لا يسير بالشكل المطلوب، بسبب سيطرة حركة حماس على مفاصل المؤسسات في القطاع، وأهمها المؤسسة الأمنية والشُرطية، وهذا من أهم أسباب ضعف العمل الوطني الفلسطيني، بحيث، لو كان للحكومة حرية العمل في القطاع، لتمّ إنجاز مرحلة تمكين المواطن وتثبيته، إلى مرحلة العمل التنموي الدائم لخلق مؤسسات دولة قادرة على حماية القضية الفلسطينية من مخططات التصفية التي تتعرض لها (الحمد الله، 2018: الملحق "5").

بدأت فصول الانقسام الفلسطيني الأولى بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي في عهد الانتداب البريطاني في النصف الأول من القرن العشرين، حيث عمدت السلطات البريطانية إلى تغذية الصراعالعائلي في المجتمع الفلسطيني، بهدف اختراق صفوف الحركة الوطنية، وإشعال نار الفرقة، لشلّ الحراك السياسي الفلسطيني. وانقسم الشعب الفلسطيني إلى فئتين متنازعتين؛ قوى وطنية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخرى معارضة مرتبطة بالإنجليز، محدثةً انقساماً متواصلاً طوال سنوات الانتداب؛ من أجل تمرير السياسة البريطانية في فلسطين، مما كان له أوخم العواقب على الحركة الوطنية (فيصل، 2012: 23، 33).

وانتهى بعض الدارسين، إلى تحديد أوجه للشبه وأوجه للاختلاف بين الانقسام في عهد الانتداب البريطاني، والانقسام الحالي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، ويمكن إيجازها بأن الانقسامين وقعا تحت سقف الاحتلال، الاحتلال البريطاني، والاحتلال الإسرائيلي، وأن كلا الاحتلالين لم يكونا بمنأى عن الدفع باتجاه وقوع هذا الانقسام أو ذاك، وأن المستفيد الوحيد منه هو الاحتلال سواء كان البريطاني أم الإسرائيلي. وكانت الدوافع العائلية في حالة الانقسام الأول، والدوافع السياسية والأيدلوجية في حالة الانقسام الحالي لا تبرران ذلك، بل إنهما غطاء للانقسام، ليس إلا. ورغم أن الانقسام الأول والانقسام الثاني سببان يضرّان بعدالة القضية الفلسطينية ومستقبلها، إلا أن الانقسام الثاني في ظل الاحتلال الإسرائيلي أفضى إلى انقسام احترابي (رباح، 2012؛ فيصل، 2012).

ظلت القضية الفلسطينية طوال القرن الماضي، إلى العام 2018 تتراوح بين شدّ وجذب، بين قطبي الرّحى؛ الوطني الفلسطيني والقومي العربي. فالثورة الفلسطينية (1936 و1939) ضد المستعمر البريطاني والاستيطان اليهودي كانت من أبرز المحطات الوطنية الفلسطينية قبل نشوء ما يُعرف بدولة إسرائيل عام 1948. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتأسيس جامعة الدول العربية، قرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1947 تقسيم فلسطين إلى دولتين؛ يهودية وأخرى عربية. وكان هذا القرار بمثابة حل الدولتين الذي يطالب به العرب والفلسطينيون الان، آملين في تحقيقه، رغم أنه آخذ في التراجع. وكان الموقف العربي الرافض لقرار التقسيم موقفًا قومياً يجسّد تحوّل القضية الفلسطينية من إطارها الوطني إلى إطارها القومي.ومع ذلك، فإن عقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي لم تشهد أي عمل عربي مشترك، حتى كان مشروع إسرائيل بتحويل روافد نهر الأردن إلى صحراء النقب. كان هذا الحدث هو الذي دعا إلى العمل العربي المشترك بعد هزيمة 1948، وقد تمثل ذلك بانعقاد أول مؤتمر قمة عربية أواخر العام 1963 لمناقضة المشروع الإسرائيلي بمشروع عربي مضاد. وتلاه في أوائل العام 1964 مؤتمر قمة ثانٍ أقر فيه الزعماء العرب إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا تطورت القضية الفلسطينية شكلاً حينما أصبح الفلسطينيون لاعباً رسمياً مع الدول العربية. وفي عام 1967 شنّت إسرائيل حرباً ضد مصر والأردن وسوريا، واحتلت الضفة الغربية التي كانت جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية، وقطاع غزة الذي كان تحت الإدارة المصرية، وصحراء سيناء المصرية، ومرتفعات الجولان السورية. وأطلقت إسرائيل على تلك الحرب صفة "حرب استباقية" لكي تعطيها شرعية دولية.

ولأن نتيجة الحرب كانت هزيمة عربية ثانية للجيوش العربية، واحتلال إسرائيل لأراضي دول عربية ثلاث، أعضاء في الأمم المتحدة، تطورت القضية الفلسـطينية إلى قضية دولية، وأصدر مجلس الأمن بصددها القرار رقم 242، وهذه كانت بداية المرحلة الثالثة في تاريخ القضية الفلسطينية. وبعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، نشأت في ظلها حركة وطنية فلسطينية في غزة، هي حركة فتح، ثم ما لبثت أن انتشرت في أماكن الوجود الفلسطيني في لبنان وسورية والأردن ودول الاغتراب العربية. وقدّمت حركة فتح نفسها للشعوب العربية كحركة فدائية مقاتلة رأت الشعوب العربية فيها وفي مثيلاتها المنقذ لفلسطين (أبو عودة، 2017).

وفي سياق الحديث عن جذور الانقسام الفلسطيني، من الأهمية بمكان، الحديث عن الجذور الفكرية–العقائدية والسياسية للانقسام الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد انبثقت حركة فتح من رحم جماعة الإخوان المسلمين، في ظل انحسار دور الجماعة في فلسطين خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي، فتأسست حركة فتح على يد عدد من عناصر المقاومة التابعة للجماعة. وعملت جماعة الإخوان بعد هزيمة عام 1967، وانتصار معركة الكرامة تحت قيادة حركة فتح في عدد من العمليات النضالية في منطقة غور الأردن. كما انضوى معتقلو حركة حماس تحت إطار حركة فتح داخل السجون الإسرائيلية خلال الانتفاضة الأولى وحتى عام 1992، باعتبار أن حركة فتح هي الأقرب من بين التنظيمات الفلسطينية الأخرى إلى فكر حركة حماس.وعلى الرغم من أن منظمة التحرير دعت إلى دولة فلسطينية علمانية، إلا أن حركة فتح التي تقود منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية تنتمي فكرياً وحضارياً إلى الثقافة العربية والإسلامية، كما أن السلطة الفلسطينية تعتبر أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة ودين أغلبية أبنائها، ومقاصد الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع. وتلتزم السلطة الفلسطينية بجميع المناسبات الدينية الإسلامية في مؤسساتها الرسمية، كما تقر دراسة مادة الدين في المنهج الدراسي لجميع مراحل التعليم (الحسيني، 2015).

ويؤكد آخرون، أن اختلاف النهج والايدلوجيا بين الحركة الوطنية الفلسطينية المتمثلة بالمنظمة وحركة فتح، وبين حركة حماس، التي تعد نفسها جزءاً من الإسلام السياسي في المنطقة والعالم، هو الجذر الحقيقي للانقسام الذي نجم عن انقلاب حركة حماس وقواتها المسلحة على الشرعية الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة. ومن انعكاسات هذا الانقلاب، التشكيك المستمر بشرعية الرئيس وبمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إضافة إلى ما لحق بالشعب الفلسطيني من مشكلات سياسية واستنزاف للاقتصاد والمقدرات، والأهم من ذلك كله، أخذ حركة حماس لقطاع غزة رهينة، وفصله عن باقي أجزاء الوطن (عساف، 2018: الملحق"1").

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن العمل الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام، وبدون أدنى شك، في أسوأ حال، كون الانقسام ليس سياسيا فحسب، بل جغرافيا واجتماعيا أيضا. وفي الدرجة الأولى، هناك طرف يعدّ نفسه بديلا عن الكل الوطني الفلسطيني. بمعنى آخر، هو بديل عن المكون الوطني الفلسطيني، المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية. حيثأن الجماعات الإسلامية المختلفة لا تقبل بالشراكة السياسية مع القوى العلمانية؛ سواء الوطنية، أم اليسارية، أم القومية، وتنطلق من نظرية تكفير القوى السياسية الأخرى، تحت بند العقيدة الإسلامية. وقد يحدث في بعض الأحيان أن تتحالف القوى الإسلامية مع القوى السياسية العلمانية، وهو تحالف مؤقت، إلى حين الانتهاء من الهدف في الوصول إلى السلطة. هذه هي طبيعة الجماعات الإسلامية، وينطبق ذلك على حركة حماس، التي تم تشكيلها بقرار من جماعة الإخوان المسلمين، وهي الذراع التنظيمي والعسكري لحركة الإخوان المسلمين (الخطيب، 2018: الملحق "9").

بنطبق هذا الشعور الوطني على الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني، بالرغم من أن ظروف الشتات تلقي بطابعها السياسي الخاص على ذلك الشعور. والتوصيف الخاص ببدايات المد الإسلامي في عناوينه السياسية، أو ما يُسمى "الإسلام السياسي" يكاد يكون عاما لدى كل الشعوب العربية، وليس خاصا بالشعب الفلسطيني، مع تعدد الأشكال والتعبيرات تبعا للظروف السياسية والاجتماعية–الاقتصادية السائدة في هذا البلد أو ذاك.

وفي الحالة الفلسطينية تحديدا، كان لون مقاومة الاحتلال هو الطاغي على سلوك حركتي حماس والجهاد الإسلامي وفعلهما السياسي والعسكري. وربما لهذا السبب، أي الصدام المباشر مع العدو المحتل، ظلت خصوصية الإسلام السياسي الفلسطيني قائمة، وإن تغيرت تعبيراتها وأنماطها وشبكة تحالفاتها، بتغير الظروف المحلية، والإقليمية، والدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن ذلك لا ينفي تطلع حركة حماس إلى إقامة الدولة الإسلامية، التي تدعو إلى تحقيقها تقع ضمن حدود الأراضي الفلسطينية فقط، وليس في حدود الدولة الإسلامية الكبرى التي تدعو إليها حركات الإسلام السياسي الأخرى. كما أن البنية الأيديولوجية الدينية التي شكلت أساس ميثاق حركة حماس، انحسرت حدتها تدريجياً، وهو الأمر الذي أكدته مفردات خطاب قيادات الحركة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وكذلك أداء الحركة وممارساتها مع مطلع هذا القرن. إن ذلك الانحسار التدريجي للتوجه الأيديولوجي ينسجم مع التطور الذي لحق بدور الحركة ومهامها من مجرد جناح مقاوم لجماعة الإخوان في فلسطين، إلى كونها أصبحت تمثل الواجهة الفعلية لجماعة الإخوان والمسؤولة فعلياً عن وظائفها الأخرى الدعوية والاجتماعية والسياسية.

فبعد أن دعت منظمة التحرير إلى التخلي عن علمانيتها كشرط للانضمام إليها في ميثاقها وفي بداية ظهورها، تراجعت حركة حماس ضمنياً عن ذلك عندما بدأت بالتركيز على البرنامج السياسي للمنظمة واستحقاقاته، ومطالبتها كذلك بالتزام المنظمة بالديموقراطية ودعوتها للقبول بالتعددية السياسية. وأصبحت الحركة ترهن انضمامها إلى المنظمة، بعد توقيعها على وثيقة الوفاق الوطني عام 2006، بتعديل برنامجها السياسي وضرورة إصلاحها وإجراء انتخابات لمجلسها الوطني. ورغم أن تباين المواقف السياسية بين حركتي فتح وحماس لا يعد اختلافاً فكرياً، فقد يتقارب عدد من المواقف السياسية لحركة حماس مع المواقف السياسية لحركات اليسار العلماني الفلسطيني، في مواجهة مواقف سياسية لحركة فتح، إلا أن المواقف السياسية لحركتي فتح وحماس باتت أكثر انسجاماً تدريجياً (والوثيقة السياسية الأخيرة لحماس في العام 2017 تجسيد واضح لذلك، حيث قبلت بصورة أو بأخرى بحل الدولتين، ولو كمرحلة من مراحل النضال) (الحسيني، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترافق انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة بقيادة حركة فتح عام 1965،مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بقرار قمة عربية عام 1964، لتصبح، فيما بعد، بقرار قمة عربية في الرباط في العام 1974، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني،وأصبحت تضم كل فصائل العمل الوطني الفلسطيني من مختلف التيارات السياسية، باستثناء حركة الإخوان المسلمين, فقد رفضت الانخراط في العمل الوطني الفلسطيني، رغم المحاولات المتواصلة التي بذلتها القيادة الفلسطينية، إلى أن تأسست حركة حماس كامتداد فلسطيني لحركة الإخوان المسلمين عام 1987، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى بشهرين. وبدل أن تلتحق بالعمل الوطني الفلسطيني الموحد داخل الوطن المحتل امتدادا لمنظمة التحرير الفلسطينية في إطار القيادة الوطنية الموحدة التي قادت الانتفاضة وضمت كل الفصائل والشخصيات المستقلة، اختارت حركة حماس أن تعمل منفردة وكأنها تؤكد من خلال أدبياتها وممارساتها أنها تطرح نفسها بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولقيت رعاية مباشرة وغير مباشرة من أطراف عربية وإقليمية، ورافق ذلك الكثير من الاحتكاكات السلبية، بكل ما تركه ذلك من أثر في مواجهة الاحتلال، وإضعاف للانتفاضة.

وعندما تم الاتفاق على إعلان أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، برزت حركة حماس لتعبر عن معارضتها للاتفاق، من خلال بياناتها، ومن خلال عمليات عسكرية ذات طبيعة إعلامية، لعل أبرزها العملية التي قامت بها في اليوم المحدد لافتتاح الممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية في العام 2004، تنفيذا لاتفاق أوسلو. ورفضت حركة حماس المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الأول بداية العام 1996، باعتبار ذلك وليد اتفاق أوسلو. وكذلك فعلت عدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، رفضت أيضا المشاركة بتلك الانتخابات للسبب نفسه، غير أن حركة حماس بدأت تنمو وتزداد قوة في قطاع غزة.الا انها سرعان ما تراجعت وشاركت في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتخابات المجلس التشريعي الثانية عام 2006، وظهر ذلك وكأن هناك نزاع على السلطة بين حركتي فتح وحماس. ولم تمضِ سنة على تلك الانتخابات، حتى انفردت حركة حماس بتشكيل حكومة فلسطينية، رغم أن النظام السياسي في فلسطين رئاسي وليس برلماني (الأحمد، 2018: الملحق "8").

وفي تفسير قد يصبّ في الاتجاه نفسه، رغم أن هناك اختلافات كبيرة حول هذا المنحى في التفسير، هناك من يرى أن حركة الإخوان المسلمين، وشكلها الفلسطيني التنظيمي ممثلا بحركة حماس، أدركت أنه"بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، وما حدث من خلافات سياسية، وتبعثر قوى منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، والانتشار بعيدا عن مناطق الصراع مع إسرائيل، بدأت الجماعات الإسلامية في قطاع غزة والضفة الغربية بالنشاطات المجتمعية؛ من خلال الجمعيات الخيرية في العديد من المناطق، وبتقديم المساعدات للأسر الفقيرة في قطاع غزة، وبشكل أقل في الضفة الغربية،فكان التركيز على(قطاع غزة) بشكل خاص، حيث أن إسرائيل لا توجد لديها الرغبة في الاستمرار في البقاء بقطاع غزة، للعديد من الأسباب، وفي مقدمتها،الأمنية، والتوراتية، والاقتصادية، والاجتماعية، وأهدافها السياسية.ولم يمنع الجانب الإسرائيلي حركة حماس من إقامة الجمعيات الخيرية و النشاطات الأخرى كافة ، بل ساعد في وصول السلاح إلى حركة حماس في بداية انطلاقتها وانتشارها، حيث يدرك الاحتلال الإسرائيلي أن هذا السلاح سوف يُستخدم في صراعات بين حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال حركة فتح، التي تتولى السلطة. والصراع ليس على السلطة فحسب، بل على من يمثل الشعب الفلسطيني (الخطيب، 2018: الملحق "9").

تعود أسباب الانقسام إلى جذور سياسية محددة، مركزها وجود برنامجين متصارعين، وهما؛ الأول، برنامج التسوية السياسية، وتمثله حركة فتح، ولها أنصارها، ويقوم على: حل الدولتين،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاعتراف بإسرائيل، مقابل الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني في المفاوضات، ونبذ المقاومة والعنف، واعتماد طاولة الحوار أساس المشكلات كافة، وحل عادل لقضية اللاجئين. أما البرنامج الثاني، فهو برنامج المقاومة، وتمثله حركة حماس، ولها أنصارها، ويقوم على: أن فلسطين بحدودها الجغرافية المعروفة أرض للشعب الفلسطيني، ولا تنازع في الشراكة مع الفصائل والقوى الفلسطينية للعمل على إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس وبدون استيطان، والمقاومة بكل أشكالها، وفي مقدمتها العمل العسكري، وعودة اللاجئين إلى ديارهم (أبو مرزوق، 2018: الملحق "12").

وللحديث عن مقدمات حالة الانقسام الراهنة، يمكن العودة إلى منتصف شهر تشرين الثاني عام 1988. فعلى أرضية الانتفاضة الأولى التي انطلقت في وجه الاحتلال الإسرائيلي في نهاية عام 1987، عقد المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعاً في الجزائر أقر فيه "إعلان الاستقلال" الذي أكد على إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 والقدس عاصمتها، مشيراً إلى قرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947، كما أشار إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وكان ذلك الإعلان أول إشارة فلسطينية بقبول إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل. وجاء اتفاق أوسلو عام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ليشكل إعلان مبادئ لإقامة سلطة وطنية فلسطينية فوق جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بدءا من "غزة أريحا أولا"، وليشكل مبادئ للانطلاق نحو مفاوضات الحل النهائي التي أشارت في الإعلان الى وضع القدس والحدود والأمن والمياه والاستيطان واللاجئين، ورافق ذلك إعلان متبادل للاعتراف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. غير أن إسرائيل لم تلتزم بمبادئ أوسلو وعناصره، خاصة بعد فشل مباحثات كامب ديفيد عام 2000 بمشاركة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، إلى جانب رئيس الوزراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك، والرئيس الراحل الشهيد ياسر عرفات. وبعد ذلك مباشرة، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى طُرحت خطة خارطة الطريق التي اعتمدها مجلس الأمن بقراره رقم 1515، وأكدت على " الأرض مقابل السلام " "وحل الدولتين " : دولة إسرائيل ودولة فلسطينية إلى جانبها، تعيشان بأمن وسلام، والقدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وحل عادل ومتفق عليه على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 194، وفق ما جاء في مبادرة السلام العربية التي أُقرت في قمة بيروت عام 2002، وأصبحت جزءا من قرار مجلس الأمن رقم 1515 المشار إليه أعلاه (الأحمد، 2018: الملحق "8").

وهناك من يرى أن في مقدمات كل ذلك، "اقتحام" الحقل السياسي الفلسطيني من جانب قوى تنظيمات تتبنى الإسلام السياسي، وتطرح برنامجا سياسيا يختلف عن برنامج منظمة التحرير. ومن هنا، رفضت هذه التنظيمات، ومعها تنظيمات اليسار، بسبب معارضة تلك التنظيمات لاتفاق أوسلو، المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في العام 1996. ولذا، كان لقرار حركة حماس الخاص بالمشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني من العام 2006 أثر بالغ التأثير على الحقل السياسي الفلسطيني، كونه أشار إلى استعداد حركة حماس للانخراط في مؤسسات السلطة الفلسطينية. وتعاظم هذا الأثر بعد فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، خصوصا أن مرشح حركة فتح (محمود عباس – أبو مازن) كان قد فاز في الانتخابات الرئاسية، التي قاطعتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، والتي جرت في كانون الأول 2005، على أثر وفاة الرئيس ياسر عرفات في تشرين الثاني من عام 2004. وخلّف هذا الفوز استقطابا سياسيا حادا، قاد إلى احتراب، وتشكيل سلطتين مستقلتين: واحدة في الضفة الغربية، وأخرى في قطاع غزة (هلال، 2008: 12).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدأت في هذه المرحلة ملامح الاختلاف السياسي العميق، بين من يقبل باتفاق أوسلو ونتائجه، بقيادة فتح، وبين من يرفضه، بقيادة حركة حماس ومعها بعض الفصائل الفلسطينية الأخرى، وإن كانت معارضة تلك الفصائل لم تصل حد مقاطعة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بل إنها كانت جزءا من السلطة الفلسطينية.

ويرى كثيرون أنه بعد فوز حركة حماس بالأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، وتشكيلها لحكومة فلسطينية بقيادتها، وذات لون واحد، حاولت أن تتغول على المجلس الوطني الفلسطيني، من خلال علاقاتها الإسلامية والعربية، وطرحت نفسها كبديل للمجلس الوطني الفلسطيني. ولأن هذا خطأفي الأساس، حيث إن المجلس التشريعي والسلطة الفلسطينية شُكلت بقرار من المجلس الوطني الفلسطيني عبر المجلس المركزي الفلسطيني عام 1993 بعد توقيع اتفاق أوسلو، وحيث أن المجلس التشريعي يمثل فقط 30 بالمئة من مجموع الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، بينما المجلس الوطني الفلسطيني يمثل أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج كافة، بجميع شرائحهم النضالية؛ مناضلين وقوات ومنظمات شعبية وفصائل عمل وطني. من هنا، لم تنجح حركة حماس عبر ممثليها في المجلس بأن تأخذ التمثيل الفلسطيني، رغم كل الدعم الذي تلقته من دول عربية وإسلامية، للأسف، ومن دول مثل بريطانيا وأميركا وأتباعها، وممن يرتبطون بعلاقة مباشرة مع الإخوان المسلمين أيضا. وجاء انقلاب حركة حماس العسكري ليقضي على أي إمكانية لهم في التمثيل، لأن انقلابهم كان انقلابا على حكومتهم، وعلى الديمقراطية الفلسطينية. ومنهنا، وبالرغم مما حدث، إلا أن المجلس الوطني الفلسطيني استطاع أن يستمر في عمله، كبرلمان للشعب الفلسطيني، رغم الظلال السوداء التي عكسها هذا الانقسام على ثقافة الشعب الفلسطيني الوطنية الديمقراطية التحررية، التي وضعها الراحل ياسر عرفات، "ديمقراطية حتى في غابة البنادق". وما زال المجلس الوطني يحتل العديد من المواقع البرلمانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الصعيد الدولي والعربي والجمعيات البرلمانية المختصة كبرلمان للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج (قاسم، 2018: الملحق "3").

ظلّ العمل الوطني الفلسطيني حيًّا، في معناه الوجداني العميق، طوال ذلك الطريق، ومثّل حالة من التحدي التي يعيشها كل الفلسطينيين في دولة مستقلة.وقد لُوحظ ذلك إبان الانتفاضة الأولى عام 1987، وما تلاها من مراحل نضالية في تاريخ الشعب الفلسطيني، و"انعكس إيجابا على فرص تعزيز الوحدة الوطنية، والانطلاق وفق رؤية فلسطينية متكاملة، حملتها القيادة الفلسطينية إلى أرجاء المعمورة كافة. ولكن، وخلال فترة محددة تمثلت في فترة الانقسام الفلسطيني، تمّ ضرب وحدة البنيان الاجتماعي الفلسطيني، ووحدة الصف التي استمرت لأكثر من 10 سنوات متواصلة، مما أدى إلى وجود حالة من الاختلاف على الوسيلة والهدف في الكثير من المواقف. فهذه فترة عصيبة في تاريخ الشعب الفلسطيني، لأن تشتيت العمل الوطني ووحدة الحال، وتفتيتهما،أدت إلى حالة من التفرد الذي مارسته إسرائيل، في الضفة والقدس وقطاع غزة، فكانت إسرائيل هي المستفيدة من حالة الانقسام،وحاولت استغلال تلك المرحلة إلى أبعد الحدود، بزيادة الاستيطان، والتهرب من أي التزامات تترتب عليها، بحجة عدم وجود شريك فلسطيني يمثل الكل الفلسطيني.وجاء كل ذلك في مرحلة اتسم فيها العمل الوطني الفلسطيني بمواجهة دبلوماسية مع إسرائيل في الأروقة الدولية، استطاعت خلالها القيادة الفلسطينية تحقيق العديد من الانتصارات والإنجازات على الصعيد الدولي، مما أدى إلى كسب التأييد الدولي للحق والموقف الفلسطيني" (اللوح، 2018: الملحق "4").

لقد اصطبغ العمل الوطني الفلسطيني بلون حالة الانقسام منذ العام 2007 وحتى الآن، وخسرت القضية الفلسطينية الكثير من أوراق قوتها التي هي أحوج ما تحتاجها، وربح عدوها أوراقا عديدة، فوق ميزان القوى المائل لصالحه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت مجريات الأحداث فيتصاعد الخلاف، ووصوله حد التصادم المسلح بين أجهزة الأمن الفلسطينية ومسلحي حركة حماس، مثيرة للتساؤل حول أسباب تركّز ذلك في قطاع غزة، وعدم ظهور مثيل له في الضفة الغربية. ورافق ذلك مشروع شارون أحادي الجانب لفك الارتباط مع غزة، وإعادة نشر القوات الإسرائيلية هناك، وليس الانسحاب من القطاع؛ مما يؤكد أن هذا المشروع كان أحد أهدافه الأساسية خلق الأرضية المواتية للانقسام بين الضفة وغزة، من خلال خلق حالة من الفوضى في غزة تؤدي إلى الانقسام، وهذا ما حصل بالفعل، وخلق حالة من التوتر بين القوى الفلسطينية، وخاصة بين حركة فتح وحركة حماس. وبالفعل، أصبحت مسألة الانقسام ذريعة لسلطة الاحتلال الإسرائيلية وللإدارة الأميركية، بل ولكثير من الأطراف الأخرى، للتهرب من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والقدس الشرقية عاصمتها.

وفي مجرى تتابع الأحداث تاريخيا، لعل من المهم الإشارة إلى أنه، ونتيجة الجهود المتواصلة التي بذلتها القيادة الفلسطينية، تمّ التوقيع على ما أُسمي في شهر آذار عام 2005 (بإعلان القاهرة) من أجل تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها، أي قبل الانقسام بسنتين،الامر الذي يفتح الأبواب لحركتي حماس والجهاد الإسلامي للانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها كافة, من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بالانتخاب، حيثما أمكن ذلك، وبالتفاهم حيثما لا يمكن ذلك، وهذا يعني عمليا الدخول والمشاركة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية القيادية، بما فيها المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، والمشاركة العملية في رسم استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية وسياستها. لكن تصعيد حركة حماس للتوتر في قطاع غزة، وافتعال الاشتباكات المسلحة، والقيام بعملية اغتيال للعديد من ضباط وقادة في أجهزة الأمن الفلسطينية في قطاع غزة، ولاحقا، المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006، بعد أن رفضت المشاركة فيها عام 1996، باعتبار ذلك جزءا من اتفاق أوسلو، وفوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي ورفض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الالتزام بالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية السياسية والاتفاقات التي وقعتها المنظمة، سواء مع إسرائيل،أم مع المجتمع الدولي، خلق حالة من الإرباك والتساؤل عن مدى قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على تنفيذ تلك الاتفاقات والالتزامات.

وتبعا لاتفاق مكة بتاريخ 8 شباط 2007، تم بالفعل الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، برئاسة إسماعيل هنية من حركة حماس، ونائب له عزام الأحمد من فتح، ومشاركة في الحكومة من قبل الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وحركة فدا وشخصيات مستقلة، لم يؤدِّ ذلك للهدوء والعودة للعمل على تنفيذ إعلان القاهرة عام 2005، ورفضت إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التعامل مع الوزراء من حركة حماس, بسبب عدم التزام الحكومة العلني والكامل بشروط اللجنة الرباعية الدولية حول قرارات الشرعية الدولية، بالصيغة التي تريدها تلك اللجنة. كما استمرت أجواء التوتر والاشتباكات والاغتيالات بين ميليشيات حركة حماس وأجهزةالآمن التابعة للسلطة،إلى أن تم إعلان الانقسام من جانب حركة حماس في 15 حزيران 2007 الذي كان بالفعل انقساما من صناعة إسرائيلية إقليمية دولية، أوقع في شباكه "أدوات فلسطينية"، بعد حوالي ثلاثة أشهر من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وفق اتفاق مكة، وهذا عطل تماما إمكانية انضمام حركة حماس، ومعها حركة الجهاد الإسلامي، لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها القيادية، وفق إعلان القاهرة عام 2005.لقد كان هذا أحد أهم الأسباب الأساسية لعدم تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وتطويرها (الأحمد، 2018: الملحق "8").

ويُشار إلى أنه جرت سلسلة من اللقاءات المشتركة بين قيادات حركة فتح وحركة حماس، قبل قيام حركة حماس بالسيطرة على قطاع غزة، وذلك مع بداية اتفاق أسلو، حيث قدمت حركة فتح إلى حركة حماس كل ما يمكّن حركة حماس من المشاركة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية؛ في اللجنة التنفيذية للمنظمة، والمجلس المركزي الفلسطيني، والمجلس الوطني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطيني، حيث كانت آخر العروض إعطاء حصص لحركة حماس في المؤسسات المذكورة أعلاه كافة، بنسبة التمثيل نفسها التي لحركة فتح. وقد جرت هذه الحوارات في عمان والخرطوم والقاهرة ولبنان ومكة واليمن والدوحة. ليس المطلوب المصالحة، بل المطلوب هو إنهاء الانقسام وإنهاء ازدواجية التمثيل الفلسطيني (الخطيب، 2018: الملحق "9").

وهناك، في الاتجاه نفسه، من يرى أن الأسباب الحقيقية والعميقة للانقسام، تعود إلى أن حركة حماسالتي هي امتداد للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، رفضت منذ تأسيسها عام 1987 مبدأ الشراكة الوطنية، وطرحت نفسها، ولا تزال، بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، بكل فصائها الوطنية (عساف، 2018:الملحق "1").

ومما لا شك فيه أن ساحة العمل الوطني الفلسطيني تعيش، منذ أكثر من عشر سنوات، على الانقسام الذي ضرب جذور الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي تمثلت بوحدة العمل الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، "كممثل شرعي وحيد معترف به فلسطينيا أولا، وكذلك على الصعيد العربي والإسلامي والدولي، والمنظمات الدولية، وأهمها الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها، وكذلك اتحاد البرلمان الدولي، والجمعيات البرلمانية المنتشرة في العالم، حيث يعترف بالمجلس الوطني كبرلمان للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. لكن واقع العمل الوطني الفلسطيني يعيش حالة من أصعب الحالات التي مرت في تاريخ العمل الوطني الفلسطيني، بسبب الانقسام الداخلي، والذي جاء بفعل انقلاب حركة حماس، وسيطرتها على قطاع غزه منذ أكثر من عشر سنوات، وهذا ما شكل حالة انسداد في مسار العمل الوطني التحرري الفلسطيني، ترافق مع جمود مسار التسوية السياسية والمفاوضات من جهة، وكذلك تعطل مسار المقاومة المسلحة، من جهة أخرى (قاسم، 2018: الملحق "3").

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثمّ عقد أول مجلس وطني فلسطيني، برزت الهوية الفلسطينية التي حاول الاستعمار وأعوانه طمسها، "وتبلورت أكثر عندما اشتد عود الثورة الفلسطينية المسلحة، التي أطلقتها حركة "فتح" وقادتها في العام 1965. وتطور العمل الوطني الفلسطيني وتقدم على كل المستويات الفلسطينية والعربية والدولية، واعترف العرب والعالم بقضية الشعب الفلسطيني، وبضرورة قيام دولة فلسطينية على أرضه وعاصمتها القدس، وأصبحت فلسطين عضواً كامل العضوية في الجامعة العربية، وتمثلت في الهيئات الإسلامية والدولية، من مثل: منظمة دول عدم الانحياز، الاتحاد الافريقي، منظمة التعاون الإسلامي، ثم بصفة مراقب في هيئة الأمم المتحدة التي تسعى القيادة الفلسطينية للعضوية الكاملة فيها. تمّ ذلك كله على مدار عشرات السنين من النضال والكفاح، سواء منه المسلح أم السياسي أم الدبلوماسي. وظهرت على الساحة الفلسطينية، في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، تنظيمات جديدة حملت راية الإسلام، وفرضت وجودها على الساحة الفلسطينية. وكان لا بد أن تعمل منظمة التحرير الفلسطينية على استيعاب هؤلاء في الهيكلية التنظيمية للمنظمة ومؤسساتها، وبالخصوص منها المجلس الوطني الفلسطيني، خاصة وأن إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد اتفاق المبادئ الذي تم في أوسلو، فرض على الجميع الدخول في انتخابات عامة للرئاسة وللمجلس التشريعي لهذه السلطة، أوجبت دخول حركة حماس للانتخابات، حيث كان لها أهداف وتطلعات تبدو في كثير من الأحيان مخالفة ومعارضة لتوجهات منظمة التحرير الفلسطينية، إلى أن حصل الانقسام الكبير في العام 2007م، واستولت حركة حماس على السلطة في قطاع غزة، مما أربك العمل الوطني الفلسطيني، على مختلف الصعد، وأثّر سلبياً عليه. وما زال الشعب الفلسطيني يعاني من ذلك حتى اليوم، حيث تعارضت وجهات النظر في الساحة الفلسطينية، وتعارضت البرامج السياسية لكل من السلطة الوطنية الفلسطينية وحركتي حماس والجهاد" (الزعنون، 2018: الملحق "6").

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يصل الانقسام الفلسطيني سابقا إلى حدود انقسام عام 2007، وفشلت طوال سنوات، جميع مبادرات إعادة الوحدة إلى الحركة الفلسطينية المناضلة. وتجري المحاولات منذ ما قبل توقيع اتفاق مكة (2007)، ثم اتفاق القاهرة في 4 أيار 2011، ثم اتفاق القاهرة الأخير (2017)، بين فصائل العمل الوطني والإسلامي الفلسطيني كافة، وبمشاركة الشخصيات المستقلة، للخروج من أزمه الانقسام، والبحث الجاد عن رؤى مستقبلية للتوحيد بين القوى كافة ، من خلال الالتزام بما ورد في وثيقة الاتفاق الوطني الفلسطيني، بحيث يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية تشرف على جميع الأوضاع في الضفة وغزة، وتدعو كذلك لانتخابات تشريعية ومجلس وطني ورئاسي، ونتائج الانتخابات هي التي ستقرر طبيعة القوى التي أفرزتها الانتخابات، وبرنامج العمل الوطني للمرحلة القادمة. ودون ذلك، سيبقى الانقسام يلقي بظلاله السوداء على المشروع الوطني الفلسطيني (قاسم، 2018: الملحق "3").

انحصر اتفاق القاهرة 2017 بمسألة تمكين حكومة الوفاق الوطني التي شُكّلت بالاتفاق مع حركة حماس عام 2014 لإنهاء الانقسام، وفق اتفاق القاهرة في 4 أيار 2011، وإفساح المجال للحكومة ببسط سلطتها الكاملة على إدارة قطاع غزة، كما هو في الضفة الغربية، وفق القانون الأساسي والأنظمة المعمول بها في السلطة الفلسطينية. لكن، منذ اللحظة الأولى لوصول الحكومة إلى غزة، ظهر أن حركة حماس تريد إدارة انقسام وليس إنهاء الانقسام، وليس هناك توافق داخل حركة حماس على إنهاء الانقسام.والقوى الإقليمية التي مولت وعملت على التخطيط للانقسام واستمراره ما زالت على مواقفها، وكذلك موقف القيادة الدولية لحركة الإخوان المسلمين، ولم تمكّن حركة حماس الوزراء من ممارسة صلاحياتهم وفق الاتفاق، ورفضت تسليم الحكومة قضية إيرادات الحكومة من ضرائب ورسوم وغيرها، بل وصل ذلك حد التهديد واستخراج السلاح لطرد موظفين من عملهم في وزارة الثقافة. كما أعادت حركة حماس نصب حاجزين؛ أحدهما لتفتيش الشاحنات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القادمة من معبر كرم أبو سالم وفرض جباية غير قانونية وخارج إطار وزارة المالية، وآخر للتفتيش على القادمين من معبر بيت حانون، للغرض نفسه. كما أن معبر رفح للركاب يعمل عندما يفتح بالطريقة نفسها التي عمل بها منذ الانقسام دون أي سلطة فعلية لهيئة المعابر الشرعية. وهكذا أيضا، في عمل الوزارات كافة، علما أن تمكين الحكومة يعني إدارة الوزارات من الوزراء دون تدخل أحد، وكذلك عمل المعابر بإشراف حكومة التوافق وإدارتها واستيفاء الرسوم المالية، بحيث لم يتبق دور لعمل الحكومة. وقد طلبت حركة فتح من القيادة المصرية التي تتابع ملف المصالحة أن تمارس دور الوسيط والحَكم، وتحديد المسؤوليات وإغلاق الأنفاق غير الشرعية، وخاصة التي أصبح لها طابع تجاري غير شرعي"(الأحمد، 2018: الملحق "8").

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

واقع العمل الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام

يأتي الانقسام الفلسطيني في سياق سياسي محلي، وإقليمي، ودولي شديد الخصوصية، خاصة في الآونة الأخيرة، مع أن القضية الفلسطينية ارتبطت منذ بداياتها الأولى، بشبكة معقدة من المصالح التي تمثلها دول وأطراف مختلفة. وهناك عدد من الأحداث والمتغيرات التي لا تزال فاعلة في المشهد الفلسطيني والعربي والدولي الراهن، وبما له من صلة مباشرة بمصائر القضية الفلسطينية ومآلاتها، وفي سياق ذلك، قضايا الانقسام والوحدة الفلسطينية.

فلا تغيب عن أحد المتغيرات الدولية التي مر بها العالم، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر من عام 2001، وما شهدته المنطقة العربية مؤخرا من ثورات أُسميت بثورات "الربيع العربي"، وانشغال المنطقة بأسرها بقضاياها الداخلية، مما أثر سلبا على مكانة القضية الفلسطينية وأولويتها، وتمكّنت القيادة الفلسطينية من الخروج من تلك الظروف،بإعادة القضية الفلسطينية إلى الطاولة الدولية بأكثر قوة وحضور مما سبق، رغم تلك التحديات التي تواجه الأمة بشكل عام وتحدي الانقسام الذي يواجه القضية الفلسطينية، بشكل خاص، ومحاولة فصل الوطن بشطريه عن بعضهما البعض(اللوح، 2018: الملحق "4").

إنالانقسام أثّر بشكل سلبي على واقع العمل الوطني والمشروع الوطني الفلسطيني برمّته، بما فيه العلاقات والمفاهيم وأشكال العمل السائدة في السياسة الفلسطينية، و"ازداد تعقيداً عندما بدأ يمس بشكل مباشر البنى الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك أثر على شكل النضال الوطني أمام العالم كما أثر بشكل أو بآخر على التأييد الدولي للقضية الفلسطينية بطريقة أصبحت تشكل حالة تهديد حقيقية على المشروع الوطني. ولعل أهم أسبابه هو رفض الشراكة الوطنية والاتفاق على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رؤية وطنية جامعة توحد الجميع تحت مظلة منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتسمو بالمشترك الوطني العام على الفئوية والحزبية والتفرد بالقرار. إلا أن منظمة التحرير كرست التعددية السياسية والشراكة السياسية، ودعت من أجل ذلك إلى العودة إلى إرادة الشعب من خلال انتخابات حرة ونزيهة، ونبذ تعدد السلطات. فمن المفترض حماية المشروع الوطني في ظل هذه الظروف العصيبة واستقلالية قراره من أية تدخلات خارجية تحرفه عن وجهته، وتحمل المسؤوليات المشتركة باعتبارها مسؤولية وطنية تاريخية (عريقات، 2018: الملحق "7").

ومن الناحية العملية، عطّل الانقسام آليات العمل الطبيعية للنظام السياسي الفلسطيني، إضافة إلى امتداد الانقسام إلى عدد من المؤسسات الوطنية الفلسطينية.ومن هنا، فإن الوحدة والمصالحة من شأنها إعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، واستعادة وحدة المؤسسات، الأمر الذي سيؤثر إيجابا على تفعيلها وعملها، لما فيه المصلحة الوطنية الفلسطينية. كما أن النظام الديمقراطي التعددي سيتيح مشاركة سياسية وشعبية في اتخاذ القرار(عساف، 2018: الملحق "1").

إن استمرار الانقسام الفلسطيني، وإبقاء سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وانشغال الجانب الفلسطيني بالانقسام، دون العمل على إعادة تجديد المؤسسات الفلسطينية وتفعيلها؛ من خلال إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، يُضعف من الأداء الفلسطيني في مختلف المجالات (الخطيب، 2018: الملحق "9").

ومن الآثار السلبية كذلك،"استمرار وضع أكثر من مليوني مواطن فلسطيني في سجن كبير، ودون مقدرة على تغيير هذا الوضع الشاذ في ظل الانقسام. فأهالي قطاع غزة يعيشون في حالة من الفقر والجوع والبطالة والأمراض والتلوث البيئي، والاعتداء الدموي الإسرائيلي، وانعدام أبسط الخدمات الإنسانية، مما يعني استمرار المعاناة، وتَواصل حالات الانتحار والهجرة. فاستمرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانقسام السياسي الفلسطيني تترتب عليه أوضاع كارثية، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا" (اللوح، 2018: الملحق "4").

كما أن للانقسام أثرا على فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 بأكثر من مستوى؛ فالعرب الفلسطينيون في هذه المناطق يتأثرون بالقضية الفلسطينية من مفهوم أن كل إمكانية لإنهاء الصراع بحل عادل في صلبه إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. هذا الأمر الذي يحسّن أوضاعهم داخل إسرائيل. فمثلا، في مرحلة أوسلو تحسنت العلاقة بين العرب واليهود، وتحسن الوضع الاقتصادي للمواطنين العرب الفلسطينيين في الداخل الإسرائيلي، بينما في مرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية، ازداد الوضع سوءا، وازدادت القوانين العنصرية، لأنه، وفي نهاية المطاف، ما دام أن الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1948 جزء من الشعب الفلسطيني، وما داموا، رسميا على الأقل، مواطني دولة إسرائيل، فإنهم يتأثرون بكل حالة تنشأ بين الشعب الفلسطيني الذي ينتمون إليه وطنيا، وبين الدولة التي هم مواطنون فيها. وهم يتأثرون بكل ما يحصل في الضفة والقطاع، وما يحصل يؤثر عليهم مباشرة". وأدّى الانقسام الفلسطيني إلى "إحباط الناس، لعدم وجود إمكانية حل سلمي للقضية الفلسطينية. وعلى المستوى الأيديولوجي، أدى الانقسام إلى التنافر بين التيارات الدينية والتيارات العلمانية لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل، وكل هذه الأمور أثرت عليهم بشكل سلبي. والآن الانقسام يؤثر عليهم سلبا، بعكس آثار الانتفاضة الأولى التي أثرت عليهم بشكل إيجابي، وبخلاف تأسيس منظمة التحرير، وبخلاف خطاب الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في الأمم المتحدة عام 1974 (عودة، 2018: "الملحق "2").

ومن الآثار السلبية في المجال الإعلامي الذي كان يعكس حالة الانقسام، إضعاف الحالة الفلسطينية والرواية الفلسطينية على غير صعيد. وأن الانقسام يؤدي إلى إضعاف الحالة الفلسطينية داخلياً، بحيث باتت الدعاية الإسرائيلية أسرع في الوصول إلى الرأي العام الدولي، وتغلغل الدعاية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسرائيلية وتسريبها عبر شيوع استضافة بعض الشخصيات الإسرائيلية عبر الفضاء العربي عبر نافذة "الجزيرة" بشكل شبه دائم، وتكريس الجهد الإعلامي الحزبي حول قضايا غير القضية الأساس، القدس وفلسطين، وأصبح يدافع عن مواقفه وأجنداته لإثبات صوابية رأيه وموقفه. وبات الرأي العام العربي يتحدث عن الانقلاب أو الانقسام كحالة عادية في الساحة الفلسطينية. بل وأكثر، انقسم الرأي العام العربي في ظل ما أُسمي بالربيع العربي، وتقوقع البعض في الساحة العربية على نفسه، حتى بات يتقبل الحديث عن التطبيع مع إسرائيل وكأنه أمر عادي، كون القضية الفلسطينية صارت بالنسبة له واحدة من القضايا المشتعلة في المنطقة، ولم يعُد يعتبرها القضية المركزية؛ حتى باتت نسمع بعض الأصوات الرسمية تتحدث عن التطبيع كأمر عادي أيضاً.

نسي كثيرون تماماً ما تحدثت حوله مادلين أولبرايت وكونداليزا رايس عن إشعال المنطقة، وهو ما حذر منه الراحل ياسر عرفات، عندما أشار في آخر أيامه عن سايكس بيكو جديد يُعَدّ للمنطقة. إلى أن انغمس الكل الفلسطيني في التجاذبات الداخلية، ونسي إيصال رسالته "رسالة الشعب الفلسطيني" للرأي العام الدولي، ما أدى إلى سيطرة الدعاية الإسرائيلية على الإعلام الغربي، بتقديم الفلسطينيين بأنهم متناحرون، وأنهم يحبون الدماء، من خلال عرض ما قامت به حركة حماس في غزة من إطلاق نار على المتظاهرين، واعتقالهم والاعتداء عليهم بالضرب المبرح بالهراوات والبنادق، إلى جانب مصطلح جديد قديم: مع من نتحدث، غزة أم الضفة، وهل القيادة الفلسطينية مسيطرة على الموقف الفلسطيني الواحد. بمعنى آخر، تهرّب إسرائيل من التزاماتها، بذريعة الانقسام أو غياب شريك مسيطر (خليفة، 2018: الملحق "11").

إن مظاهر غياب سيادة القانون، والتعدي على الحقوق والحريات العامة، والعنف الداخلي، قد شكلت واحدة من أبرز المشكلات التي واجهت المجتمع الفلسطيني، وتراوحت هذه الظاهرة بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوسع والانحسار، أو المد والجزر، بعد الانقسام السياسي الفلسطيني، بحسب تطورات المصالحة الوطنية الفلسطينية وتداعياتها؛ فبعد أن فرضت حكومة حركة حماس في غزة سيطرتها على القطاع، وفي المقابل تعيين الرئيس حكومة لتسيير الأعمال في الضفة، أُفرزت سلطتان، واحدة في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة، تتعاملان مع منظومة الحقوق والحريات العامة وفقا لمنظورها الخاص وتوجهاتها وفكرها المبني على الخلفية السياسية لها؛ الأمر الذي أسهم إلى حد كبير في تغييب مظاهر سيادة القانون، والتعدي على الحقوق والحريات العامة، بما في ذلك ممارسات بعض قوى الأمن أو المكلفين بإنفاذ القانون، التي لا تحترم المحددات القانونية والدستورية في أحسن أحوالها لدى تعاملها مع المخاطبين بنصوص القانون وروحه (علاونة وآخرون، 2014: 11-12).

ومن الملاحظ أن النمو الذي كان قائما على المساعدات الخارجية، أفسح الطريق في السنوات الأخيرة أمام ركود اقتصادي لا شك كبير، وأدت المعيقات الإسرائيلية في غزة إلى عزلها اجتماعيا واقتصاديا؛ مما أفضى إلى تداعيات إنسانية خطيرة على السكان المدنيين، وبالذات في المياه والصرف الصحي والكهرباء. ولا ننسى أن الحرب على غزة في صيف 2014، زادت الوضع الإنساني سوءا، وأضرت بالبنية التحتية الأساسية، مقارنة بالحروب السابقة. إن غياب المصالحة الداخلية الفلسطينية بين حركتي حماس وفتح، شكّل بلا شك، عقبة كبيرة أمام التنمية؛ فحُرمت السلطة الفلسطينية لفترة طويلة من ممارسة أي تأثير يُذكر على غزة، ولم تجر انتخابات في فلسطين منذ عام 2006، ولم يتمكن المجلس التشريعي من الانعقاد، ويتم حاليا المصادقة على القوانين بمراسيم رئاسية.

تعمدت سلطة الاحتلال إلقاء اللوم على الجانب الفلسطيني في جميع جلسات التفاوض قبل الانقسام وبعده، وبخصوص ما بعد الانقسام، فقد تحولت الذريعة التي كان يستخدمها الإسرائيليون،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عندما تولت حركة حماس الحكم بعد انتخابات 2006، وهي أنه لا بدّ من الاختيار بين السلام أو الشراكة مع حركة حماس، إلى نقطة جديدة، وهي أن الفصائل الفلسطينية منقسمة، وذلك يشكل عقبة رئيسية في عدم إمكانيتنا الحكم أو اتخاذ القرارات في ظل الوضع الراهن من الانقسام. فبالنسبة للجانب الإسرائيلي، كان هناك دائماً حجج معدّة للتهرب والتملص من الاستحقاقات السياسية والالتزامات المترتبة على إسرائيل، وقد استخدمت إسرائيل عملية المفاوضات لشراء الوقت وفرض الوقائع على الأرض، قبل التوصل إلى أي تسوية سياسية، من أجل الحفاظ على احتلالها واستيطانها. أما بالنسبة للجانب الأمريكي، والذي كان من المفترض أن يلعب دور الوسيط النزيه، فلم يعلن، ولا في أي جولة تفاوضية، عن الجانب الذي كان يخل بالاتفاقات والتفاهمات، بل كان يلقي اللوم على الجانب الأضعف.لا شك أن ملف الانقسام أثّر على قوة الوفد الفلسطيني المفاوض، ليس في ملف المفاوضات فحسب، بل في جميع مناحي الحياة السياسية الداخلية والخارجية، وأضعف الموقف الفلسطيني أمام المجتمع الدولي أيضاً(عريقات، 2018: الملحق "7").

وتنظر حركة حماس إلى واقع العمل الوطني الفلسطيني في ظل حالة الانقسام من منظور اتّسام العمل الفلسطيني في هذه الفترة بكثير من الصفات ذات الطابع الصدامي التنافسي، مما أثّر على الحياة السياسية والمجتمعية بشكل سلبي، وخلّف آثارا عميقة حفرت في الذاكرة الفلسطينية، ويرى غازي حمد، وكيل وزارة الخارجية في حكومة حركة حماس في قطاع غزة، أنه يمكن "تمثُّل طبيعة العمل الفلسطيني في فترة الانقسام على النحو الاتي:

1. وجود كيانين منفصلين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكل كيان له طبيعته وسياساته وقراراته وتوجهاته، وهذا ولّد الكثير من التصادم والتناقض في مختلف المجالات الحياتية والمعيشية، وأثّر على السكان، خاصة في قطاع غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. اعتبار السلطة الفلسطينية قطاع غزة أشبه بما يكون "الكيان المعادي"، والمعارض لشرعية الرئيس والحكومة القائمة في الضفة، مما أدى إلى قيامها بفرض الكثير من القيود على حكومة حماس في قطاع غزة، خاصة في المجال الاقتصادي. وكانت السلطة تعتقد أنه، بهذه الطريقة، يمكن أن تشكل ضغطا على حكومة حركة حماس، وإثارة الجمهور حولها، ومن ثم إسقاطها. لكن ثبت أن هذه التجربة لم تؤدِّ إلى نتيجة طوال 11 عاما، بل العكس، فإنها فاقمت أوضاع الجمهور، وزادت من نقمة مواطني قطاع غزة على السلطة.

3. وجود حركة حماس على قائمة الإرهاب الأوروبية والأميركية، وتحفظ كثير من الدول العربية على التعاطي معها، فرض عليها عزلة سياسية، وقيّد من قدرتها على التواصل مع المجتمع الدولي، لكن حركة حماس نجحت في إقامة علاقة جيدة مع كل من قطر وتركيا وإيران، وبعض الدول الأخرى، الأمر الذي مكنها من توصيل رسالتها السياسية، واستمداد الدعم المالي والسياسي.

4. أثّر انقسام الجمهور الفلسطيني وسخطه وغضبه من الانقسام بقوة على مجمل العمل الوطني، وجعله ضعيفا مهزوزا ضعيف النتائج. وقد ظهر ذلك من خلال ضعف السلطة في مواجهة المخططات الإسرائيلية، وتدمير عملية السلام، وإقامة المستوطنات، وإضعاف السلطة. كما إن حركة حماس التي كانت محاصرة في قطاع غزة، لم تستطع أن تتوسع في ممارستها السياسية، فضلا عن هذا التباين الكبير في الرؤية السياسية بين الطرفين (تيار التسوية وتيار المقاومة)، الأمر الذي خلق صداما وتعارضا طوال الوقت، وخلق فجوة كبيرة في المشروع الوطني.

5. تراجع القضية الفلسطينية بشكل عام، في حضورها العربي والدولي. وبعض الدول غالبا ما كانت تتذرع بالانقسام، كما انه أعطى فرصة عظيمة لإسرائيل كي تستكمل مشروعها الاحتلالي، مثل بناء المستوطنات والجدار، ومصادرة الأراضي، وإجهاض عملية السلام، الأمر الذي أضعف القدرة الفلسطينية على إقناع المجتمع الدولي بضرورة العمل الجاد، وتبني المواقف الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا، ضاع الكثير من العمل الفلسطيني – السياسي والوطني، في المناوشات والخلافات والصراعات بين الطرفين. فحركة حماس ركزت أولوياتها على رفع الحصار عن قطاع غزة، ووضع كل طاقتها من أجل إدارة غزة بشكل يحفظ للمواطنين كرامتهم وقوت حياتهم، والسلطة باتت تائهة بسبب جمود عملية السلام" (حمد، 2018: الملحق "10").

ومن جهة أخرى، استخدمت إسرائيل الانقسام وسيلة لتبرير عدم التزامها بتنفيذ الاتفاقات الموقعة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وكذلك قرارات الشرعية الدولية جميعها، والخاصة بإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وضاعفت من نشاطها الاستيطاني مرات ومرات في الضفة الغربية والقدس، وأقامت جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، واستكملت بناء الكتل الاستيطانية التي تريد ضمها إلى إسرائيل،بما في ذلك القدس، وخلق وقائع على الأرض تحول دون تنفيذ حل الدولتين. كما إن استمرار الانقسام حال دون تنفيذ إعلان القاهرة عام 2005 بشأن منظمة التحرير الفلسطينية، والتي لم تجدد عضوية مؤسساتها القيادية، ولم تقم بمراجعة سياساتها واستراتيجياتها، التي هي من صلاحيات المجلس الوطني الفلسطيني، على أمل أن يتم تجاوز الانقسام، وتوسيع مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزيزها، خاصة وأن هناك فصائل أصبحت أكثر ضعفا، وأقل فعالية. وبرزت حركتا حماس والجهاد الإسلامي كفصيلين من الخطأ تجاوزهما، ولا بد من العمل الجاد من أجل انضمامهما الرسمي كشركاء في العمل الوطني الفلسطيني، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهذا يخلق حالة من الإرباك والضعف في العمل الوطني الفلسطيني لا بد من تجاوزه، وإنهائه بأقصى سرعة ممكنة(الأحمد، 2018: الملحق "8").

إن الوحدة الوطنية هي بالتأكيد أحد أهم الأسس التي تكفل للشعب الفلسطيني تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة في الحرية والاستقلال. والوحدة أيضا هي القادرة على حشد الطاقات ووضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدرات الشعب الفلسطيني في خدمة أهدافه. فإذا كان الانقسام هدر للطاقات والمقدرات، واستنزافها في صراعات جانبية، فإن الوحدة والمصالحة الوطنية، هي القادرة على توجيه طاقات الشعب الفلسطيني في مواجهة العدو الرئيسي، الاحتلال الإسرائيلي، والصهيونية العالمية. فإدارة الرئيس الأمريكي ترامب لم تكن لتتجرأ وتتخذ قرارات وخطوات من شأنها تصفية القضية الفلسطينية، لو لم يكن واقع الانقسام موجوداً، ولو لم يكن واقع الأمه العربية بهذا السوء والتردي. إن الرد على هذه الهجمة الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، يبدأ بالضرورة بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وإن استمرار الانقسام يمكن استثماره من أولئك الذين يستهدفون الشعب الفلسطيني، ومن المتخاذلين العرب، الذي يحاولون الاختباء خلف الانقسام الفلسطيني، للتحلل من مسؤولياتهم القومية. وإن استعادة الوحدة، وبموازاتها استعادة التضامن العربي، من شأنهما تغيير المعادلات التي سمحت باستباحة القضية الفلسطينية، وتراجع الاهتمام العربي والدولي بها" (عساف، 2018: الملحق "1").

فطالما استمر الانقسام، ستبقى السيناريوهات المطروحة تصب في عكس المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، خاصة في ظل المستجدات الإقليمية والدولية، فالمخطط الإسرائيلي المدعوم كلياً من الإدارة الأميركية يهدد القضية الفلسطينية، ويسعى إلى تصفيتها، وقد بدأت إسرائيل العمل على تنفيذه من خلال سلخ قطاع غزة عن محيطه الفلسطيني بشكل نهائي، ومحاولة إلقاء مسؤوليته على جمهورية مصر العربية، وتسعى بعد إسقاط قضيتي القدس واللاجئين عن الطاولة إلى استكمال ضم الضفة الغربية، والاحتفاظ بوجودها في منطقة الأغوار، والسيطرة على المعابر والحدود إضافة إلى بسط سيطرتها الأمنية العليا على الطرق الرئيسية، وفي نهاية المطاف، تعزيز نظام دولة واحدة بنظامين – الأبارتهايد، وبذلك تكون قضت نهائياً على حل الدولتين. يترافق ذلك مع خطة أميركية داعمة للاحتلال تهدف تغيير قواعد عملية السلام وإلغاء جميع المرجعيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقرارات الشرعية الدولية وإلغاء الاتفاقات الموقعة، واستبدال المفاوضات بالإملاءات، وفرض الحل أو السلام الإقليمي والاقتصادي، وفقاً لرؤية نتنياهو وحكومته.

وهكذا، تحارب حكومة الاحتلال إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، وتحارب الخطوات التي يقوم بها الرئيس والقيادة الفلسطينية لتحقيق المصالحة. وأن تعود حركة حماس إلى الشرعية، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تولي مهامها وتحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، ثم إجراء الانتخابات العامة، وعقد المجلس الوطني الفلسطيني بما لا يتجاوز نهاية عام 2018، وذلك لتحقيق الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبرنامجها، والعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية، تعزيزا للشراكة السياسية، ووحدة النظام السياسي الفلسطيني (عريقات، 2018: الملحق "7").

لذا، يتطلب تبديد الخلافات بين الطرفين؛ فتح وحركة حماس، حسب بعض الدارسين والمتابعين للشأن الفلسطيني، صياغة عقد اجتماعي–سياسي فلسطيني، يتوافق في نطاقه الجميع على المبادئ العامة للمسألة الوطنية، يترجمه برنامج سياسي واضح، يكون قادراً على التعاطي مع الوضع الداخلي والعمل على تعزيزه وتماسكه، وعلى معالجة التعارض بين "الحُكم" والمعارضة، وبين السلطة (الدولة) والثورة، وبين الداخل والخارج، وبين ما هو مرحلي وما هو استراتيجي، وقادر أيضاً على التفاعل مع الأطراف الخارجية لحشدها لمصلحة الحقوق الوطنية. ولترجمة ذلك، لا بد من الاتي:

أولاً، إعادة تعريف الأهداف الفلسطينية المرحلية والاستراتيجية، انطلاقاً من أساسيات المشروع الوطني بحدوده الجغرافية والديمغرافية. وما دام حل الدولتين قد تلاشى بسبب أوسلو، ولأن حل الدولة الواحدة ما زال يفتقد الواقعية بعد جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من العنصرية، يصير من اللازم على الفلسطينيين تحديد ما يريدون: دولةً أم حقوقاً، وكيفية تحقيق ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً، لا بد من تقييم الواقع الفلسطيني الحالي في ظل فشل استراتيجيتي التفاوض والمقاومة، وما تمخض عنهما من نتائج في العقدين السابقين، ما يجعل من الضروري طرح التساؤل عمّا إذا كان الفلسطينيون اليوم بصدد تحرير وطن محتل أم إدارة سلطة تحت الاحتلال، وعمّا إن كان الهدف تحرير وطن، وكيف يمكن لذلك أن يتحقق في ظل التمسك بسلطة يقود التشبث بها إلى إضاعة شروط تحررهم. وبموازاة ذلك من الضروري أيضاً البحث في كيف يمكن أن تكون "المقاومة" مجدية، ما دامت تتم خارج التوافق الوطني وتأتي في نطاق انقسام عميق، المستفيد الأول منه إسرائيل. الخروج من هذين المأزقين أمر مُلِح ويتطلب تحديد الموقف من جدوى السلطة القائمة، لكن ليس انطلاقاً مما تقدمه من خدمات للفلسطينيين، وإنما مما يُلحقه بقاؤها من ضرر على المشروع الوطني. كما من الضروري أيضاً إعادة النظر باستراتيجية المقاومة، ليس انطلاقاً مما تُكسِبه من نقاط لهذا الطرف أو ذاك، وإنما انطلاقاً مما يتركه المضي بها انفرادياً من نتائج تبدّد الشروط المطلوبة لتحقيق المشروع الوطني.

ثالثاً، يجب إعادة هيْكلة كل من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بصيغة تعزز التكاملية بينهما خدمةً للمشروع الوطني ولتطوير الأدوات الأنسب لتحقيقه، ويكون ذلك على أساس إعادة السلطة الفلسطينية للمنظمة لكن بعد تأهيل الأخيرة , الأمر الذي يمكن أن ينتج منه ما يمكن تسميته "سلطة تحرير فلسطينية" تحافظ على ما تم إنجازه مدنياً في العقدين السابقين، لكن ليس على حساب الحقوق الوطنية.

رابعاً، يتطلب إنهاء الانقسام إنعاش الحياة الديمقراطية داخل الحركات السياسية الفلسطينية لتجديد بنيتها وبرامجها، عبر إجراء الانتخابات وعبر تبنّي صيغ فعالة للمراجعة والتقييم والمساءلة السياسية، لإكسابها الدينامية المطلوبة لحمل الوزن الثقيل لعملية التحرر والاستقلال (الزبيدي، 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحثأن هناك بالفعل أسبابا جوهرية، قدّمت لحالة الانقسام الفلسطيني، بين حركتي فتح وحماس على وجه الخصوص. فالاتجاه المدني الأقرب إلى العلمانية في فتح، لا ترضى به حركة حماس، وفكر حركة الإخوان المسلمين عموما. والاختلاف السياسي لا يقل أهمية عن ذلك، خاصة بعد اتفاقات أوسلو، وقبول مبدأ الدولتين، بخلاف رؤية حماس في التحرير الكامل ورفض وجود إسرائيل من الأساس، رغم أن وثيقة حماس السياسية لعام 2017، والقبول بمبدأ الدولتين، ولو كحل مؤقت مرحلي، يقلل من تأثير هذا العامل.

إلاّ أن المحركات الفكرية الأيديولوجية والسياسية، للانقسام، لا تبرّر بالمطلق الافتراق السياسي العميق الذي أضر بالقضية الفلسطينية أيّما ضرر، وقدّم لأعداء الشعب الفلسطيني أيّما خدمات. وقد شهدت حركات تحرر وطني عديدة عبر التاريخ فروقات واختلافات وخلافات بين فصائلها، ولكنها لم تصل إلى حد تغليب التناقضات الثانوية على التناقض الرئيسي، ممثلا في الحالة الفلسطينية بالاحتلال، والمخاطر الكبرى التي تهدد الشعب الفلسطيني، وحقوقه المشروعة.

وبالإمكان فعلا الوصول إلى برنامج حد أدنى تتفق عليه فصائل العمل الوطني الفلسطيني، تتمّ فيه مراعاة الفروقات البرامجية السياسية والفكرية، ولكن على أساس قاسم مشترك وطني جامع، أساسه العمل المشترك على مواجهة الاحتلال ومخططاته، بكل السبل المشروعة. وبالرغم من العقبات الكبيرة، ويمكن لاتفاق القاهرة الأخير 2017 أن يمثل خطوة كبرى على هذا الطريق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

مقدرات العمل الوطني الفلسطيني في ضوء المصالحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

مقدرات العمل الوطني الفلسطيني في ضوء المصالحة

تخطّى الشعب الفلسطيني بقواه الحيّة، على مرّ قرابة عقد من الزمن، عقبات ومخاطر كبرى. وحتّى عندما بدا أن الطريق أصبح مسدودا، كان العمل جاريا لاستمرار ارادة المقاومة، رغم عقبات الجغرافيا، وتفوّق الخصم عسكريا، وضيق ذات اليد. وكانت المحطات التي توحّدت فيها قوى الشعب الفلسطيني شواهد على أن وحدة العمل الوطني الفلسطيني مثّلت ليس فقط سلاحا فعّالا في مواجهة مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية، بل وأيضا بوتقة تتآزر فيها القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الفلسطينية، في مواجهة أعتى مشروع استيطاني استعماري على وجه الأرض.

يعزّز الإدراك الفلسطيني للمقدرات المتاحة، الإرادة الواعية بضرورة تحقيق الوحدة، عند مقابلتها بالأضرار الجسيمة للانقسام. وهو أيضا يبيّن المفارقات الحادة بين مواجهة المحور المعادي في ظروف الانقسام، وبين التصدّي له ولمخططاته وممارساته ومشروعاته، في بيئة وحدوية تجمع من فيها أهداف النضال العادل المشروع، لتحقيق الأهداف الوطنية، المرحلية والاستراتيجية. وهو، قبل هذا، الوضع الطبيعي لشعب يرزح تحت نير الاحتلال، مطلوب منه أن يحشد ما أمكنه من قوى، أمام عدوّ لديه من وسائل القوة العسكرية والدعم، ما يصعب حصره ومواجهته. ويتناول الفصل الثالث مقدرات العمل الوطني الفلسطيني في تحقيق المصالحة، من خلال المبحثين الاتيين:

المبحث الأول؛ واقع مؤسسات العمل الوطني الفلسطيني الموحد ومكوّناته.

والمبحث الثاني؛ مستقبل العمل الوطني الفلسطيني الموحد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

واقع مؤسسات العمل الوطني الفلسطيني الموحد ومكوّناته

إن التحدي الأكبر الماثل أمام القضية الفلسطينية، يتمثل في أن هناك بعض الجهات التي تريد إنهاء القضية الفلسطينية، بدولة فلسطينية محدودة السلطة ومنزوعة السلاح في الضفة، ودولة أخرى مشوهة الملامح في غزة، وتوطين اللاجئين. ويمكن القول: إن القضية الفلسطينية تمر بأخطر مراحلها على الإطلاق، نتيجة الظروف والمتغيرات الدولية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. لكن الحكومة الفلسطينية تؤكد أن المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام خيار لا رجعة فيه، فوحدة الشعب الفلسطيني هي الحصن المنيع الذي ستتكسر أمامه كل المؤامرات الرامية إلى إنهاء القضية الفلسطينية وتصفيتها إلى الأبد. لذا، من الأهمية بمكان إنهاء الانقسام، وفق الثوابت الفلسطينية ودون أي تدخلات أو إملاءات خارجية (الحمد الله، 2018: الملحق "5").

لقد حققت الديبلوماسية الفلسطينية نجاحات هامة.ففي نهاية عام 2016، أُقِر مجلس الامن القرار رقم 2334 الذي أكد عدم شرعية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، وأكد قرار الأمم المتحدة عام 2012 بقبول دولة فلسطين على الأراضي المحتلة عام 1967 دولة مراقب في الأمم المتحدة، ولم تستخدم الولايات المتحدة الفيتو، خاصة وأن الإدارة الأميركية السابقة في عهد باراك أوباما كانت تشعر بالمهانة من نتنياهو وتطاوله عليها، وكأنها أرادت الانتقام الشخصي فقط، لأنها لن تستطع في نهاية رئاسة باراك أوباما، أن تفعل أي شيء عملي حول عملية السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وحل الدولتين لإحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط. إلاّ أن موقف الإدارة الأميركية قد تغيّر في عهد الرئيس دونالد ترامب، الذي بدأ يتحدث عن صفقة سلام لأزمة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعقد لقاءات مع زعماء المنطقة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي مقدمتهم الرئيس محمود عباس "أبو مازن"، ونتنياهو، إلى جانب مشاوراته مع زعماء المنطقة. ومع مرور الوقت، ظهرت حقيقة ما يفكر به الرئيس الامريكي (دونلد ترامب)، بعد إعلانه حول القدس، واعترافه بها عاصمة لإسرائيل، متجاهلا جميع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وأن القدس هي جوهر الصراع وأساسه، وهذا ما أكدته نتائج تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، ضد القرار (الأحمد، 2018: الملحق "8").

ولكن المعضلة الماثلة بقيت تتمثل في انسداد الأبواب أمام حل سياسي عادل للقضية الفلسطينية، وربما انهتاء ما كان يُسمّى عملية السلام، واتفاقات أوسلو، بسبب المواقف الإسرائيلية والأميركية. والانقسام في الساحة الفلسطينية، أثّر سلباً على مسار عملية السلام، وأضرّب الوضع الفلسطيني، وبدعم المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني. وهذا لا ينفي أن إسرائيل ستبقى تحاول فرض رؤيتها للحل، البعيد تماما عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها

القدس الشرقية، ورفض حل قضية اللاجئين على أساس القرار 194 (الأحمد، 2018: الملحق "8").

وربّما تلزم الإشارة هنا إلى أن حزب الليكود، والعديد من الأحزاب اليمينية المتطرفة في إسرائيل، كانت وما تزال ترفض قرارات الشرعية الدولية، وقيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وتريد للدولة الفلسطينية، أن تكون في قطاع غزة فقط. ورأى عدد من المعنيين أن حركة حماس قامت بتشكيل مؤسساتها القائمة في غزة، لأن حل الصراع بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني، هو إقامة الدولة الفلسطينية في قطاع غزة، وتأكيدا على ذلك، أقامت حركة حماس مؤسسات الدولة كافة في قطاع غزة (الخطيب، 2018: الملحق "9").

وفي الواقع، يمكن الاتفاق ربما مع التقدير القائل إن العمل الفلسطيني على الصعيد الدولي متقدم جدا، خاصة بعد أن عُزلت دولة الاحتلال أكثر من مرة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فاستطاعت فلسطين أن تحصل على عضوية غير كاملة، بتصويت أكثر من 138 دولة، ورُفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة، وكانت هناك موجة من الاعترافات الدولية والبرلمانية بالدولة الفلسطينية. واستمر الجهد الفلسطيني بالانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والمؤسسات الدولية، وآخرها كان منظمة الإنتربول الدولي في العام (2017)، وما صدر من قرارات لصالح القضية الفلسطينية في مجلس الأمن، وآخره القرار 2334، وقرارات منظمة اليونسكو، وكذلك ما شهدته جلسات مجلس الأمن اعتراضا على القرار الأميركي الخاص بالقدس، وتصويت 14 دولة لصالح القرار العربي الرافض لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وانعزال الولايات المتحدة الأميركية. وكذلك في الجمعية العامة،كان تصويت 129 دولة، وبقاء الولايات المتحدة وإسرائيل ومعها 5 دول أخرى، رغم الابتزاز السياسي والمادي الذي مارسته مندوبة الولايات المتحدة،وفشلت، مما يعني أن الموقف الفلسطيني متقدم جدا، وخاصة بعد خطاب الرئيس محمود عباس في مجلس الأمن الدولي في 20 شباط2018، وكل تلك المؤشرات تتحدث عن حضور لافت، وحالة من التضامن مع القضية الفلسطينية، وانتهاء عهد التضليل والخداع الإسرائيلي.ولتقوية الموقف الفلسطيني عربياً ودولياً، لابد من إنجاز الوحدة الوطنية وتحقيقها،وإنهاء الانقسام، ووضع الواقع الفلسطيني على أعتاب مرحلة جديدة من الوئام والعمل الوطني والسياسي المشترك (اللوح، 2018: الملحق "4").

ولأهمية المخاطر التي مثّلها إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي يشبه وعد بلفور قبل نحو قرن من الزمان، تجدر الإشارة إلى أن المجتمع الدولي، بكل مكوناته، رفض هذا الإعلان. ولعل أبرز ما يدل على ذلك التصويت الذي جرى في الجمعية العامة على إعلانه، وتأكيد أن القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، والتمسك بحل الدولتين، وهذا يؤكد عدم إمكانية تغيير طبيعة القرارات الدولية. والرفض الفلسطيني لإعلان ترامب الثابت والحازم حول القدس يؤكد أنه لا يمكن للقرار الأميركي أن يغير طبيعة الحل الممكن، ولن يستطيع أن يرفع القدس عن طاولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفاوضات، فأي مفاوضات لا يشارك فيها الطرف الفلسطيني المعترف به إقليميا ودولياً، وهو منظمة التحرير الفلسطينية، لن تكون ذات قيمة.ولعل موقف مجلس الأمن في اجتماعه الأخير، الذي القى فيه الرئيس أبو مازن خطاباً هاماً يوم الثلاثاء 20 شباط 2018، حدد خطة واضحة لعملية السلام على أساس حل الدولتين والقدس الشرقية عاصمتها، وحل قضية اللاجئين على أساس القرار 194.

ودعا الخطاب لرعاية دولية متعددة، وصولا إلى عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة، مشيراً إلى قرارات مؤتمر "أنابوليس" حول خارطة الطريق، والذي أكد على عقد مؤتمر دولي في موسكو، وكذلك التحرك الفرنسي الذي تجسد بعقد مؤتمر باريس بمشاركة حوالي 77 دولة ومؤسسة دولية.وصدرت تصريحات وبيانات ومواقف من مسؤولين أميركيين، منها تعليق على خطاب الرئيس أبو مازن في مجلس الأمن، أكد استعداد الولايات المتحدة للتعامل مع الدعوة لتعدد المشاركة الدولية، والإقرار بأن وضع القدس النهائي هو من القضايا التي يجب التفاوض عليها، وكذلك حدودها. كل هذا يؤكد أنه مهما كانت المحاولات ومن أي جهة كانت؛ إسرائيلية أو أميركية، لا يمكن إحلال السلام الدائم والعادل دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة والقدس الشرقية عاصمتها (الأحمد، 2018: الملحق "8").

إن إعادة التموضع وخارطة طريق فلسطينية في مواجهة التحديات التي تواجه مستقبل القضية الفلسطينية، تتطلب تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية، وتفعيل المقاومة الشعبية الفلسطينية السلمية، وفقا لبرنامج يتطور على ضوء الأحداث، وخلق رأي عام فلسطيني مشارك، وفقا للفعاليات والأنشطة الممكنة. كما تتطلب تفعيل دور الجاليات الفلسطينية في أماكن الشتات، وتعزيز التعاون المشترك مع القوى ومؤسسات المجتمع المدني في الدول الصديقة والشقيقة، وتتطلب كذلك قيام أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينية في مختلف مناطق وجودهم في بناء اقتصاد وطني في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناطق الفلسطينية، وإقامة المشروعات الاقتصادية داخل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وتسويق المنتجات الفلسطينية. وعلى الساحة الإعلامية، يصبح المطلوب تفعيل إقامة الندوات والمؤتمرات والحوارات في دول العالم؛ وخاصة أوروبا، ودول أميركا اللاتينية، وتعزيز التعاون المشترك مع الدول الإسلامية وشعوب آسيا وأفريقيا (الخطيب، 2018: الملحق "9").

وبتحقيق المصالحة تغدو المقدرات السياسية الداخلية للعمل الوطني الموحّد,واعدة و كبيرة ،ولعلّ أهمّها تشكيل قيادة وطنية فلسطينية منتخبة تفرزها الانتخابات التشريعية، والمجلس الوطني، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد،كإطار وحدوي ديمقراطي،يمثل الجبهة العريضة للحركة الوطنية الفلسطينية، ويضم الجميع، ويشكل الكل الوطني الفلسطيني بكامل أطيافه وألوانه، استنادا إلى برنامج سياسي وطني شامل متفق عليه، وهذا ما تم ذكره في وثيقة الاتفاق الوطني (اتفاق المصالحة)، ومؤسساته هي ذاتها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تتمثل في: المجلس الوطني الفلسطيني/برلمان الشعب الفلسطيني، والصندوق القومي الفلسطيني، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وهي السلطة التي تشكلت من الأساس بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني عام 1993 لتكون أحد أذرع العمل الفلسطيني في الداخل الفلسطيني، وإعادة إحياء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي تم تعطيلها بفعل اتفاق أوسلو، وكذلك بفعل الانقسام، لتعود لتمارس عملها ومهماتها كقيادة يومية وعملية للشعب الفلسطيني، لتحقيق حلمه في التحرير والعودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية (قاسم، 2018: الملحق "3").

وفي المصالحة والوحدة، تتجسّد وحدة حال، في ظل قيادة شرعية واحدة ممثلة للشعب الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك في إطار مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية قادرة على صياغة موقف فلسطيني وطني يواجه التحديات على مختلف أشكالها، سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. وللوصول إلى حالة من التوافق، يلزم وجود استراتيجية وطنية شاملة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومتكاملة، وحالة من وحدة البرنامج والموقف في كافة القضايا الوطنية.ومن هنا تأتي الدعوات المتكررة لتجديد الشرعيات على مختلف أشكالها، سواء الخاصة بمنظمة التحرير،أو السلطة الوطنية،لأجل صياغة موقف موحد يمثل الكل الفلسطيني، خاصة بما اكتسبته المنظمة من مكانة سياسية دولية جديدة، بعد الاعتراف بفلسطين دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012 وفق القرار الأممي رقم 2012/67/19، والذي اعتبر اللجنة التنفيذية للمنظمة حكومة فلسطين، والمجلس الوطني الفلسطيني برلمان الشعب الفلسطيني. وبذلك، فإن هذه المؤسسة بحاجة دائما إلى أن تكون جامعة وشاملة للكل الفلسطيني (اللوح، 2018: الملحق "4").

إن الشعب الفلسطيني بعد 11 عاما من الانقسام،وفي ضوء تفشي الاستيطان وانتشاره في الضفة الغربية بصورة خانقة وغير محتملة،وأمام الحصار المفروض على قطاع غزة،وحالة الدمار الكبيرة التي يعانيها القطاع نتيجة تراكم المشكلات الاقتصادية وآثار الحروب الثلاث(2008، 2012، 2014)،وبطء سير عملية الإعمار، بفعل تهرب بعض الدول من مسؤولياتها والتزاماتها،في ضوء هذا الوضع القائم، لم يعد لدى العمل الوطني الفلسطيني مقدرات حقيقية سوى التمسك بالمصالحة، وتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة إحياء مؤسساتها، والسير خلف خطوات القيادة الفلسطينية في التوجه للمؤسسات الدولية،والمضي في تصعيد المقاومة الشعبية، كخيار استراتيجي لمواجهة الاحتلال، وكل هذا يعتمد على صمود المواطن الفلسطيني ودعمه لقيادته في توجهاتها. وإن مكونات العمل الوطني تعتمد على الفصائل الفلسطينية، التي يجب أن تكون داعمًا لمؤسسات الدولة التي ترزح تحت احتلال لا تُروق له رؤية مؤسسات الدولة شاخصة أمامه وحقيقية. ويمكن التحول من خلال هذه المؤسسات نحو دولة فلسطينية في غضون 24 ساعة، وفقط يلزم ذلك انسحاب الاحتلال، وإنهاء الاحتلال بشكل نهائي (الحمد الله، 2018: الملحق"5").

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن ترسيخ أسس المصالحة الوطنية الشاملة، سيسهم ذلك في تعزيز العلاقات الداخلية، وتوفير ضمانات ملموسة للخروج من حالة الشلل السياسي، ورفع مقدرات العمل الوطني بما يشمل العمل السياسي والمؤسسي والمجتمعي وغيرها. ويعني ذلك أيضا تعزيز الشراكة الوطنية في مواجهة التحديات، وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلي. فتمتين الجبهة الداخلية يعني ضمانة قوة وصلابة الموقف الفلسطيني الموحد في ظل التحولات والتغيرات الإقليمية والدولية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتجديد مؤسسته الوطنية وترسيخ دولته الديمقراطية واستكمال بناء مؤسساتها، وتعزيز سيادة القانون وتوافقه مع القوانين والشرعية الدولية (عريقات، 2018: الملحق"7").

وفي مقاربة بالعودة مثلا إلى اتفاق القاهرة، يمكن تقديم مثال على مقدرات العمل الوطني الفلسطيني في حال إنجاز الوحدة. فقد كان الهدف من اتفاق القاهرة السابق في العام 2011 الذي توصل إليه المشاركون، تشكيل حكومة توافق وطني لمدة سنة، ومهامها: رفع الحصار عن قطاع غزة، والإعداد للانتخابات الرئاسية، والتشريعية، وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. وتم تشكيل لجنة المجلس الوطني الفلسطيني، بمشاركة الفصائل الفلسطينية والشخصيات وحركتي حماس والجهاد الإسلامي، حيث عُقد اجتماع في العاصمة المصرية القاهرة، وعُقدت اجتماعات أيضا في العاصمة الأردنية عمّان. وتم الاتفاق على نظام المجلس الوطني الفلسطيني ومكوناته. وجرت سلسلة من اللقاءات كان الهدف منها أن تكون حركة حماس والجهاد الإسلامي ضمن المكون الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية (الخطيب، 2018: الملحق "9").

لذا، من الممكن للعمل الوطني أن ينجح بقوة في حال تحقق المصالحة الوطنية، نظرا لوجود الكثير من المقومات التي يمكن أن تشكل منطلقا قويا لعمل وطني واسع، واهم هذه المقدرات وجود دعم واحتضان شعبي واسع يمكن أن يشكل سياجا قويا للعمل الوطني ويمنحه قوة دافعة كبيرة له،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتكامل المؤسسات، بحيث يكون نظام سياسي موحد وقانون واحد وسلطة واحدة، مما يوحد الشعب الفلسطيني تحت مظلة سلطوية واحدة. وفي حال التوصل إلى رؤية موحدة حول منظمة التحرير، فإنه سيكون هناك برنامج سياسي متفق عليه، وستنتظم الأسس والمبادئ والآليات والأهداف والمراحل التي سيعمل الفلسطينيون من خلالها لتحقيق تطلعاتهم الوطنية. كما يوفر إنجاز الوحدة تحقيق السلم الأهلي، وعدم اللجوء للاحتراب أو الصراع الداخلي يمكن أن يوفر أرضية جيدة للعمل الوطني. إن خطوة الاتفاق السياسي، واعتبار منظمة التحرير مرجعية وطنية وحيدة، وتوحيد النظام السياسي، جميعها مقومات أساسية تسهم في توفير أرضية كبيرة للدعم الدولي والعربي، وتغيير الكثير من المواقف والسياسات تجاه القضية الفلسطينية (حمد، 2018: الملحق "10").

ويُعدّ التباين في المواقف أحيانا حالة طبيعية لأي شعب محتل لديه طموحات وطنية، ويمارس حقه في تحقيق هذه الطموحات، والاجتهادات السياسية يجب أن تُفهم في سياقاتها التاريخية، وانعكاس موازين القوى، والتجربة الذاتية. ولكن الحاجة ماسّة إلى مشروع وطني جامع، كأساس للخروج من الواقع الحالي، وهذا البرنامج، فيما لو تحقق في حالة الوحدة، يجب أن يقوم على تنظيم الخلاف، حيث يستحيل إلغاؤه، ووقف لكل الحملات الإعلامية بين فصائل وقوى الشعب الفلسطيني، وتكامل الأدوار وليس تضادها، من خلال الحوار البنّاء، وقد تجسد ذلك في وثيقة التوافق الوطني الفلسطيني. كما يوفر نبذ الإقصاء، والارتقاء بالشراكة الوطنية، والبعد عن العنف الداخلي، وتحقيق المصالحة الوطنية. فالتوافق هو الهدف الجامع لكل القوى الفلسطينية، واستنهاض الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، ويمكّن من العمل على الحفاظ على الحاضنة الإقليمية للقضية الفلسطينية، وكل القوى والفعاليات المؤيدة للحق الفلسطيني. وبذلك، يمكن للشعب الفلسطيني وقواه المناضلة الموحدة حول هذا البرنامج عكس الصورة لتصبح في كفّة المصلحة الوطنية الفلسطينية العامة، وبما يمكّن من الاستفادة من المتغيرات الإقليمية لمصلحة القضية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطنية، وذلك بمشروع وطني جامع، وعند الاختلاف حول أي قضية، يجري الاحتكام للشعب باستفتاء عام (أبو مرزوق، 2018: الملحق "12").

ومن الملاحظ تاريخيا، أن الانتفاضات الفلسطينية، على مدار التاريخ المعاصر، اتسمت بسمتين رئيسيتين، الأولى: أن الانتفاضات تنشب عندما يحصل فراغ سياسي ونضالي في الساحة الفلسطينية تغيب فيه القيادات التي يمكن أن تدافع عن الحقوق الفلسطينية. فقد شهدت الساحة الفلسطينية فراغات نضالية متكررة على مدى مراحل الصراع في فلسطين، وكانت الجماهير الفلسطينية هي التي تهب وتأخذ مكان القيادات السياسية والثورية، وتدافع عن الحق الفلسطيني. وكانت القيادات الفلسطينية تصاب في بعض الأوقات بالشلل وتتراجع كثيرا في نشاطاتها السياسية المختلفة، فتغيب القضية الفلسطينية عن الأذهان والوعي الفلسطيني والعربي، ويضعف الاهتمام بها، وهذا ما حصل على سبيل المثال عام 1987، عندما بدت القيادة الفلسطينية عاجزة تماما، وضعفت حركتها، إلى درجة أن القضية الفلسطينية أخذت تغيب عن المحافل الدولية وعن المؤتمرات الدولية، وحتى عن أذهان العديد من أصحاب القضية، ثم تكرر المشهد عام 2000 عندما كانت إسرائيل تستهتر بالفلسطينيين، من خلال التنسيق الأمني والتطبيع والإلحاق الاقتصادي (أبو نحل وخلف الله، 2016: 13).

ومن منظور شعبي فلسطيني للمقدرات، يجري تأكيد أن المصالحة تعني المشاركة الوطنية الفلسطينية، بأن تكون مكونات التمثيل الفلسطيني ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، هذه المنظمة المعترف بها عربيا ودوليا، وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني. ولكن، وفي الحوارات الفلسطينية مع حركة حماس من أجل المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني عام 2009 في القاهرة، برزت قضية تمثيل المنظمة نقطة خلافية، وتم الاتفاق على صيغة توافقية، فحواها أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، دون كلمة الوحيد،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحين إدخال حركة حماس والجهاد الإسلامي في منظمة التحرير الفلسطينية. وتم تشكيل الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد شاركت حركتا حماس والجهاد الإسلامي في الإطار القيادي المؤقت. وجرت سلسلة من اللقاءات في العاصمة المصرية القاهرة عام 2011 والسنوات التالية. وقد تم في الحوار عام 2009 تشكيل عدد من اللجان المشتركة، منه الجنة تشكيل الحكومة، ولجنة الانتخابات، ولجنة المصالحة المجتمعية، ولجنة منظمة التحرير الفلسطينية. وقد شاركت حركتا حماس والجهاد الإسلامي إلى جانب الفصائل الفلسطينية والشخصيات المستقلة. وفي عام 2011، تم توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس في العاصمة المصرية القاهرة. وقد انعقد اللقاء الأول للإطار القيادي المؤقت برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون (أبو الأديب). وهذه الوقائع قد تبيّن أن هناك إمكانية لحلول وسط، حتى في بعض القضايا التي تبدو أحيانا عصية على الحل (الخطيب، 2018: الملحق "9").

إن الأمر وصل ببعض المسؤولين في حركة حماس أن يعلنوا بصراحة أنهم يستعدون لما بعد الرئيس أبو مازن، معتقدين أن إعلان ترامب حول القدس ووقف المساعدات وتقليص دعم الأونروا ستؤدي إلى تصفية السلطة وانهيار منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح والرئيس أبو مازن، وأنهم البديل الجاهز،وهذا لا يمثل التزاما بالاتفاق لإنهاء الانقسام وبالتفاهمات اللاحقة منذ عام 2009، والذي وقعت فيه حركة فتح على اتفاق المصالحة بتاريخ 15 تشرين الأول 2009، رغم التهديد الأميركي المباشر للرئيس أبو مازن، واضطرت فيه مصر، وفق الاتفاق،أن تصدر بياناإيجابيا تجاه فتح، لالتزامها بالتوقيع على الاتفاق، ولوم حركة حماس لأنها لم تلتزم بوعدها لمصر في التوقيع على الاتفاق. والأسلوب نفسه في المماطلة والخداع ما زال مستمرا من جانب حركة حماس؛ مما يجعل المرء غير متفائل بالتزام حركة حماس بتنفيذ الاتفاقات والتفاهمات؛ لأنها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالفعل ما زالت تفكر أنها بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتنتظر الفرصة السانحة لتحقيق ما تفكر به (الأحمد، 2018: الملحق "8").

وتوفر الوحدة الوطنية إمكانية توحيد الجهد الإعلامي، ودعم خطوات القيادة الفلسطينية لاستعادة عوامل قوة الموقف الفلسطيني، وهذا يعني الابتعاد عن المصطلحات التوتيرية أو الحزبية، على قاعدة أن الجميع يعمل من أجل تحرير فلسطين. وذلك يعني أيضا إسناد الإعلاميين الفلسطينيين، دون تمييز، عبر المحافل العربية والدولية، مثلا لأنموذج الذي قدمته وزارة الإعلام لليونسكو، حول ما يتعرض له الإعلام الفلسطيني من ممارسات الاحتلال. كما تضمن الوحدة الوطنية مشاركة إعلاميين من أطياف اللون السياسي الفلسطيني، حتى يكون الإعلام قادراً على إدارة الأزمة في اتجاهها الصحيح (خليفة، 2018: الملحق "11").

لذا، يتطلب الخروج من واقع الانقسام إعلاماً فلسطينياً يغلّب المصلحة الوطنية، ولا يرتهن لأحد، ويعمل من أجل وحدة الشعب الفلسطيني، فتجنّد وسائل الإعلام الفلسطينية نفسها لخدمة الأجندة الوطنية، ولخدمة الشعب الفلسطيني، وللدفاع عن الحقوق الوطنية في مختلف المحافل، المحلية والعربية والعالمية، ليكون الإعلام الفلسطيني ندّا للإعلام الإسرائيلي المتقدم الذي عانت منه القضية الفلسطينية، والقضايا العربية، طوال عقود من الزمن (عساف، 2018: الملحق "1").

وعلى ذلك، سيبقى الإعلام الفصائلي أسير المواقف الحزبية، رغم أن الصراع السياسي الداخلي يحتاج لأدوات داخلية تستدعي الاتفاق والتفاهم على تمتين الموقف السياسي، وإن اختلفت الأطراف في الأساليب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

مستقبل العمل الوطني الفلسطيني الموحد

مع انطلاق الجولة الثانية لحوارات القاهرة التي بدأت في كانون الثاني 2009، بدأت النقاشات تتجه نحو تفاهمات حول إدارة الانقسام وليس حله، فتداخل الملفات المطروحة وتعقّدها، والأمر الواقع الذي أنتجه الانقسام، وتعثر عملية التسوية، وتهرب إسرائيل من استحقاقاتها، وعدم صرامة الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل، بل ودعم سياساتها إلى أبعد مدى، بالإضافة إلى عدم رغبة الأطراف المتحاورة والدولة المضيفة بإعلان الفشل، كل ذلك دفع أطراف الحوار لسياسة كسب الوقت، وتقليل سقف التوقعات. والتقاسم الوظيفي الفلسطيني المؤقت يمكن التفكير به إن كان حلا مؤقتا، وذلك بأن تساعد السلطة حركة حماس، وتمكّنها من رفع الحصار، وبناء قطاع غزة، بعيدا عن الاحتلال وعن الوصاية. وفي مقابل ذلك، تتوقف حركة حماس ومؤيدوها عن معاكسة السلطة في الضفة ومساعيها لتحقيق انسحاب إسرائيل من الضفة، مع وجود قيادة أو مرجعية مشتركة لجميع مكوّنات الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده. لكن الخشية من هذا السيناريو، في حالة تحققه، أن يكرس القطيعة، ويحوّل الانقسام إلى حالة دائمة (أبراش، 2012).

في هذه المرحلةدخلت المنطقة في موجة تصعيد وتجاذبات سياسية جديدة، أبرزها أزمة الخليج، التي أثّرت على الحالة الفلسطينية، إضافة إلى أن التكتلات الرئيسة للمنطقة تم تحييدها.حيث باتت جامعة الدول العربية اسماً عاجزاً عن الفعل، واجتماعاتها مضرة بأعضائها، وغير مفيدة للمنطقة. وتم إنهاء كل التحالفات الأخرى كمجلس التعاون الخليجي بالانقسام الخليجي، ومجلس التعاون العربي بالأزمات الداخلية في دوله، وتحالف دول شمال أفريقيا (المغرب والجزائر وتونس وليبيا) بالخلاف بين المغرب والجزائر، وعدم الاستقرار الداخلي في ليبيا وتونس، وحتى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الثنائية تضررت بسبب الأزمات المحلية،ولم تعد تلك العلاقات ذات جدوى. وذابت الأنظمة في ذواتها للحفاظ على النفس.وانعكس عمق الأزمات الاقتصادية والسياسية سلباً على أولوياتها، بل وغابت عن اهتماماتهم القضية الفلسطينية، وأصبح الحديث مع إسرائيل كمكون من المنطقة، وهرولة غير طبيعية للتطبيع معها، كبوابة لرضا الولايات المتحدة، وهذا تغير كبير في إدارة الصراع، ما يفتح شهية العدو الصهيوني على الحل العربي المطلوب، وإهمال المسار الفلسطيني، بالإضافة إلى تعزيز الرواية الصهيونية للصراع، بأن مشاكل المنطقة بسبب مكوناتها، وخلفيات أهلها الطائفية، والعرقية، والمذهبية، هي الأسباب المفجرة للصراع، وليس وجود الكيان الصهيوني.

ومن هنا كان الدفع باتجاه صفقة القرن، وحل القضية في إطار إقليمي، وتطبيق المبادرة العربية معكوسة، بالإضافة لفرض التصور الأمريكي للحل، وبالتفوق الصهيوني في عدة جوانب. فالقدس يُفرض فيها واقع، وللاجئين هناك تصور جديد ومخطط لمستقبلهم، والدولة الفلسطينية في غزة، والضفة جزء منها سينضم للكيان الصهيوني، وجزء تحت السيطرة الأمنية المطلقة، وكتل سكانية بدون تواصل، وملحقة بقاعدة الدولة الفلسطينية في غزة. وبالإضافة لإنهاء الصراع العربي الصهيوني، واستبداله بالمواجهة مع إيران، وهذا الأمر خطير على مستقبل القضية الفلسطينية، ويجب العمل على إفشاله، وتجاوز المرحلة الحالية لأي أطروحات تتجه لضعف الإقليم في المرحلة الراهنة، والاهتمام الأساسي بالوضع الوطني، والعمل على وحدة الشعب ومكوناته، والتوافق على برنامجه السياسي (أبو مرزوق، 2018: الملحق "12").

ويمكن تحديد أهم الحلول المقترحة لها في ضرورة اقتناع كل الأطراف الفلسطينية بأنه لا خيار إلا خيار المصالحة الوطنية، وأن خيار الانقسام أو المراوحة بين الانقسام والمصالحة مدمر للقضية الوطنية، إلى جانب الالتزام بما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، خاصة اتفاقات القاهرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2017، بما يضمن تطبيقا أمينا ودقيقا، بوجود جهة محكَّمة تقوم بمراقبة الاتفاقات وتطبيقها، بهدف عدم ترك المجال أمام أي خلافات قد تتسبب في عرقلة تطبيق الاتفاقات ومشاركة الكل الوطني في حوارات المصلحة، وعدم اقتصارها على حركتي حماس وفتح، بالإضافة إلى وضع آليات وجداول زمنية محددة تضمن التزام الطرفين بتطبيق الاتفاقات الموقعة.

إن العمل الوطني الفلسطيني في ضوء المصالحة، سيكون قادرا على تجاوز عدد من المحددات التي تقف حائلا دون استعادة الوحدة الوطنية بين طرفي الأزمة في الساحة الفلسطينية، وأهمها أن الحزبين الكبيرين، كما بقية القوى السياسية الفلسطينية، ما زالا غير متفقين على البرنامج الوطني الفلسطيني الشامل الذي يمكّن من رسم ملامح المستقبل السياسي الفلسطيني، ومستقبل الدولة الفلسطينية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، ويؤسس لعلاقات التعاون بين تلك القوى، كما سيمكّن هذه القوى من الوصول إلى اتفاق واضح المعالم حول حدود مسار التسوية السياسية والعمل الفلسطيني المقاوم. وستتيح المصالحة تعزيز الإرادة السياسية لدى طرفي الأزمة في الساحة الفلسطينية. كما ستتوقف الإجراءات التي تتبعها حكومة غزة بحق حركة فتح وأنصارها في قطاع غزة، وهكذا بالنسبة لحركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية. ويمكن لوحدة العمل الوطني الفلسطيني حلّ مشكلات خطوات طرفي الانقسام فيما يتعلق ببناء المؤسسات الإدارية، والاقتصادية، والخدماتية، والأمنية، والتخلّص من سمة الازدواجية التي وسمت النظام السياسي والقانوني طيلة سنوات الانقسام الماضية. وستتيح الوحدة الفرصة لمؤسسات المجتمع الفلسطيني بمختلف مجالات عملها القيام بمهامها المجتمعية بغية تجاوز آثار الانقسام السياسي، وما ترتب عليه من أضرار جسيمة طالت أبناء الشعب الفلسطيني (شعث، 2013: 33-34).

توفّر وحدة العمل الوطني الفلسطيني إمكانية تجاوز حالة الاستقطاب المدمّر في الساحة الفلسطينية، في ظل الانقسام. ولا تقتصر حالة الاستقطاب في المجتمع الفلسطيني على النخب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينية، بل انتشرت عقب الانقسام بين عامة الشعب؛ وغذّتها وسائل الإعلام العربية، ونمو الشعور المناطقي. أيديولوجيا، توجد حالة استقطاب واضحة بين تيار الإسلام السياسي الذي تبرز فيه حركة حماس، والتيار العلماني الذي تتصدره حركة فتح. وسياسيا، شملت حالة الاستقطاب مجمل قضايا الشعب الفلسطيني، بدءا من تعريف ما هي فلسطين (الضفة وغزة أم فلسطين التاريخية)؛ ومرورا بتعريف من هو الفلسطيني المعني بالنضال ضد الاحتلال، هل هو المقيم في الأراضي المحتلة عام 67، أم فلسطينيو 48، أم فلسطينيو الشتات، وانتهاء بتحديد أهداف حركة التحرر الوطني الفلسطيني المتمثلة بحل الدولتين أم الدولة الواحدة، ووسائلها، إن كانت مفاوضات أم مقاومة. وللخروج من حالة الاستقطاب الحالية، وفي إطار عمل فلسطيني موحد، لا بد من إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني، كشرط أساسي لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، فلا بد من ميثاق وطني اجتماعي وسياسي جديد، يتم فيه تحديد الهوية، وتعريف المقصود بفلسطين، ومن هو الفلسطيني، ومن ثم يتم الانتقال لوضع الأهداف الاستراتيجية، والوسائل اللازمة لتحقيقها (بدر، 2016: 67).

وللخروج من المأزق، يمكن للوحدة أن تُنجَز بتذليل المعوق الرئيس للمصالحة،وهو ضعف الثقة بين طرفي المصالحة، أو انعدامها، وهذا تفاقم عبر سنوات طويلة، مما يجعل كل طرف متخوفا ومتشككا من الطرف الآخر، ويضعف من القدرة على المضي قدما في تحقيق المصالحة، خاصة بعد تراكم الكثير من الملفات الشائكة، مثل منظمة التحرير والأجهزة الأمنية والتوافق على البرنامج السياسي وتوحيد النظام السياسي، الأمر الذي جعل من معالجتها امرأ صعبا ويحتاج إلى وقت طويل، كما أن هناك صعوبة التواصل بين الطرفين في ظل سيطرة إسرائيل على حركة المعابر، مما يضطر الأطرافإلى التنقل بين دول وعواصم للتباحث في موضوع المصالحة، وهذا أمر يستدعي المعالجة. ويُشار أيضا إلى تدخل بعض الأطراف في وضع عراقيل أمام المصالحة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهدف تحقيق أغراض سياسية في غير مصلحة الفلسطينيين، وأحيانا تساوقا مع التوجهات الأميركية والإسرائيلية في المنطقة، بالإضافة بالطبع إلى قيام دولة الاحتلال بالكثير من الممارسات التي تعقّد قدرة الفلسطينيين علىالتوصل إلى مصالحة، وذلك من خلال الإجراءات التعسفية التي تفرضها على قطاع غزة والضفة الغربية (حمد، 2018: الملحق "10").

ومن المؤكد أن تجاوز عدد من المعيقات، كفيل بتحقيق الوحدة، وفتح آفاق مستقبلية واعدة بالنجاح. ومن أهم معيقات تنفيذ المصالحة الفلسطينية، غياب الإرادة لدى حركة فتح، ووجود مركزية تامة في قرارات الحركة، بحيث تلغي أي رأي آخر مخالف لرأي الرئيس الفلسطيني محمود عباس. كما أن أولوية الصراع عند فتح والسلطة الفلسطينية متبلورة في إنهاء حكم حركة حماس وقوتها في غزة، والدفاع عن الشرعية الفلسطينية بصورتها الراهنة، وسياساتها، وعدم الرغبة في التجديد، والسعي للتغيير بما يقتضيه الصراع، والمستجدات الحالية، وهذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الفوضى في البيت الفلسطيني، بالرغم من أن حركة حماس قدمت كل مستلزمات إنهاء الانقسام، ومنذ البداية وحركة حماس تبادر لتذليل كل ما يعترض المصالحة، ومن أجل إنهاء الانقسام، وقدّمت تنازلات تتجاوز سقف اتفاق القاهرة أيار 2011، ومع ذلك واجهت حركة فتح كل ذلك بالتعنت ولعل ذلك لأسباب عديدة، أهمها: أن حركة فتح ترى أن حركة حماس جاءت مهزومة، ولا داعي لإنقاذها، وبالتالي ترهقها بالمطالب وتغرقها بالذرائع، وأن حركة فتح متشككة في نوايا حركة حماس نحو المصالحة، ولذلك هي غير مستعجلة. كما أن حركة فتح ترى أن الورقة الحقيقية التي تريدها هي الأمن، وقرار المقاومة وحركة حماس وسياستهما لم تعط هذه الورقة حتى اللحظة، يُضاف إلى ذلك أن فتح فقدت قاعدتها الجماهيرية الحاضنة في غزة، وهناك ترهل وانقسام في جسمها التنظيمي، وهي متشككة في قدرتها على إدارة القطاع، وحركة فتح لا تريد مشاركة حركة حماس، حتى لا تدفع الثمن من جانب الأمريكان والاحتلال. وهناك أسباب أخرى، أبرزها الضغط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأميركي الصهيوني، والتزامات أوسلو، والتوجه العربي في الصراع، واستفراد سياسات عالمية نحو المنطقة، منها نبذ العنف، والحل السياسي، وقبول الأمر الواقع، وثقل المنظمات الدولية، وهيمنة الولايات المتحدة عليها (أبو مرزوق، 2018: الملحق "12").

لقد ارتبط مشروع الدولة الفلسطينية بتبلور الكيانية الوطنية، واحتياج الشعب للخلاص من الاحتلال، حيث أسهمت المساعي الدوليةفي توحيد الشعب ضد الاحتلال، ووضعت الاعتراف الدولي والعربي الرسمي والشعبي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على محك الفعل. وإذا كان المشروع الاستعماري منذ النكبة منع قيام دولة فلسطينية، وعمل على تدمير مقوماتها على الأرض، فإن حاجة الشعب الفلسطيني إلى دولة مسألة في غاية الأهمية، وترجمتها في الواقع تشكل نقطة انعطاف نوعية، تتوج نضاله الطويل ضد الاحتلال والتبديد والوصاية (عبد الحميد، 2013: 61–62).

بالطبع، ستتيح الوحدة الفلسطينية حلّ إشكالات صار من الضروري حلّها، مصدرها ماصدر من تشريعات، سواء في قطاع غزةأم في الضفة الغربية، بإعادة النظر في هذه التشريعات، على نحو يسهم في توحيد المنظومة التشريعية القانونية في أراضي السلطة الفلسطينية، وبما ينسجم مع أحكام القانون الأساسي، والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، وبما يقود إلى تعزيز قيم المواطنة، وضمان احترام حقوق الإنسان، وهو ما يرتبط بإنهاء الانقسام السياسي والمؤسسي، وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية (أبو مطر ومراد، 2013: 48).

ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، المتمثلة في جمعيات رجال الأعمال، وجماعات الضغط، والجمعيات الأهلية، والمؤسسات غير الحكومية، ومنظمات حقوقية، بالإضافة إلى الأكاديميين، من مختلف أطياف الشعب الفلسطيني، الإسهام في إنهاء الانقسام الفلسطيني،بل وأن تؤدي دور الحسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعيش فيه،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي بذلك إما أن تكون أداة تدعم وتؤدي دور السلطة في تلك الدولة من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية، والحقوق المدنية، وسيادة القانون، أو أن تلعب الدور العكسي، فتلك المؤسسات يمكن أن تدعم السلطة في بسط سيادة القانون، من خلال تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وأفراده، وذلك من خلال توفير المعلومات في الاتجاهين مع ذوي العلاقة، وبخاصة في القضايا المحورية والحاسمة وذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحرياته (المدهون، 2014: 173-174).

وفي ضوء المستجدات الأخيرة، فلسطينيا،هناك تحديات كبرى تتعلق بمحاولات تصفية القضية الفلسطينية، بالترافق مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار الاستيطان في الضفة الغربية والقدس.ومن الجانب الآخر، هناك قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.وهنا، لابد من الإشارة إلى مسائل هامة قد تغيب عن العناوين، رغم أهميتها، مثل قيام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا بتقليص خدماتها للاّجئين الفلسطينيين، بسبب وقف العديد من الدول تقديم الحصص المالية المترتبة عليها. وقد أعلنت الولايات المتحدة وقف تقديم ما يترتب عليها من مساعدات مالية. وقد وصل عجز وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين– "الأونروا" إلى 800 مليون دولار. وهذه الشواهد المنظورة تؤكد، بما لم يعد مجالَ شكّ، أن مايجري من تطورات سلبية على صعيد القضية الفلسطينية، هو العمل على تصفيتها، ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية (الخطيب، 2018: الملحق "9").

وفي محور الحالة المأساوية لفلسطينيي قطاع غزة، فإن الآثار الإيجابية المتوقعة لأهل قطاع غزة في حالة إنهاء الانقسام وإنجاح المصالحة كثيرة، لأن الأمر سيعيد سياسيا وحدة الوطن الجغرافية والإدارية والقانونية والسياسية، بما يعود بالنفع على الجميع. وكذلك، ستكون حالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصالحة دافعا للمطالبة بإنهاء الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة من جانب إسرائيل، والبدء بمعالجة تراكمات وسلبيات أكثر من 10 أعوام من الانقسام، بما خلفته من آثار كارثية، إضافة لما خلفته أربعة حروب شنتها إسرائيل على قطاع غزة، وخاصة الأزمات الكبرى المتمثلة بأزمة الكهرباء والتنقل، ومعالجة الوضع البيئي والصحي، وتضميد جراح أبناء قطاع غزة، وإعادة الروح لهم، في ظل معاناتهم المتواصلة والمتكررة، والعمل على تحسين الظروف الحياتية والمعيشية والاقتصادية، وتقديم الخدمات الأساسية بشكل أفضل، بما يتناسب مع تطورات الحياة، والاحتياجات المتزايدة للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة (اللوح، 2018: الملحق "4").

فهناك من يريد من العمل الفلسطيني في ضوء المصالحة أن يحقق الكثير، على أساس أن معالجة أعراض الانقسام من دون طرح أسبابه لن تفضي إلا إلى تضييع مزيد من الوقت في حلول جزئية. وفي هذا، يستوجب إنهاء الانقسام وضع خارطة طريق فلسطينية تقوم على أسس واضحة؛ مؤسسية واجتماعية، مع وضع حد للتدخل الإسرائيلي والأجنبي في الشأن الفلسطيني. ويتربع على رأس الأولويات إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني، بحيث تتم صياغة ميثاق وطني جديد، مبني على التمسك بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني؛ وفي مقدمتها حق العودة وحق تقرير المصير، بالإضافة إلى إعادة تعريف العلاقة مع إسرائيل كعلاقة صراع مع عدو، وليس علاقة شراكة. وعلى صعيد المؤسسات، يُفترض تغيير شكل الحكومة، من مركزية، إلى لامركزية، مع التوجه لتبني النظام البرلماني المبني على أساس انتخابات نسبية كاملة؛ ويسبق كل ذلك تعزيز دور السلطة القضائية، من خلال ترسيخ استقلالها. وعلى الصعيد المجتمعي، يُفترض أن تُعالج آثار الانقسام، من خلال تطبيق العدالة الانتقالية، بالتزامن مع التحرر من التبعية الاقتصادية، بانتهاج صيغة الاقتصاد المقاوم، يسبق ذلك تعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، من خلال ترسيخ التعددية والمشاركة. ستبقى حالة التشرذم السياسي التي يعيشها الفلسطينيون، ما لم يتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكيل إطار سياسي جامع، يتبنى ميثاقا وطنيا جديدا، وهذا يتطلب إعادة بناءمنظمة التحرير الفلسطينية من جديد، على أسس ديمقراطية، وإخراج الأجهزة الأمنية من دائرة الصراع السياسي. وقتئذ سيكون من الممكن الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضطلع بمسؤولية إدارة الشأن الداخلي الفلسطيني، دون الخضوع للضغوط الإسرائيلية والدولية (بدر، 2016: 71-72).

وفي أعقاب كل هذه الأحداث، يستمرّ الجدل حول أنجع الطرق لإنهاء الانقسام، فهنالك من رأى أن المخرج يكمن في إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، مع أنّ التجربة تشير إلى أنّ إجراء الانتخابات في الدول التي تعاني عدم التجانس السكاني أو الانقسام الأيديولوجي تزيد من تأجيج الصراعات، بينما ذهب آخرون للمناداة بتشكيل حكومة تكنوقراط أو حكومة وفاق وطني ظناً منهم بأنّ المشكلة تكمن في تقاسم المقاعد (بدر، 2016: 58).

ورغم تزايد التوجهات الجازمة بأن الخلاف بين حركتي فتح وحماس هو اختلاف فكري في الأساس، وأنه أحد الأسباب الرئيسة في حدوث الانقسام، وعدم نجاح المصالحة بين الحركتين بعد ذلك، إلا أن هناك من الشواهد الدّالّة ما ينقض تلك التوجهات. فرغم اتساع الفجوة ما بين الفكر الديني الإسلامي والفكر العلماني عموماً، إلا أن الحالة الفلسطينية قدمت أنموذجاً مختلفاً أعاد تقييم تلك المسافة بين الفكرين، وقدمها في إطار اعتبارات فرضتها تلك الحالة، وقد يكون على رأسها الجانب الوطني، فجاءت العلاقة بين الفكرين تحمل صياغة فكرية مختلفة عما هو متعارف عليه عموماً (الحسيني، 2015).

أي أن الخلاف لا يصل إلى حد القطيعة، ويمكن جسر هوة الخلافات، والوصول إلى صيغة حد أدنى وطني فلسطيني، تعمل وفقها جميع فصائل العمل الوطني وقواه، التزاما ببرنامج لم يعد صعبا الوصول إليه، خاصة بعد الوثيقة السياسية الأخيرة لحركة حماس عام 2017، والتي بموجبها ستؤيد إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمن خلال الاتفاق الأخير الذي وُقّع بين حركتي حماس وفتح، وبدء العمل البطيء حقيقة، لكن المهم،أنها تسير على طريق إنهاء الانقسام،ومحاولات تمكين الحكومة الفلسطينية لتسلم مهماتها كاملة في قطاع غزة، وكذلك اللقاءات التي جرت في نهاية شهر تشرين الثانيمن العام 2017 بين الفصائل الفلسطينية كافة، وبرعاية مصرية، تبدو آفاق إمكانية إنهاء الانقسام تجري ببطء، نتيجة تعنت قيادة حركة حماسفي تسليم الحكومة الوطنية، حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية،لمهماتها كافة.هناك ضغط شعبي فلسطيني من أجل إنهاء الانقسام لدى جميع فئات الشعب الفلسطيني، وفي غزة تحديدا، نتيجة ما يعانيه القطاعجرّاء الانقسام، وكذلك ما تبعه من حروب وعدوان إسرائيلي متكرر على قطاع غزة وحصار مستمر. وفق هذا الوضع، لابد من الاستمرار في العمل لتحقيق المصالحة الوطنية، وصولا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على تسيير الأمور الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وجميع نواحي الحياة المدنية، وتنطلق بعدها الانتخابات التشريعية، والرئاسية، وانتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد. ويمكن القول: إن مسيرة العمل الوطني الفلسطيني التحرري مستمرة وصولا إلى تحقيق أهدافالشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال والعودة (قاسم، 2018: الملحق "3").

وعلى الجانب الآخر، فإنه من الأهمية بمكان إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية على صعيد السلطة الفلسطينية، إعمالاً للديمقراطية قولاً وعملاً، وتعزيزاً لمبدأ تداول السلطة بشكل ديمقراطي وسلمي، وحماية المؤسسة الفلسطينية، وتأكيد دورها الريادي في بناء المجتمع الفلسطيني، وتحقيق أفضل مستويات التنمية. وبناء على ما تقدم، فإن العمل الوطني الفلسطيني سيكون في أروع صوره وأشكاله وإنجازاته حال تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، بما يعود بالنفع على الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. هناك جهود تُبذل لطي صفحة الانقسام وإنهائه، واستعادة الوحدة الوطنية، لما لذلك من أثر إيجابي على مستقبل القضية الفلسطينية، ومواجهة التحديات القادمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمحيطة بالشعب الفلسطيني وقضيته. ولذلك، فإن المصالحة هي خيار استراتيجي لايمكن التنازل عنه أو التراجع قيد أنملة عن تحقيقه، لضرورة ذهاب الكل الفلسطيني برؤية وطنية موحدة، ففي ظل عدم الاختلاف في الرؤى حول دولة على حدود الرابع من حزيران 1967، فلا خلاف هناك، مما يتطلب أن يلتزم الجميع بمرجعية وطنية واحدة وقانونية شاملة تؤدي إلى حالة من الديمقراطية، وعلى أثرها، يكون اختيار الشعب هو الأساس.ومن هنا، لابد من إعلاء المصلحة الوطنية وتقديمها على أي مصالح حزبية أو خاصة، لأن الظروف لا تحتمل أي مناورات مستقبلية. وهي فرصة سانحة الآن لتحقيق المصالحة، في ظل ما يُبذل من جهود، الأمر الذي سيعود بالإيجاب على القضية والشعب الفلسطيني، ويعزز القدرة على مواجهة التحديات القائمة، وخاصة المشاريع التي تنتقص من الحقوق والثوابت الفلسطينية (اللوح، 2018: الملحق "4").

ومما لا يزال يدعو إلى التفاؤل، رغم كل العقبات، التغيير الذي جاء في الفترة الأخيرة، عندما أصدرت حركة حماس وثيقة سياسية جديدة تعترف فيها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس.وهذا، بالتالي، يوفّر إمكانية لعودة اللحمة ما بين الضفة والقطاع، في ضوء المستجدات على الساحة الدولية، خاصة بعد اعتراف الإدارة الأميركية الجديدة بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، ونقل السفارة الأميركية إليها. لقد تداعت القيادة إلى عقد المجلس المركزي الفلسطيني لمواجهة هذه الهجمة الجديدة على القضية الفلسطينية، وتمّت دعوة حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمشاركة في دورة المجلس للخروج بقرارات وتوصيات جماعية. وبعد أن أبدت حركة حماس ليونة وتوجهًا للمشاركة في هذه الدورة، إلا أنها، في اللحظات الأخيرة، تراجعت لأسباب تتعلق على الأرجح بالعقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق القاهرة 2017، خاصة بعد الاتهامات التي أعقبت محاولة اغتيال رئيس الحكومة الفلسطينية، رامي الحمد الله، في أثناء زيارته لقطاع غزة، إضافة إلى خلافات عديدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرى مع حركة فتح. وما زالت القيادة الفلسطينية تعمل جاهدة لإنهاء الانقسام، الذي وصفه البعض بأنه النكبة الثانية للشعب الفلسطيني بعد نكبة العام 1948، وذلك بجهود من جمهورية مصر العربية، حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من مواجهة السيناريوهات المحتملة التي تواجه القضية الفلسطينية في ضوء المستجدات الأخيرة (الزعنون، 2018: الملحق "6").

ويرى الباحث أن حالة الانقسام الفلسطيني تمثل بالفعل نكبة إضافية، تُضاف إلى نكبات الشعب الفلسطيني العديدة. والمفارقة تزداد حدة بالنظر إلى لهفة الشعب الفلسطيني، والعربي، وكل منصف محب للحرية والعدالة، لرؤية الوحدة الفلسطينية تتحقق. والمطلوب من قادة الفصائل، وكل المعنيين، العمل على تذليل كل المصاعب، وتجاوز كل التناقضات الثانوية، في مواجهة التناقض الرئيسي، وهو الاحتلال الإسرائيلي.فالمطلوب الآن، الذي يجب بذل أكبر الجهود من أجله، هو تحقيق الوحدة، خاصة أمام تحديات غير مسبوقة تواجهها القضية الفلسطينية، وتتهدد حقوق الشعب الفلسطيني بالضياع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

مستقبل القضية الفلسطينية في ظل الانقسام وفي ضوء الوحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

مستقبل القضية الفلسطينية في ظل الانقسام وفي ضوء الوحدة

بعدما فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، في كانون الثاني عام 2006، وبعد صدامات وحلقات عنف، سيطرت الحركة في منتصف العام 2007 على قطاع غزة، وبسطت نفوذها على المؤسسات الأمنية والإدارية والوزارية. وقد أدت سيطرتها العسكرية إلى تجدد القتال بين المتنازعين مرة أخرى، وتمكنت من إقصاء حركة فتح ومعها بقية مكونات منظمة التحرير الفلسطينية، وانفردت حركة فتح وقيادة المنظمة بالضفة الغربية، وأقال الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وكلف عوضا عنه سلام فياض برئاسة حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية، ووضع الرئيس الفلسطيني شروطا لعودة الحوار مع حماس، أهمها التراجع عن سيطرتها على قطاع غزة، وإنهاء نفوذهاالعسكري.

لقد صاحب تلك الفترةحالة من ازدواجية السلطة الميدانية على الأرض، ففيما كانت هناك وزارات ومقرات أمنية رسمية تابعة للسلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس وحركة فتح، أوجدت حماس تشكيلات عسكرية ومؤسسات مدنية تابعة بالكامل لها في قطاع غزة. ومرت مسيرة المصالحة الفلسطينية بمحطات كثيرة، بدءا باتفاق مكة الذي جرى التوقيع عليه في شهر شباط عام 2007، مرورا باتفاق صنعاء في شهر آذار 2008، واتفاق دكار، عاصمة السنغال، في شهر حزيران من العام نفسه، مرورا بالورقة المصرية التي تم إعدادها في القاهرة، وجرى طرحها في شهر أيلول من العام 2009، واتفاق القاهرة الذي أُعلن عنه في شهر نيسان من العام 2011، واتفاق الدوحة الذي جرى التوقيع عليه من جانب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في شهر شباط من العام 2012، والذي أعقبه جدل واسع في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤسسات حركة حماس حول أحقية رئيس المكتب السياسي في التوقيع منفردا على الاتفاق مع حركة فتح. وصولا إلى اتفاق القاهرة في 17 كانون الثاني 2013، برعاية مصرية، إلا أن تلك الجهود لم تفلح في تحقيق الوحدة الجغرافية والإدارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة (شعث، 2013: 910-11).

ولكن ربما من المناسب الإشارة قبل الخوض في السيناريوهات، التوقف عند معوّقات نجاح اتفاق القاهرة (2017). ففي آخر اتفاق للمصالحة، وقّعت حركتا فتح وحماس "وثيقة إنهاء الانقسام الفلسطيني" برعاية مصرية في أواخر العام الماضي (2017)، إيذاناً مفترضاً برفع الحصار عن قطاع غزة، بعد تمكين حكومة الرئيس محمود عباس من ممارسة مهامها بشكل كامل، كما الضفة الغربية، بحد أقصاه 2017/12/1. وتوجد إشكالات مركّبة في بنود الوثيقة ومفرداتها التي قد تعيق الوصول إلى ما هو مأمول، وبالتالي التأثير سلباً على العلاقات الثنائية وعموم القضية الفلسطينية، وذلك على النحو الاتي:

1. الوثيقة لم تأت على ذكر الحصار أو رفعه، فكل ما ذُكر عن الوضع الاقتصادي تجلّى في فقرة وردت في مقدمة الوثيقة تقول: "الترحيب بكافة المساعدات للشعب الفلسطيني من أجل إعادة الإعمار والتنمية من خلال الحكومة الفلسطينية".
2. الفقرة (2) من الوثيقة، والمعنية بقضية الموظفين ال(45 ألفاً) الذين تطالب حركة حماس بدمجهم في الوظيفة العامة، تحدثت عن "سرعة إنجاز اللجنة القانونية/الإدارية المشكّلة من جانب حكومة الوفاق الوطني، لإيجاد حل لموضوع موظفي القطاع، قبل الأول من شهر شباط 2018 كحد أقصى"، وكلمة "حل" الواردة في النص السابق؛ قد تعني الدمج الكلي أو الجزئي أو التقاعد المبكّر، حسب تقديرات اللجنة القانونية/الإدارية المشكّلة من خبراء من الضفة والقطاع، بما يفتح الباب على مصراعيه للجدل والنقاش حول تفسير ماهية "الحل" الأنسب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة لذلك، فإن حكومة الرئيس عباس، وحسب الفقرةذاتها، تلتزم بدفع رواتب أولئك الموظفين بدءاً من شهر تشرين الثاني 2017 وحتى نهاية شهر كانون الثاني 2018، وهو تاريخ انتهاء عمل اللجنة الإدارية/القانونية المُكلّفة، والسؤال هنا: ما هو مصير الموظفين ورواتبهم ممّن قد تقرر اللجنة عدم استيعابهم في الوظيفة العامة أو ممّن قد يقعون في دائرة المُخْتَلف بشأنهم لأسباب شتى؟ فالنقص الحالي في الكادر الوظيفي المطلوب للوظيفة العامة في غزة لا يعني بالضرورة القبول المطلق بكل الموظفين، وإلا لماذا تم تشكيل اللجنة المختصة؟

3. فيما يخصّ المعابر الحدودية، نصّت الفقرة (3) على "تمكين أطقم السلطة الفلسطينية من إدارة تلك المعابر بشكل كامل، وذلك بحد أقصى يوم 1 تشرين الثاني 2017"، دون الإتيان على ذكر آلية عمل المعابر، وخاصة معبر كرم أبو سالم المخصص للتجارة، ومعبر رفح المخصص لحركة الأفراد بين غزة ومصر، التي لم تأت الوثيقة على ذكر موقفها السيادي من عمل المعبرين المذكورين، ما يجعل الأمر مرهوناً بذريعة الأمن وتطوراته في سيناء.

4. في الجانب الأمني، وهو الأخطر، اكتفت الوثيقة عبر الفقرة (4) بالإشارة إلى "توجه قيادات الأجهزة الأمنية الرسمية العاملة في دولة فلسطين إلى قطاع غزة لبحث سبل وآليات إعادة بناء الأجهزة الأمنية مع ذوي الاختصاص"، وهذا يثير الكثير من التساؤلات، خاصة وأن الوثيقة تنص وبوضوح على ضرورة تماثل الوضع في غزة مع الوضع في الضفة الغربية، حسب نص الفقرة (1) والتي تقول: "الانتهاء من إجراءات تمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة مهامها بشكل كامل والقيام بمسؤولياتها في إدارة القطاع كما الضفة الغربية".

5. التزام حركة "حماس" بالقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية يُعد مدخلاً لالتزامها باستحقاقات اتفاقيات أوسلو السياسية. فمقدمة الوثيقة نصت على: "الالتزام الكامل بالقانون الأساسي (للسلطة الفلسطينية) للمحافظة على النظام السياسي الواحد الديمقراطي التعددي"، فالحديث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صراحة عن الالتزام الكامل بـِ "القانون الأساسي" للسلطة، يعني أن حركة حماس أصبحت مستعدة لأن تكون طرفاً ملتزماً بمفاعيل اتفاقيات أوسلو التي أفرزت السلطة السياسية القائمة والعاملة وفقاً للقانون الأساسي الناشئ أثراً للسلام المنشود مع الاحتلال الإسرائيلي، كما أن نص المحافظة على "النظام السياسي الواحد"، سيعني فيما يعنيه المحافظة على سلطة واحدة وسلاح واحد، ما سيفتح الباب لاحقاً للحديث عن مصير ومستقبل سلاح المقاومة.

1. سادساً: خَلَت الوثيقة من ذكر الضفة الغربية، أو أي التزامات نحوها، وهو أمر يشير إلى خلل في الاتفاق بحصره مشكلة الانقسام وآثاره في قطاع غزة فقط (الحيلة، 2017).

ويتناول الفصل الرابع مستقبل القضية الفلسطينية في ظل الانقسام، وفي ضوء الوحدة، من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: السيناريوهات الممكنة في ظل الانقسام وفي ضوء الوحدة من وجهة نظر القيادات السياسية الفلسطينية.

المبحث الثاني: السيناريوهات الممكنة في ظل الانقسام وفي ضوء الوحدة من وجهة نظر الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

السيناريوهات الممكنة في ظل الانقسام وفي ضوء الوحدة

(من وجهة نظر القيادة السياسية الفلسطينية)

تتعدّد، بلا شكّ، السيناريوهات المحتملة لمآلات القضية الفلسطينية، خاصة مع التعقيدات المتزايدة، والتشابكات المتمدّدة والمتداخلة، بين المحلي، والإقليمي، والدولي، في ظل ما تشهده الساحة العربية من تجاذبات وصراعات وتدخلات اصطفافات للقوى والمحاور والتحالفات، من أطراف عديدة، بات يصعب حتى حصرها. ويحاول هذا المبحث التركيز على أهم ما يعني القضية الفلسطينية في هذه المعادلات، ومن زاوية مسائل الوحدة والانقسام، على وجه التحديد.

أن هناك أزمات محلية وهناك أزمة إقليمية، وقد انعكست الأزمات الإقليمية بالأزمات المحلية، ولكن حتى الآن لم تتبلور معالم للخروج من الأزمة، لبناء أي سيناريوهات محتملة لمستقبل القضية، فإنها مرتبطة في الوقت الراهن ببعدين رئيسيين، وهما البعد الداخلي، وفي جوهره الانقسام الفلسطيني، والبعد الدولي والإقليمي، وهو متمثل في التجاذبات الإقليمية، والأزمات الداخلية، والتخطيط الأميركي لما يُسمى بصفقة القرن. ووفقًا للمتغيرات، لا يُتوقع أن تكون هناك مصالحة فلسطينية، ولا وحدة وطنية خلال عام 2018، وبدون أي تقدم على مستوى ترتيب البيت الفلسطيني، والنظام السياسي الفلسطيني، لن يكون هناك خروج عن الأزمة أيضًا، وهذا ما يجب البدء به. وبالتالي، لا يُتوقع أن يستأنف المجلس التشريعي عمله، ولن تُشكل حكومة وحدة وطنية، ولن يجتمع الإطار القيادي المؤقت، ولن تستأنف اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني عملها، وهذه كلها اتفاقيات تم التوقيع عليها من فتح وحماس والفصائل الفلسطينية، ولن يدعو الجانب المصري الفصائل الفلسطينية، وفي الوقت نفسه، لن تقول فتح إنها لا تريد المصالحة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وستستدعي الذرائع لإعاقتها، وكل ذلك سيعقد المآلات، وقد يطغى عليها ضرر لاحق بالقضية الفلسطينية. وللأسف، فتح اختصرت هيئاتها بجهة واحدة، هي الرئاسة الفلسطينية(أبو مرزوق، 2018: الملحق "12").

وفي الواقع، يُعدّ الانقسام الفلسطيني إلى حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين، وتحت الاحتلال، تدميرا للمشروع الوطني التحرري بكل صياغاته، من خلال:

1. تذرع إسرائيل ومعها الولايات المتحدة بغياب شريك فلسطيني للسلام وبالتالي تهرب إسرائيل مما عليها من التزامات.
2. أضعاف مشروع السلام الفلسطيني لأن الرئيس أبو مازن أصبح ضعيفا على طاولة المفاوضات لأنه لم يعد قادراً على التكلم باسم كل الشعب الفلسطيني وخصوصا عندما تتحدث عنه حركة حماس كرئيس منتهية صلاحيته.
3. الانقسام أبطل من قيمة قرارات الشرعية الدولية حول فلسطين وإمكانية تطبيقها، لأن الشرعية الدولية تتحدث عن الضفة وغزة كوحدة واحدة. وهو أيضا أضعف من حق عودة اللاجئين، فهذا الحق يعتمد على قرار دولي وحركة حماس لا تقر بالشرعية الدولية ولا بقراراتها.
4. مكن الانقسام إسرائيل من التفرغ للاستيطان بالضفة وتهويد القدس بشكل غير مسبوق، كما مكنها من اتخاذ قرارات عنصرية كيهودية الدولة بدون ردود فعل دولية.
5. أضعف الانقسام من خيار المقاومة وحتى الانتفاضة بشكلها السلمي بسبب انقطاع التواصل ما بين الضفة وغزة، وبما سببه من غياب مرجعية واحدة يمكن أن توجه الحالة النضالية.
6. التشكيك بقدرة الشعب الفلسطيني في حكم نفسه بنفسه وهذا ما شجع على طرح مشاريع الوصاية والخيار الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. فقد المقاتل الفلسطيني والسلاح الفلسطيني احترامه وهيبته أمام العالم وأمام الشعب، عندما أصبح السلاح الفلسطيني يوجه للفلسطيني. وأصبح مهمة المقاتل الفلسطيني، رجل أمن أو ميليشيا، لقمع الفلسطيني ومطاردته وأهانته.

8. تحويل القضية من قضية شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال، إلى قضية صراع على السلطة بين من يُفترض أنها فصائل حركة تحرر وطني.

9. تراجع الاهتمام الدولي بالقضية كقضية سياسية إلى مجرد اهتمامات إنسانية من إغاثة ومساعدات غذائية ورفع للحصار... الخ.

10. الانقسام لم يعد سياسيا وجغرافيا فقط، بل امتد ثقافيا واجتماعيا وقانونيا، ذلك أن حركة حماس تمثل مشروعا سياسيا ودينيا، وهي بالتالي تنتج ثقافة مغايرة لثقافة القوى السياسية الأخرى، وخصوصا في قطاع غزة. فقد وصل الأمر إلى حد التخوين والتكفير وإعادة النظر برموز تُعد من التراث والثقافة الوطنية.وهناك نظم وتشريعات قانونية تُصاغ في غزة مختلفة عما هو موجود في الضفة. وعلاقة المواطنين مع بعضهم بعضا تغيرت، حيث ثقافة الكراهية والحقد والإقصاء، ووصل الأمر حتى إلى الزواج، فباتت بعض الأسرة تسأل عن الفتاة أو الفتى إن كان من فتح أو حماس قبل الزواج.

11. في ظل الانقسام لا يمكن بناء استراتيجية عمل وطني أو تشكيل قيادة عمل وطني. وهذا ما ستكون له نتائج خطيرة، ليس فقط على فلسطينيي الضفة وغزة، بل على فلسطينيي الشتات ومستقبل القضية.

12. زيادة تأثير التدخلات الخارجية في القضية الوطنية سواء تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية والأوروبيين وإسرائيل أم بأطراف إقليمية كالدول والتنظيمات التي ترفع شعارات الممانعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو المسماة بدول الاعتدال.لا شك أن التدخلات الخارجية حالة مزمنة في القضية الفلسطينية ولكنها في ظل الانقسام أصبحت أكثر حضورا لضعف الجبهة الداخلية (أبراش، 2009: 8).

في ظل حالة الانقسام السائدة حتى الآن، فإن من ضمن السيناريوهات ممكنة التحقّق، إقامة دولة بحدود مؤقته في كل من الضفة والقطاع، تربطهما طريق مسيطر عليه من الاحتلال، وهذا ما رفضته القيادة الفلسطينية وكل فصائل العمل الوطني الفلسطيني. وسيناريو آخر بتوسيع قطاع غزة ليمتد إلى جزء من صحراء سيناء، وتشكيل دولة فلسطينية فوقه، دون الضفة الغربية، وتمّ رفضه رفضاً باتاً، وسيناريو يعمل على إنشاء كانتونات مقطّعة في أنحاء الضفة الغربية. وكل هذه السيناريوهات تقاومها السلطة الوطنية الفلسطينية بكل الوسائل. وأعلن رئيس السلطة محمود عباس أن أحدا لا يستطيع أن يفرض أو يملي علينا ما يريد. وأن الشعب الفلسطيني ماضٍ على طريق إنشاء دولته الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، على حدود الرابع من حزيران من العام 1967، وأن هذا الشعب ثابت ومتجذّرفي أرضه، ولن تستطيع أي قوة أن تنزعه منها، وهي الأرض التي سيقيم عليها دولته المستقلة، ومعه في هذا الحق المشروع الغالبية الساحقة من دول العالم وشعوبه، وقد ظهر ذلك في تصويت (14) دولة في مجلس الأمن، وأكثر من مائة دولة في هيئة الأمم المتحدة. وهذا يتطلب الإسراع في إنجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية، ليقيم الشعب الفلسطيني دولته المستقلة على أرض وطنه، بعاصمتها، القدس الشريف (الزعنون، 2018: الملحق "6").

هناكأمل بأن تنجح جهود المصالحة في التوصل لحكومة توافق وطني وقيادة واستراتيجية عمل وطني لمشروع وطني محل توافق وطني، إلا أن الخوف لا يزال قائما بأن حالة الانقسام قد تستمر لحين من الزمن، وفي هذه الحالة يمكن استشراف مستقبل المشروع الوطني ضمن الأوضاع السيئة الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. من التقسيم إلى التقاسم (إدارة الانقسام): بدءا من الجولة الثانية لحوارات القاهرة، التي بدأت في كانون الثاني 2009، يبدو أن الحوارات بدأت تتجه نحو تفاهمات حول إدارة الانقسام، وليس حله. فتداخل الملفات المطروحة وتعقدها، والأمر الواقع الذي أنتجه الانقسام، وتعثُّر عملية التسوية، وتهرّب إسرائيل من استحقاقاتها، وعدم صرامة الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل، بالإضافة إلى عدم رغبة الأطراف المتحاورة والدولة المضيفة بإعلان الفشل، كل ذلك دفع هذه الأطراف لسياسة حرق الوقت، وتقليل سقف التوقعات، من خلال التأجيل المتكرر لجلسات الحوار، وطرح حلول مؤقتة، كاللجنة المشتركة، أو تسريب حديث عن كونفدرالية بين الضفة وغزة.

2. التقاسم الوظيفي الفلسطيني المؤقت يمكن التفكير به إن كان حلا مؤقتا، وذلك بان تساعد السلطة حركة حماس وتمكنها من رفع الحصار وبناء قطاع غزة بعيدا عن الاحتلال وعن الوصاية، وفي مقابل ذلك تتوقف حركة حماس والمشايعون لها عن معاكسة السلطة في الضفة ومساعيها لتحقيق انسحاب إسرائيل من الضفة عن طريق المفاوضات، مع وجود قيادة أو مرجعية مشتركة لكل الشعب في جميع أماكن وجوده. الخشية من هذا السيناريو في حالة تحققه هي أن يكرس القطيعة ويتحول الانقسام لحالة دائمة.

3. عودة الوصاية العربية على الفلسطينيين: أطراف عدة عبرت مؤخرا عن تخوفاتها من إنهاء المشروع الوطني، وإعادة ربط قطاع غزة بمصر، وما تبقى من الضفة الغربية بالأردن. والموضوع ليس أوهاما، بل ناقش الكنيست فكرة وطن للفلسطينيين في الأردن، مما أثار حفيظة الأردن، وتم استدعاء السفير الإسرائيلي بعمان وتبليغه الاحتجاج الأردني .ومن المعروف أنه تم ضم الضفة الغربية لشرق الأردن بعد حرب 48، وأهلها حملوا الجنسية الأردنية، ولم يحدث فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن إلا عام 1988، وكان إداريا. وما زالت غالبية سكان الضفة بالإضافة إلى فلسطينيي الأردن يحملون الجنسية الأردنية. أما قطاع غزة فقد خضع للحكم العسكري المصري منذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1948 حتى عام 1967، وبالرغم من ذلك استنهض الفلسطينيون الحالة الوطنية وتمردوا على الوصاية وعلى تغييب الشخصية والهوية الوطنية وانطلقوا بثورتهم الوطنية مع حركة فتح ومنظمة التحرير التي شكلت تحالفا لقوى العمل الوطني من كل المشارب والانتماءات وهم تحت الحكم العربي. وهذا الاحتمال مرفوض شعبيا، وأي نظام عربي يعتقد انه قادر اليوم أن يعيد الشعب الفلسطيني لوصايته هو نظام لا يعرف الشعب الفلسطيني، وإن فكر أي نظام عربي بالمشاركة بهذه المؤامرة نتيجة ضغوط أو إغراءات أمريكية وأوروبية فإنه سيحكم على نفسه بالانهيار، فان تمد هذه الأنظمة نفوذها أو سيادتها على الشعب الفلسطيني أرضا وشعبا وهي التي تعاني أصلا من أزمة شرعية داخلية وعلاقاتها متوترة مع شعوبها فهذا هو الانتحار السياسي. وأيضا، لا الشعب المصري ولا الشعب الأردني سيقبل بأن يشارك بهذه المؤامرة، ولا أهل غزة والضفة سيقبلون بذلك، هذا ناهيك عن الرفض الشعبي العربي لهذا المخطط.ومن جهة أخرى، هناك قرارات دولية تعترف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني وهي قرارات لا تسقط بالتقادم كقرار التقسيم لعام 1947 وهو القرار الدولي الوحيد الذي منح الشرعية لوجود دولة إسرائيل بجانب دولة للفلسطينيين،وقرار 194 الذي ينص على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لمدنهم وقراهم التي هُجِّروا منها وقرارات أخرى حول حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره السياسي أيضا، فإن منطلق مؤتمر مدريد للسلام ومن بعده اتفاقية أوسلو وخطة خارطة الطريق ومؤتمر أنابوليس ووعد بوش للفلسطينيين بدولة مستقلة... وبالرغم من التحفظات على هذه القرارات والاتفاقات وخصوصا من جهة عدم وضوح مفهوم الدولة الفلسطينية إلا أنها تؤكد الجانب السياسي للصراع مع العدو الصهيوني،وعليه كيف يمكن تجاهل هذه الشرعية الدولية؟وضمن أي شرعية أو مرجعية قانونية يمكن إدراج مخطط الوصاية العربية على الضفة والقطاع؟إذا كان الشعب الفلسطيني في الشتات والمنافي البعيدة، وبعد أكثر من ستين عاما من النكبة، لم ينس وطنه ولم يتخل عن هويته،فكيف بالفلسطينيين الذين يعيشون على أرض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فلسطين أو مجاورين لها، خصوصا وأن هؤلاء يُحمِّلون الأنظمة العربية مسؤولية عن المعاناة والمجازر التي تعرضوا لها على يد الصهاينة؟

1. إمارة إسلامية في قطاع غزة واستمرار احتلال بالضفة: لم يعد مجالا للشك بأن حركة حماس امتداد لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، وبالتالي فإن مشروع حركة حماس وحكومتها في غزة هو مشروع الإخوان المسلمين الذي يُغلب متطلبات هذا المشروع على أي مشاريع أخرى بما فيها المشروع الوطني والدولة الوطنية. فصل غزة عن القطاع وتأسيس سلطة إسلامية بالقطاع وهو ما يعتبره القائلون بالمشروع الوطني تهديدا للمشروع الوطني هو بالنسبة لحركة حماس وللإخوان المسلمين نصر وقاعدة ومنطلق لتأسيس المشروع الإسلامي الذي تحلم به جماعة الإخوان المسلمين منذ أكثر من ثمانين عاما. وبالتالي، فإن دولة في قطاع غزة وإن كان يعني إنهاء المشروع الوطني لمنظمة التحرير فإنه من وجهة نظر حركة حماس يعني إقامة إمارة أو دولة في القطاع تكون بمثابة الإقليم/القاعدة لمشروع جماعة الإخوان المسلمين. وإن كنا لا نعارض قيام سلطة فلسطينية مستقلة مؤقتة في القطاع فيجب ألاّ يكون ذلك على حساب الضفة والقدس ونعتقد أن إسرائيل وواشنطن والغرب سيقترب من حكومة حماس في غزة بقدر ابتعادها عن المقاومة وعن مد نفوذها للضفة، وقد سمعنا من أكثر من مسئول في حماس من قبول قيام دولة غزة واعتبار الضفة والقدس أرض محتلة مثلها مثل بقية فلسطين، وهذا يعني في نظرهم حل السلطة والحكومة في الضفة والتعامل مع الضفة كأراضي محتلة.

2. حالة "لا حرب ولا سلم": إن كانت حركة حماس لا تريد الاعتراف بإسرائيل، ولا بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير مع إسرائيل، ولا بالمبادرة العربية، ولا بقرارات الشرعية الدولية، وإذا كانت التسوية الشاملة ستبقى متعثرة، بسبب الانقسام، وبسبب الممانعة الإسرائيلية، وإذا كانت المقاومة المسلحة لتحرير الوطن غير ممكنة في ظل الأوضاع القائمة، فماذا تريد هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحركة؟ وما هو توصيف الحالة بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الفترة الحالية والمنظورة؟ السيناريوهات المحتملة هي أن حركة حماس، وما أنتجه انقلابها من وقائع، إنما يؤسسان لحالة من اللاسلم واللاحرب، وهي حالة ملائمة لإسرائيل وللولايات المتحدة. فهما، على هذا الأساس، غير منزعجتين من وجود حركة حماس على رأس حكومة في غزة، بل يمكن القول إنهما غير متعجلتين ولا راغبتين في أن تعترف حكومة حركة حماس بإسرائيل، ولا بالاتفاقات الموقعة، وهذا يعني أنهما لن تعملا على إسقاط الحكومة الحمساوية، وإنما من مصلحتهما إطالة عمرها، ففي ظل استمرار حالة الحصار والتجويع، تريد إسرائيل لهذه الحكومة أن تبقى مبرر لها للزعم بعدم وجود شريك فلسطيني، وبالتالي، يمكن لإسرائيل الاستمرار في تنفيذ سياستها للفصل الأحادي الجانب، وإبقاء الشعب الفلسطيني مشغولا بهمه الغذائي، وبمشكلاته اليومية في الصراع بشأن السلطة والتراشق بالتهم. إن إسرائيل والولايات المتحدة ودول الجوار تريد الحفاظ على وجود حكومة، أو حكومات فلسطينية، لكن الضبط (أبراش، 2009: 9-11).

أصبح الانقسام حالة إقليمية، ودول ومصالح تتدخل في هذا الأمر. ولأهمية هذا الموضوع، فإن محمد بركة، رئيس لجنة المتابعة، هو جزء من وفود المصالحة، وجزء من المساهمين في هذا الأمر. ورئيس لجنة المتابعة هو شخص مكلف من جانب شعبه، وهذا يدل على أهمية هذا الملف. وهناك إجماع لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل بضرورة إنهاء هذا الملف وإتمام المصالحة، وهناك إجماع كامل بين كل التيارات التي تدعو للعمل في هذا الاتجاه. وعندما يكون رئيس لجنة المتابعة شخصا يمثل الإجماع الوطني من الجبهة، والحزب الشيوعي، والتجمع، والحركة الإسلامية الشمالية، والحركة الإسلامية الجنوبية، وكل الأطر الوطنية، وعندما يكون هذا الشخص مكلفا رسميا من القوى الفلسطينية في المناطق المحتلة عام 1948، فإنه يكون في محل إجماع من كافة الأطر الفلسطينية (عودة، 2018: "الملحق "2").

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإعلاميا، فإن الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية واجها باستمرار ماكينات إعلامية تخدم، بطريقة أو بأخرى، عدوه الرئيسي، دولة الاحتلال الإسرائيلي. لذلك، لم يكن مستغربا، وعلى امتداد الصراع، وجود وسائل إعلام تعمل على تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني. فأحد أهم عناصر نجاح المشروع الصهيوني هو غياب الوحدة الوطنية الفلسطينية. أما بالنسبة لوسائل الإعلام الفلسطينية، فإن خطاب الإعلام الوطني الرسمي، يعمل من موقع المسؤولية الوطنية. إنه خطاب وطني وحدوي يؤكد باستمرار على الوحدة الوطنية كضرورة نضالية وضرورة حياتيه للشعب الفلسطيني. بالمقابل، فإن المتتبع لوسائل الإعلام التي تتحدث باسم حركة حماس، أو المحسوبة عليها، يجد أنها كانت باستمرار تعكس مواقف حماس المعروفة تاريخياً، بعدم تعاطيه مع الشراكة الوطنية، فجاء خطابها الإعلامي انقسامياً، دائم التشكيك بالآخر الفلسطيني، ويعمل في اتجاه واحد، هو تقديم حماس بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفصائلها الوطنية. ويمكن للمتابع أن يلمس أيضاً، ببساطة، تركيز إعلام حماس على المس بقيادة الشعب الفلسطيني أكثر من مسه بالعدو الإسرائيلي، فالمساحة التي يعطيها هذا الإعلام لتخوين الآخر الفلسطيني وتكفيره أكثر بكثير من تناول العدو لشعبنا. كما كان الرئيس محمود عباس، باعتباره رأس الشرعية الوطنية وحامي المشروع الوطني، هدفاً لإعلام حماس، والمسألة ذاتها بما يتعلق بحركة فتح. فبالنسبة لحماس وإعلامها، فإن فتح هي الغريم وليس الشريك الفلسطيني، ومن النادر بل لم يلاحظ، أن هذا الإعلام قد تعامل لمرة واحدة مع فتح ومنظمة التحرير والسلطة الوطنية بطريقة موضوعية بناءه (عساف، 2018:الملحق "1").

وفي المستقبل المنظور والبعيد عربيا، ستكون هناك حالة من التشاور والتوافق الدائم والمستمر مع الأشقاء العرب. ودائما تتقاطع الرؤية الفلسطينية مع الرؤية العربية، ويكون الموقف موحدا، باعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب المركزية. لذا، سيستمر الدعم والجهد العربي لصالح القضية الفلسطينية، ولا يمكن أن يتم التخلي عن حقوق الشعب الفلسطيني، وهذا ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم لمسه خلال اللقاءات، وما يصدر من قرارات عن القمم العربية واجتماعات وزراء الخارجية العرب، لأن حالة التنسيق على أعلى المستويات تجري مع الأشقاء العرب، ويبقى الموقف العربي ثابتا وصلبا، وخاصة في قضية القدس، بعد قرار الرئيس ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة أمريكا من تل أبيب إلى القدس، وهناك جهود تُبذل من كافة الأشقاء العرب لمساندة الموقف الفلسطيني، ولا تزال القضية الفلسطينية تتصدر جدول أعمال أي لقاء عربي، باعتبار أن العمق العربي يمثل المجال الحيوي والاستراتيجي للتحرك السياسي والدبلوماسي والقانوني الفلسطيني في هذه المرحلة التاريخية (اللوح، 2018: الملحق "4").

وفي مرحلة وحدة مستقبلية مأمولة، يُنتظر ترتيب الأولويات الإعلامية، بالتركيز على المخاطر التي تتهدد المشروع الوطني الفلسطيني، في ظل التغول الأمريكي، والتوحش الإسرائيلي، والانشغال العربي، وعدم تنفيذ قرارات الإجماع الإعلامي العربي، ممثلة بقرارات مجلس وزراء الإعلام العرب. كما سيكون ممكنا الاتفاق على مدونة أخلاقيات وسلوك إعلامي، تبتعد عما يثير الاختلاف، وتركز على الأساسيات الوطنية، ويعمل على تشكيل إعلام فلسطيني موحد يتحدث في الشأن السياسي، ويبتعد عن سياسة التجاذبات السياسية، وعلى تعيين ملحقين إعلاميين في السفارات فلسطينية، للمساعدة في حمل الرسالة الفلسطينية، عبر وسائل الإعلام، في الدول التي يعملون بها (خليفة، 2018: الملحق "11").

وهناك ثلاثة خيارات لمستقبل القضية الفلسطينية في ضوء المستجدات: فإما أن تنجح المصالحة وتصل بالشعب الفلسطيني إلى وحدة وطنية حقيقية، وإما أن تفشل وتعيد هذا الشعب مرة ثانية إلى مربع الانقسام، وإما أن تظل الأمور في المساحة الرمادية. ويمكن وصف هذه الخيارات باختصار، كما يأتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخيار الأول: وهو الخيار الأفضل والطريق الوحيد المؤدي إلى الخروج من الأزمة والصراع الداخلي إلى حالة الوفاق والوحدة، وهذا الأمر يواجه كثيرا من العقبات بسبب الأزمة المستعصية بين حركتي حماس وفتح، وبسبب رغبة بعض الأطراف باستمرار الانقسام، خاصة إسرائيل، التي ترى في الانقسام هدفا استراتيجيا.

الخيار الثاني، يعني أن القضية الفلسطينية ستشهد انتكاسة كبيرة قد تمتد لسنوات، وسيكون من الصعب معالجة هذه الانتكاسة الخطيرة. إن العودة إلى الانقسام ستعني تشرذم النظام السياسي الفلسطيني وتفتته، وتراجع القدرة الوطنية الفلسطينية على تحقيق الأهداف، وسيمنح إسرائيل فرصة كبيرة لاستكمال مشروع الاحتلال، والقضاء على أي فرصة للتسوية السياسية، كما سيتسبب في انفضاض المجتمع الدولي عن دعم القضية الفلسطينية.

الخيار الثالث: البقاء في المنطقة الرمادية لا يقل خطورة عن الخيار الثاني، إذ إنه يبقي الأمور تراوح مكانها دون أي تقدم أو إحراز أهداف على المستوى الوطني أو المعيشي، ويمكن إن يفسح المجال أمام تفاقم الأزمات وخروج الأمور عن السيطرة، واستغلال بعض الأطراف حالة الفراغ من أجل تمرير صفقات سياسية، أو الضغط على الفلسطينيين لتقديم تنازلات تمس الثوابت الوطنية (حمد، 2018: الملحق "10").

ويمكن القول في إجمال عام: إنه في ظل حالة الانقسام، وتراجع فرص التسوية العادلة،وأمكانية العودة إلى مقاومة مسلحة وشعبية، ومع عدم قدرة أي حزب أو جماعة فلسطينية على التفريط بالحقوق الفلسطينية، وكذلك فشل أي مشروعات وصاية على الشعب الفلسطيني، فإن مصير القضية الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة سيعتمد على قدرة النخبة السياسية على تجاوز الخلافات، فإن مصير القضية الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة سيعتمد على قدرة النخبة السياسية على تجاوز الخلافات، وعلى التوصل إلى مصالحة جادة في إطار مشروع وطني قادر على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعامل في الشأن الدولي ضمن مشروع سلام لا يتعارض مع الحق في المقاومة. أما إذا فشلت المصالحة في إنهاء الانقسام، فالخشية هي من الاتفاق على إدارته، وفي هذا الوضع ستدخل القضية الوطنية والصراع مع العدو حالة أشبه بحالة اللاحرب واللاسلم، ويُخشى أن تكون إسرائيل أكثر قدرة على توظيف هذه الحالة لمصلحتها" (أبراش، 2009: 11).

هناك بعض الجهات التي تريد إنهاء القضية الفلسطينية، بدولة فلسطينية محدودة السلطة ومنزوعة السلاح في الضفة، ودولة أخرى مشوهة الملامح في غزة، وتوطين اللاجئين. ويمكن القول إن القضية الفلسطينية تمر بأخطر مراحلها على الإطلاق، نتيجة الظروف والمتغيرات الدولية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. لكن يمكن التأكيد على أن المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام خيار لا رجعة فيه، فوحدة الشعب الفلسطيني هي الحصن المنيع والسد الذي ستتكسر أمامه كل المؤامرات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية وإنهائها إلى الأبد. القناعة الوحيدة هي إنهاء الانقسام، وأن يكون ضمن الثوابت الفلسطينية ودون أي تدخلات أو إملاءات خارجية". وإن أهم معيقات الوصول إلى المصالحة والوحدة " سيطرة حركة حماس على مفاصل المؤسسات في قطاع غزة، وعدم رغبتها بتمكين الحكومة من ممارسة عملها. وما تطلبه الحكومة هو أن يعمل الوزير في قطاع غزة كما يعمل في الضفة. الحلول بيد حركة حماس. وتمكين الحكومة يحتاج إلى قرار بفك حماس لسيطرتها على قطاع غزة، وبالتالي تمكين الحكومة الفلسطينية من العمل (الحمد الله، 2018: الملحق "5").

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

السيناريوهات الممكنة في ظل الانقسام وفي ضوء الوحدة

من وجهة نظر الباحث

في حال استمرار الانقسام:

أولا: محليا:

1. قد يؤدي استمرار حالة الانقسام إلى تصعيد عمليات التهويد والاستيطان والتوسع الإسرائيلي، وتصاعده بصورة غير مسبوقة. كما سيستمر تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة أصلا، وخاصة في قطاع غزة.
2. ويُتوقع كذلك، أن يتفجر الوضع الأمني في الضفة وغزة، وما يستتبعه ذلك من نتائج وخيمة، خاصة في ظل انتشار السلاح الذي قد لا تكون أغراضه دوما مقاومة الاحتلال.
3. وقد يؤدي فشل عملية المصالحة، إلى مزيد من التعثر في جهود إحلال سلام عادل لقضية الشعب الفلسطيني.

ثانيا: إقليميا:

في المحيط العربي المأزوم والمشتت، وفي ظل التراجع العربي والإسلامي في أولوية القضية الفلسطينية ومركزيّتها، سيزيد الانقسام من هذه الحالة العامة، ومن عدم إيلاء قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه ما يستحقانه من اهتمام وعمل، خصوصا في الحالة السائدة بعد ما أُسمي "الربيع العربي"، وانشغال كثير من الدول والشعوب العربية بمشكلاتها الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: دوليا:

في ظل المخاطر المحدقة باتفاق القاهرة، سيمرّ قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس في ذكرى نكبة 1948، أو ما يُقال عن "صفقة القرن"، دون ردّ فلسطيني أو عربي أو إسلامي أو دولي موحّد مؤثّر، بسبب حالة الانقسام وآثارها العديدة المتشعبة. كما يُتوقع تراجع الحماس الدولي لنصرة القضية العادلة للشعب الفلسطيني.

في حال تحقيق الوحدة:

أولا: محليا:

1. ستؤدي الوحدة على الأرجح إلى النجاح في تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء الانتخابات، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاق على برنامج سياسي مشترك لمواجهة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية. كما يُتوقع في ضوء الوحدة، أن تمضي حركتا فتح وحماس في المصالحة مراعاةً للمصالح العليا للشعب الفلسطيني.
2. كما ستعزز الوحدة قدرة القيادة الفلسطينية على مواجهة الضغوط والمواقف الأميركية والإسرائيلية، وأن تتمكن حكومة الوحدة الوطنية المكونة من كفاءات فلسطينية تجاوز الأزمة وتهيئة الأجواء لانتخابات جديدة تقبل بها الأطراف كافة، وأن يعاد بناء منظمة التحرير على أسس وطنية جامعة. وكل ذلك سينعكس إيجابا على حياة الشعب الفلسطيني في كافة المناحي.
3. كما قد يؤدي التصعيد الإسرائيلي المستمر إلى صدام كما في حالة انتفاضة الأقصى. فحكومة اليمين الإسرائيلية تتخذ خطوات تصعيدية تجاه الأراضي الفلسطينية إثر تعثّر المفاوضات واحتمال إتمام المصالحة، ما قد يؤدي إلى احتجاج فلسطيني وعمليات مقاومة، فتقوم إسرائيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باجتياح جزئي وحصار شامل للسلطة الفلسطينية كما حدث عام 2000 بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، الأمر الذي يؤدي إلى قيام انتفاضة فلسطينية شاملة في مواجهة الاحتلال.

ثانيا: إقليميا:

سيتعزز الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية ومركزيّتها، وستزيد الوحدة من هذه الحالة الإيجابية العامة، ومن إيلاء قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه ما يستحقانه من اهتمام وعمل.

ثالثا: دوليا:

في ضوء الوحدة، ستزداد صعوبات تمرير قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس في ذكرى نكبة 1948، أو ما يُقال عن "صفقة القرن"، إذ سيكون الرد الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي الصديق، موحّدا مؤثّرا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولا: الخاتمة:

تمكنت الدراسة من الإجابة عن الأسئلة الثلاثة، وهي:

السؤال الأول: ما واقع العمل الوطني الفلسطيني في ظلّ الانقسام، توصلت الدراسة إلى أن الانقسام سبّب أضرارا بالغة بالقضية الوطنية للشعب الفلسطيني، إلى جانب إضعاف القدرة السياسية الديبلوماسية الفلسطينية، عربيا ودوليا، وأثر الانقسام كذلك سلبا على كافة مناحي الحياة الفلسطينية في الداخل والخارج.

السؤال الثاني: ما مقدرات العمل الوطني الفلسطيني في ضوء المصالحة، توصلت الدراسة إلى أن لدى الشعب الفلسطيني من المقدرات والقوى الذاتية والصديقة ما كان يمكن أن يعزز من صمود الشعب الفلسطيني، ودعمه في مواجهة مخططات الاحتلال، وخاصة منها ما يتصل بالاستيطان والتهويد وتجاوز الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

السؤال الثالث: ما السيناريوهات المحتَمَلة لمستقبل القضية الفلسطينية في ضوء المستجدات الأخيرة، فلسطينيا، وعربيا، ودوليا، وذلك في حدود حقائق الانقسام، والبحث عن الوفاق، توصلت الدراسة إلى أن هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة، أولها نجاح المصالحة، وثانيها فشل المصالحة والعودة إلى الاحتراب، وثالثها البقاء في منطقة "إدارة الانقسام، بدلا من الوحدة".

كما تمكنت الدراسة من فحص الفرضية التي مفادها: "ثمة علاقة ارتباطية بين الرؤى القيادية المتباينة، وعقائدها، والمؤسسات الرسمية، وبين الكيان السياسي الفلسطيني المتكوّن". واختبرت الدراسة هذه الفرضية، وبيّنت صحتها. فقد أبرزت الدراسة من خلال الوقائع التاريخية، والتحليل،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمواقف القيادية الفلسطينية، أن من أسس حالات الانقسام أو الوحدة، التباينات والخلافات في الفكر السياسي أو الأيديولوجي، الأمر الذي ينعكس مباشرة على الكيان الفلسطيني المتكوّن.

ثانيا: النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن اختلاف النهج والايدلوجيا بين الحركة الوطنية الفلسطينية المتمثلة بالمنظمة وحركة فتح، وبين حركة حماس، التي تعد نفسها جزءاً من الإسلام السياسي في المنطقة والعالم، هو الجذر الحقيقي للانقسام.
2. خسرت القضية الفلسطينية بسبب الانقسام الكثير من أوراق قوتها التي هي أحوج ما تحتاجها، وربح عدوها أوراقا عديدة، فوق ميزان القوى المائل لصالحه، إلى أبعد الحدود العسكرية.
3. إن حركة حماس، والتي هي امتداد للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، رفضت منذ تأسيسها عام 1987 مبدأ الشراكة الوطنية، وطرحت نفسها، ولا تزال، بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، بكل فصائها الوطنية.
4. يأتي الانقسام الفلسطيني في سياق سياسي محلي، وإقليمي، ودولي شديد الخصوصية، خاصة في الآونة الأخيرة.
5. إن إسرائيل وداعميها وأعوانها استخدموا الانقسام وسيلة لتبرير عدم الالتزام بتنفيذ الاتفاقات الموقعة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وكذلك قرارات الشرعية الدولية جميعها، والخاصة بإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. إن مقدرات العمل الوطني الفلسطيني في ضوء المصالحة من شأنها أن تعزّز الإرادة الواعية بضرورة تحقيق الوحدة، عند مقابلتها بالأضرار الفادحة للانقسام.

7. إن هناك بعض الجهات التي تريد إنهاء القضية الفلسطينية، بدولة فلسطينية محدودة السلطة ومنزوعة السلاح في الضفة، ودولة أخرى مشوهة الملامح في غزة، وتوطين اللاجئين.

8. هناك ما يدعو إلى التفاؤل رغم كل العقبات، خاصة التغيير الذي جاء في الفترة الأخيرة، عندما أصدرت حركة حماس وثيقة سياسية جديدة تعترف فيها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس.

ثالثا: التوصيات:

لعلّ أهم التوصيات التي يمكن أن تتوصل إليها هذه الدراسة ماثلة، صراحة أو ضمنًا، في سياقاتها المختلفة. ولكن بالإمكان تكثيف عدد من التوصيات فيما يأتي:

1. إعادة إحياء دور منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، بمختلف هيئاتها ومؤسساتها، وتعزيز الاختيار الطوعي لكل الفصائل والمؤسسات والشخصيات الوطنية الفلسطينية للعمل في إطارها، دون أي تمييز يتصل بالفكر السياسي أو العقائدي أو أي تمايز آخر، من حيث أنها إطار وطني عام جامع شامل موحِّد.

2. الاتفاق مع كل فصائل العمل الوطني الفلسطيني على "برنامج الحد الأدنى" الوطني، الذي لا يفرّط بالحقوق المشروعة، ولا يتشنّج أمام وقائع الحياة السياسية الضاغطة، والتي تهدّد حقوق الشعب الفلسطيني بالضياع، ولو تحت شعارات مشروعة مبدئيا، ولكنها مستحيلة التحقيق واقعيا.

3. العمل بكل السبل والوسائل على إعادة إحياء مركزية القضية الفلسطينية لدى المؤسسات الرسمية العربية والإسلامية، وبمساعدة الشعوب العربية الشقيقة أولا، بدءًا من الشعب الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدولة الأردنية، والشعب المصري والسوري واللبناني، وكل الشعوب العربية الشقيقة، وبمساعدتها، وبدعم مختلف الهيئات والمؤسسات الرسمية والمدنية–الشعبية الأردنية والمصرية والعربية عموما، كون الأردن، توأم فلسطين، وبلدان الجوار الفلسطيني العربية، ذات مصير واحد.

4. العودة إلى وثيقة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، واعتمادها واحدة من أهم مرجعيات تحقيق المصالحة الفلسطينية.

5. تعزيز جهود المصالحة، وخاصة منها جهود الأخت الكبرى مصر، والتواصل معها للتدخل، ولو تفصيليا، لحل ما قد ينشأ من سوء تفاهم أو ملابسات أو إشكالات.

6. على الفلسطينيين اليوم، بوحدتهم أولا، أن يبتدعوا أشكالا من النضال القائم عل القدرات الذاتية، أولا.وسياسيا، على الصعيد الداخلي الفلسطيني، لابدّ من انتخابات نيابية للمجلس التشريعي على أساس التمثيل النسبي، وبالكامل.

7. تعزيز الحضور الأردني، بالشكل الذي يراه الأردن ملائما، لما للأردن من إجماع وتوافق لدى الكل الفلسطيني، ودعم دور أردني أساسي مساند لإنجاح جهود المصالحة، وخاصة فيما يتعلق باتفاق القاهرة (2017).

8. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، والنقابات، والشخصيات الوطنية، ورجال الأعمال، للقيام بدور داعم لجهود المصالحة والوحدة، والضغط المتصاعد على أطراف الانقسام، من أجل تحقيق المصالحة والوحدة.

9. استيعاب الأثر الإيجابي لمسيرات العودة في قطاع غزة، وأخذها أنموذجا نضاليا وحدويا بالغ القيمة والأثر والتأثير، والعمل على تطوير هذه النماذج النضالية المبدعة.

10. التذكير، بأن شعبًا يواجه أعداء بهذه القوة والغطرسة، هو الأَوْلى بالعمل على توحيد صفوفه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. ضرورة توحيد النضال الشعبي وتكوين قيادة موحدة للانتفاضات. فمستقبل العمل الوطني الفلسطيني الموحد، والتحديات السياسية الكبرى القادمة، والمواجهة الفلسطينية الموحدة المأمولة، تُدخل المنطقة في موجة تصعيد وتجاذبات سياسية جديدة، تقلب رأسا على عقب، مل ما يُخطط له من محاولات لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومعه بالطبع، شعوب الأمة العربية، وكل الأحرار من الحريصين على العدالة في العالم.

12. العمل على الخروج من الأزمة السياسية الراهنة، ومواجهة التحديات. وهنا، يجب أنتتم الدعوة إلى عقد اجتماع اللجنة التحضرية للمجلس الوطني الفلسطيني، بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية والشخصيات المستقلة، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي، والتوافق على برنامج سياسي وفقا للحقوق الوطنية الفلسطينية، والمتوافق عليه وفقا لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني، على أن يتم الاتفاق عليه من كافة القوى والفصائل الفلسطينية وحماس والجهاد الإسلامي. ويجب كذلك، تحديد مكان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، وموعد انعقاده، بما لا يتجاوز ثلاثة شهور. بذلك، يتم الاتصال مع كافة المكونات الفلسطينية في الداخل والشتات للمشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني، ومكونات منظمة التحرير الفلسطينية، لمواجهة جميع التحديات التي تهدد القضية الفلسطينية بالتصفية"

13. تفعيل دور السفارات الفلسطينية في مختلف أنحاء العالم، لتقوم بدور أكثر فعالية على مختلف الصعد، خاصة في ظل التحديات غير المسبوقة التي تواجهها القضية الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أ. المراجع العربية:

أبراش، إبراهيم (2009). "**الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني**". مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 78 (ربيع 2009).

أبو عجوة، ياسر سالم وعسلية، محمد إبراهيم (2013). "**الانقسام الفلسطيني وعلاقته بالاغتراب السياسي من وجهة نظر طلبة الجامعات–دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة الأقصى**". مجلة جامعة الأقصى، (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، ص 137–176.

أبو عرفة، عبد الرحمن، يعقوب، نصر، والزغيّر، هنادي (2008). **التحول الديمقراطي في فلسطين – التقرير العام (10) لسنة 2007**. ملتقى الفكري العربي – القدس، فلسطين.

أبو عودة، عدنان (2017). " **تحول القضية الفلسطينية من قضية قومية إلى مشكلة انقسام فصائلي تحت الاحتلال**". صحيفة "الدستور" الأردنية، الثلاثاء 12 كانون الأول 2017، محاضرة أُلقيت في معهد الدراسات العليا بالدوحة.

أبو ماضي، سمية (2015). **العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في تغطية قضية الانقسام الفلسطيني – دراسة تحليلية ميدانية مقارنة**. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو مرزوق، موسى (2018). **مقابلة شخصية للإجابة على اسئلة دراسة بعنوان واقع العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006–2017)**– دراسة تحليلية.للباحث معاذ العطشان (انظر الملحق رقم "1").

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبو مطر، محمد ومراد، رامي (203). "**التشريعات الصادرة في ظل الانقسام وتداعياتها على منظومة الحقوق والحريات في قطاع غزة: مقاربة من منظور استشرافي**". سياسات، العدد 34، 36-51.

أبو نحل، أسامة محمد وخلف الله، بهاء الدين عبد ربه (2016)."**الانقسام الفلسطيني وتداعياته على قضية القدس**". بحث مقدم إلى مؤتمر القدس العلمي العاشر "القدس في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية: واقع ومستقبل"، مؤتمر دولي محكم عقدته مؤسسة القدس الدولية في فلسطين في 2016/11/17.

الأحمد، عزام (2018). **مقابلة شخصية للإجابة على اسئلة دراسة بعنوان واقع العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006-2017)** – دراسة تحليلية.للباحث معاذ العطشان (انظر الملحق رقم "1").

بدر، أشرف عثمان (2016). "**إنهاء الانقسام الفلسطيني بين الفشل والأمل**". المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 449، عدد تموز/يوليو 2016. ص 58-72.

جرادت، علي (2014). **عن الانقسام... إنما بصراحة**. مقال منشور بتاريخ 2014/4/16، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

حبيب، إبراهيم محمود (2012). "**مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية-القاهرة: رؤية تحليلية**". مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص 529 – ص 550 حزيران يونيو 2012.

الحجار، عدنان إبراهيم (2011). **آلية التشريع في فلسطين وتأثير الانقسام الفلسطيني**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليها". مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 011، المجلد 13، العدد 1(A) ص 131-160.

الحسيني، سنية (2015). **الانقسام الفلسطيني والخلاف بين حركتي فتح وحماس**. دنيا الوطن. مُتاح (2017/10/28):

https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/361076.html

الحمد الله، رامي (2018). **مقابلة شخصية للإجابة على اسئلة دراسة بعنوان واقع العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006-2017)** – دراسة تحليلية.للباحث معاذ العطشان (انظر الملحق رقم "1").

الحمد، جواد (2007). "**آفاق الخروج من المأزق الفلسطيني**". بحث منشور في كتاب قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها، ط 1، بيروت: مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات، 2007.

حمد، غازي (2018). **مقابلة شخصية للإجابة على اسئلة دراسة بعنوان واقع العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006-2017)** – دراسة تحليلية.للباحث معاذ العطشان (انظر الملحق رقم "1").

الحيلة، أحمد (2007). "**تجربة حماس والحكومة العاشرة في إدارة الملف الأمني: قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها**". ط 1، مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات.

الحيلة، أحمد (2017). "**قراءة نقدية في وثيقة إنهاء الانقسام الفلسطيني**". المركز الفلسطيني للإعلام، عن "عربي 21". إنترنت:palinfo.com/213949

الخطيب، عمران (2018). **مقابلة شخصية للإجابة على اسئلة دراسة بعنوان واقع العمل**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006-2017) – دراسة تحليلية.للباحث معاذ العطشان (انظر الملحق رقم"1").

الخطيب، غسان (2009). "**الانقسام الفلسطيني والحوار: دروب متعاكسة**". ندوة سياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 78.

خليفة، محمود (2018). **مقابلة شخصية للإجابة على اسئلة دراسة بعنوان واقع العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006-2017)** للباحث معاذ العطشان (انظر الملحق رقم"1").

رباح، يحيى (2012). "**علامات على الطريق – الانقسام الفلسطيني أكاديميا**". صحيفة "المشرق" الإلكترونية. إنترنت: http://mshreqnews.net/post/1204

الزبيدي، باسم (2016). "**الانقسام الفلسطيني: جذور التشظي ومتطلبات التخطي**". المستقبل العربي، ص 77-90.

الزعنون، سليم (2018). **مقابلة شخصية للإجابة على اسئلة دراسة بعنوان واقع العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006-2017)** – دراسة تحليلية.للباحث معاذ العطشان (انظر الملحق رقم"1").

شعث، عزام (2013). "**بعد ست سنوات: الانقسام الفلسطيني ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية**". سياسات، العدد 34، ص 9-35.

صالح، محسن، ونافع، بشير(2005). "**التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**". مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طومان، أمل عبد الهادي أحمد (2010). **وسائل الإعلام الفلسطيني وأثرها في الانقسام السياسي 2006-2009 م.** (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعات قطاع غزة). رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة الأزهر-غزة.

عبد الحميد، مهند (2013). **"هل من بديل لحل الدولة الفلسطينية؟** ". سياسات، العدد 34، 61-67.

عريقات، صائب (2018). **مقابلة شخصية للإجابة على اسئلة دراسة بعنوان واقع العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006-2017)** للباحث معاذ العطشان (انظر الملحق رقم"1").

عسّاف، أحمد (2018). **مقابلة شخصية للإجابة على اسئلة دراسة بعنوان واقع العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006-2017)** – دراسة تحليلية. للباحث معاذ العطشان (انظر الملحق رقم"1").

علاونة، محمد، حماد، آلاء، البرغوثي، رزان ومجموعة من الباحثين (2014). **"أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة-معالجات قانونية مختارة"**. معهد الحقوق-جامعة بيرزيت.

عمير، ميسون(2012). **النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية - نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجا"**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

عودة، أيمن (2018). **مقابلة شخصية للإجابة على اسئلة دراسة بعنوان واقع العمل**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006-2017) – دراسة تحليلية. للباحث معاذ العطشان (انظر الملحق رقم"1").

عوده، كفاح حرب محمد (2009). **أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجيا وتكتيكيا**. رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، غير منشورة.

فؤاد، وسام (2009). **"حماس من المعارضة إلى السلطة: قراءة في أبعاد التجربة وآفاقها"**. تحرير: عبد المقصود، صلاح وجمعة، محمد، ط 1، مركز الإعلام العربي.

فيصل، نعمان عبد الهادي (2012). **الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الفلسطينية – دراسة مقارنة**. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

قاسم، بلال (2018). **مقابلة شخصية للإجابة على اسئلة دراسة بعنوان واقع العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006-2017)** – دراسة تحليلية. للباحث معاذ العطشان (انظر الملحق رقم"1").

كشاف اصطلاح الفنون (ب. ت.). التأصيل العلمي لمفهوم فقه الواقع. (ب. د. ن.).

اللوح، ذياب (2018). **مقابلة شخصية للإجابة على اسئلة دراسة بعنوانواقع العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة (2006-2017)** – دراسة تحليلية.للباحث معاذ العطشان (انظر الملحق رقم"1").

المدهون، نافذ (2014). **"أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدا سيادة القانون في قطاع غزة – التشريعات الضريبية والجمركية وواقع سيادة القانون في قطاع غزة"**. معهد

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الحقوق، جامعة بير زيت.

مرتجى، زكي رمزي (2014). "**الانقسام الفلسطيني وأثره على التنمية بمحافظات غزة وسبل التغلب عليه**". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات – العدد الرابع والثلاثون (1)، ص 267-306.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2014). "**المصالحة الفلسطينية: دوافعها وآفاقها (تقدير موقف)**". وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، نيسان2014.

معجم المعاني الجامع (2017). متاح (2017/10/24):

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

هلال، جميل (2008). **لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية – عوامل الاستقطاب**. مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت.

ب. المراجع الأجنبية:

Hoigilt, Jacob (2016). **"Fatah from Below: The Clash of Generations in Palestine".** British Journal of Middle Eastern Studies, 43:4, 456-471, DOI: 10.1080/13530194.2015.1116375 Available, 12/10/2017: http://dx.doi.org/10.1080/13530194.2015.1116375

Johannsen, Margret (Coordinator), AbuZayyad, Ziad, El Ouazghari, Karima, Harik, Judith Palmer, Kurz, Anat, and Jamil Rabah (2011). **"The Reconciliation of Hamas and Fatah Smoothing the Way to the Middle East Conference by Contributing to Peace and Security in the Region"**.Academic Peace Orchestra Middle East – Policy Brief No. 3.

O'Connor, Dylan (2016). Palestine analysis: Analysis of the situation

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

in Palestine as of July 2016. CANVAS.

Silverburg, Sanford R. (2013). **"Is a State Divided by Xa "State"? Palestine as an Example".** International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 3 No. 11.

Smith, Ben (2011). **Hamas, Fatah and the Middle East Quartet principles**. International Affairs and Defense Section, House of Commons Library, UK.

United Nations (2017**). Gaza Ten Years Later**. United Nations Country Team in the Occupied Palestinian Territory, UN.

www.manaraa.com

الملحق (1)

ردود واراء الشخصيات القيادية الفلسطينية على أسئلة الباحث اثناء المقابلة والحوار معهم حول موضوع الدراسة والتي تضمنتثلاثة أسئلة مشتركة، وسؤال شخصي يتصل بدور هذه الشخصية أو تلك،

من حيث الموقع، والمهام، والتجربة الشخصية.

الشخصيات التي التقاها الباحث شخصياً، أو حاورها عبر الهاتف، والذين تورد هذه الدراسة إجاباتهم، مرتبة أبجدياً، مع تعريف مختصر بموقع كل منهم:

.1	أحمد عسّاف	رئيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطيني
.2	أيمن عودة	رئيس القائمة العربية المشتركة في الكنيست الإسرائيلي
.3	بلال قاسم	مدير عام دائرة شؤون الوطن المحتل في (م. ت. ف.)، أمين سر المكتب السياسي لجبهة التحرير الفلسطينية، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، نائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية
.4	ذياب اللوح	سفير دولة فلسطين لدى جمهورية مصر العربية
.5	رامي الحمد الله	رئيس الوزراء الفلسطيني الحالي ووزير الداخلية
.6	سليم الزعنون	رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
.7	صائب عريقات	أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون المفاوضات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.8	عزام الأحمد	عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مسؤول ملف المصالحة في حركة فتح، رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي الفلسطيني
.9	عمران الخطيب	عضو المجلس المركزي الفلسطيني، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو المكتب السياسي للجبهة العربية الفلسطينية
.10	غازي حمد	وكيل وزارة الخارجية – قطاع غزة
.11	محمود خليفة	وكيل وزارة الإعلام الفلسطينية، سفير فلسطين في بولندا حاليا
.12	موسى أبو مرزوق	عضو المكتب السياسي، رئيس مكتب العلاقات الدولية والخارجية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"

الأسئلة المشتركة، والتي تم طرحها على جميع الشخصيات، وهي أسئلة الدراسة نفسها:

السؤال الأول: "ما واقع العمل الوطني الفلسطيني في ظلّ الانقسام؛ طبيعته، وأسبابه؟"

السؤال الثاني: "ما مقدرات العمل الوطني الفلسطيني في ضوء المصالحة؛ مؤسساته، ومكوّناته؟"

السؤال الثالث: "ما السيناريوهات المحتَمَلة لمستقبل القضية الفلسطينية في ضوء المستجدات الأخيرة، فلسطينيا، وعربيا، ودوليا، وذلك في حدود حقائق الانقسام، والبحث عن الوفاق؟"

أما السؤال الشخصي، فكان مخصصا لكل شخصية، تبعا لدورها، ومهامها، وموقعها، وتجربتها، كما هو مبيّن في الإجابات عن الأسئلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1)

رأي واجابات معالي السيد أحمد عسّاف

رئيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطيني

مكان المقابلة: الاردن – عمان (مقابلة شخصية)

تاريخ المقابلة: 2018/2/15

اجابة السؤال الأول المشترك:

لا شك أن الانقسام قد أثر سلباً، وبشكل عميق، على مجمل مناحي الحياة للشعب الفلسطيني. ويمكن اختصار ذلك بمقولة: إذا كانت الوحدة قوة، فإن الانقسام والتشرذم ضعف. أما من زاوية الأسباب الحقيقية والعميقة للانقسام، فإن حركة حماس، والتي هي امتداد للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، رفضت منذ تأسيسها عام 1988 مبدأ الشراكة الوطنية، وطرحت نفسها، ولا تزال، بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، بكل فصائها الوطنية.

إن اختلاف النهج والأيدلوجيا بين الوطنية الفلسطينية المتمثلة بالمنظمة وحركة فتح، وبين حماس، التي تعد نفسها جزءاً من الإسلام السياسي في المنطقة والعالم، هو الجذر الحقيقي للانقسام الذي نجم عن انقلاب حركة حماس وميلشياتها المسلحة على الشرعية الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة. ومن انعكاسات هذا الانقلاب، التشكيك المستمر بشرعية الرئيس وبمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد، إضافة إلى ما لحق بالشعب الفلسطيني من مشكلات سياسية واستنزاف اقتصادي واستنزاف للمقدرات، والأهم، أخذ حماس لقطاع غزة رهينة، وفصله عن باقي أجزاء الوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجابة السؤال الثاني المشترك :

إن الوحدة الوطنية هي بالتأكيد أحد أهم الأسس التي تكفل للشعب الفلسطيني تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة في الحرية والاستقلال. والوحدة أيضا هي القادرة على حشد الطاقات ووضع مقدرات الشعب الفلسطيني في خدمة أهدافه. فإذا كان الانقسام هدر للطاقات والمقدرات، واستنزافها في صراعات جانبية، فإن الوحدة والمصالحة الوطنية، هي القادرة على توجيه طاقات الشعب الفلسطيني في مواجهة العدو الرئيسي، ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي، والصهيونية العالمية.

وإذا ما نظرنا إلى الواقع، فإن الانقسام قد عطل، من الناحية العملية، آليات العمل الطبيعية للنظام السياسي الفلسطيني، إضافة إلى امتداد الانقسام إلى عدد من المؤسسات الوطنية الفلسطينية.ومن هنا، فإن الوحدة والمصالحة من شانها إعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، وتستعيد وحدة المؤسسات، الأمر الذي سيؤثر إيجابا على تفعيلها وعملها، لما فيه المصلحة الوطنية الفلسطينية. كما إن النظام الديمقراطي التعددي سيتيح مشاركة سياسية وشعبية في اتخاذ القرار.

اجابة السؤال الثالث المشترك:

تمر القضية الفلسطينية بمنعطف هو الأخطر في تاريخها. ومما يزيد تأثير المتغيرات الجيوسياسية المحيطة بالشعب الفلسطيني، استمرار الانقسام الفلسطيني. فإدارة الرئيس الأمريكي ترامب لم تكن لتتجرأ وتتخذ قرارات وخطوات من شأنها تصفية القضية الفلسطينية، لو لم يكن واقع الانقسام موجوداً، ولو لم يكن واقع الأمه العربية بهذا السوء والتردي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الرد على هذه الهجمة الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، يبدأ بالضرورة بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وإن استمرار الانقسام يمكن استثماره من أولئك الذين يستهدفون الشعب الفلسطيني، ومن المتخاذلين العرب، الذي يحاولون الاختباء خلف الانقسام الفلسطيني، للتحلل من مسؤولياتهم القومية. وإن استعادة الوحدة، وبموازاتها استعادة التضامن العربي، من شأنهما تغيير المعادلات التي سمحت باستباحة القضية الفلسطينية، وتراجع الاهتمام العربي والدولي بها.

اجابة السؤال الشخصي:

كونكم رئيس الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطيني، ما دور الإعلام الخارجي والداخلي الفلسطيني في تعميق الانقسام؟ وما الدور الذي كان، ولا يزال يُفتَرَض بهذا الإعلام القيام به، في سبيل الوحدة الوطنية؟ وما الدور المفترض القيام به مستقبلاً؟

الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية واجها باستمرار ماكينات إعلامية تخدم، بطريقة أو بأخرى، عدوه الرئيسي، دولة الاحتلال الإسرائيلي. لذلك، لم يكن مستغربا، وعلى امتداد الصراع، وجود وسائل إعلام تعمل على تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني. فأحدأهم عناصر نجاح المشروع الصهيوني هو غياب الوحدة الوطنية الفلسطينية. أما بالنسبة لوسائل الإعلام الفلسطينية، فإن خطاب الإعلام الوطني الرسمي، يعمل من موقع المسؤولية الوطنية.إنه خطاب وطني وحدوي يؤكد باستمرار على الوحدة الوطنية كضرورة نضالية وضرورة حياتيه للشعب الفلسطيني. بالمقابل، فإن المتتبع لوسائل الإعلام التي تتحدث باسم حركة حماس، أو المحسوبة عليها، يجد أنها كانت باستمرار تعكس مواقف حماس المعروفة تاريخياً، بعدم تعاطيه مع الشراكة الوطنية، فجاء خطابها الإعلامي انقسامياً، دائم التشكيك بالآخر الفلسطيني، ويعمل في اتجاه واحد،هو تقديم حماس بديلا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفصائلها الوطنية.ويمكن للمتابع أن يلمس أيضاً، ببساطة، تركيز إعلام حماس على المس بقيادة الشعب الفلسطيني أكثر من مسه بالعدو الإسرائيلي، فالمساحة التي يعطيها هذا الإعلام لتخوين وتكفير الآخر الفلسطيني أكثر بكثير من تناول العدو لشعبنا.

كما كان الرئيس محمود عباس، باعتباره رأس الشرعية الوطنية وحامي المشروع الوطني، هدفاً لإعلام حماس، والمسألة ذاتها بما يتعلق بحركة فتح. فبالنسبة لحماس وإعلامها، فإن فتح هي الغريم وليس الشريك الفلسطيني، ومن النادر بل لم يلاحظ، أن هذا الإعلام قد تعامل لمرة واحدة مع فتح ومنظمة التحرير والسلطة الوطنية بطريقة موضوعية بنائه.

إن الخروج من واقع الانقسام يتطلب إعلاماً فلسطينياً يغلب المصلحة الوطنية، ولا يرتهن لأحد، ويعمل من أجل وحدة الشعب الفلسطيني، فالمشكلة مع حماس وإعلامها أنها غالباً ما تعمل لخدمة أجندات خارجية، وتعتبر حلفائها الإقليميين، وجماعة الإخوان الأولوية، والأهم من كل ذلك، أنه بدل أن تجند أي وسيلة إعلام فلسطينية نفسها لخدمة أجندة غير وطنية، أن تجند وسائل الإعلام الفلسطينية نفسها لخدمة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، للدفاع عن حقوقه الوطنية، ومن أجل تلبية طموحاته وأهدافه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2)

رأي سعادة السيد أيمن عودة

رئيس القائمة العربية المشتركة في الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي

مكان المقابلة: الاردن – عمان (مقابلة شخصية)

تاريخ المقابلة: 2018/3/18

الإجابة على السؤال الشخصي:

من واقع تجربتكم، ومعرفتكم بواقع العمل الوطني الفلسطيني:

كيف أثر الانقسام الفلسطيني على أبناء الشعب الفلسطيني في مناطق 48، وما الرسالة التي توجهونها إلى القيادة والفصائل الفلسطينية من أجل إنجاح اتفاق المصالحة الأخير (اتفاق القاهرة 2017).

لقد جاءت الحركات الإسلامية إلى بلادنا بعد فتح السادات للسجون، وتحسن علاقته مع الإخوان المسلمين. وبعد الثورة الإيرانية، وصلت إلى الضفة والقطاع، ومن ثم إلى أراضي ال٤٨. وقد تسللت الطائفية إلى فلسطين بعد الحرب اللبنانية –إلى قرى الجليل. ونحن نتأثر بقضايا الأمة العربية بالعموم. وبالنسبة للقضية الفلسطينية بالخصوص، لا شك أنه، وبعد نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة حركة فتح، لا شك بأنها زادت من شعور الفلسطنة والانتماء الفلسطيني لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل. ولا ننسى مقولة محمود درويش عندما قال: سجِّل أنا عربي، ولم يقل سجِّل أنا فلسطيني. وبعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ فصاعدا، زاد الانتماء الفلسطيني، فنحن نتأثر بقضايا الأمة العربية عموما، ونتأثر بقضايا الشعب الفلسطيني خصوصا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثّر الانقسام الذي حدث علينا بأكثر من مستوى: أولا نحن نتأثر بالقضية الفلسطينية من مفهوم أن كل إمكانية لإنهاء الصراع بحل عادل في صلبه إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. هذا الأمر الذي يحسّن أوضاعنا داخل إسرائيل. فمثلا، في مرحلة أوسلو تحسنت العلاقة بين العرب واليهود، وتحسن الوضع الاقتصادي للمواطنين العرب الفلسطينيين في الداخل الإسرائيلي، بينما في مرحلة بعد الانتفاضة الثانية، ازداد الوضع سوءا، وازدادت القوانين العنصرية، لأنه، وفي نهاية المطاف، ما دام أننا جزء من الشعب الفلسطيني، وما دمنا نحن، رسميا على الأقل، مواطني دولة إسرائيل، فإننا نتأثر بكل حالة تنشأ بين شعبنا الذي ننتمي إليه وطنيا، وبين الدولة التي نحن مواطنين فيها (نحن بين المطرقة والسندان). نحن نتأثر بكل ما يحصل في الضفة والقطاع، وما يحصل يؤثر علينا مباشرة.

أدّى الانقسام الفلسطيني إلى إحباط الناس، لعدم وجود إمكانية حل سلمي للقضية الفلسطينية. وعلى المستوى الأيديولوجي، أدى إلى التنافر بين التيارات الدينية والتيارات العلمانية لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل. وكل هذه الأمور أثرت علينا بشكل سلبي. والآن الانقسام يؤثر علينا سلبا، بخلاف الانتفاضة الأولى التي أثرت علينا بشكل إيجابي، وبخلاف تأسيس منظمة التحرير، وبخلاف خطاب أبو عمار في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، كلها أثرت علينا إيجابا. لقد أثّر الانقسام الفلسطيني علينا سلبا من خلال إبعاد عملية السلام، وثانيا، من خلال تصعيد الخلاف بين الأحزاب الدينية والعلمانية.

إن تأثير المواطن الفلسطيني داخل إسرائيل على إنهاء الانقسام تأثير وطني معنوي، لأن الانقسام أصبح حالة إقليمية، ودول ومصالح تتدخل في هذا الأمر. ولأهمية هذا الموضوع، محمد بركة، رئيس لجنة المتابعة، هو جزء من وفود المصالحة، وجزء من المساهمين في هذا الأمر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورئيس لجنة المتابعة هو شخص مكلف من جانبنا، وهذا يدل على أهمية هذا الملف بالنسبة إلينا، وهناك إجماع لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل بضرورة إنهاء هذا الملف وإتمام المصالحة، وهناك إجماع كامل بين كل التيارات التي تدعو للعمل في هذا الاتجاه. وعندما يكون رئيس لجنة المتابعة شخصا يمثل الإجماع الوطني من الجبهة، والحزب الشيوعي، والتجمع، والحركة الإسلامية الشمالية، والحركة الإسلامية الجنوبية، وكل الأطر الوطنية، وعندما يكون هذا الشخص مكلفا من جانبنا، وهو من يمثلنا، يكون في محل إجماع من كافة الأطر الفلسطينية. ومن هنا، نقول لإخوتنا قادة الفصائل، يجب تذليل كل المصاعب، وتجاوز كل التناقضات الثانوية، في مواجهة التناقض الرئيسي، وهو الاحتلال الإسرائيلي. فكل ما يقال، وإن كان حقيقة، حول محاولات التفرد، وحول سلاح المقاومة، وحول قضية الاقتصاد والموظفين، وحول كل القضايا التي يقال بأن قسما منها صحيح مئة بالمئة، يدعم صحة هذا الأمر، لا يلغي حقيقة أن المطلوب الذي يجب بذل جهد أكبر من أجله هو الوحدة، وهي أكبر من كل هذه التفاصيل، إذ يجب إخضاع كل التناقضات الثانوية، وتوحيد الجهود لإنهاء التناقض الرئيسي، وهو الانقسام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3)

رأي واجابات سعادة السيد بلال قاسم

مدير عام دائرة شؤون الوطن المحتل في (م. ت. ف.)، أمين سر المكتب السياسي لجبهة التحرير الفلسطينية، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، نائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية

مكان المقابلة: الاردن – عمان (مقابلة شخصية)

تاريخ المقابلة: 2018/2/7

إجابة السؤال الأول المشترك:

تعيش ساحة العمل الوطني الفلسطيني منذ أكثر من عشر سنوات على الانقسام البغيض الذي ضرب جذور الوحدةالوطنية الفلسطينية، التي تمثلت بوحدة العمل الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي وحيد معترف به فلسطينيا أولا، وكذلك على الصعيد العربي والإسلامي والدولي، والمنظمات الدولية، وأهمها الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها، وكذلك اتحاد البرلمان الدولي، والجمعيات البرلمانية المنتشرة في العالم، حيث يعترف بالمجلس الوطني كبرلمان للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. لكن واقع العمل الوطني الفلسطيني يعيش حالة من أصعب الحالات التي مرت في تاريخ العمل الوطني الفلسطيني، بسبب الانقسام الداخلي، والذي جاء بفعل الانقلاب العسكري الحمساوي، وسيطرة حماس على قطاع غزه منذ أكثر من عشر سنوات، وهذا ما شكل حالة انسداد في مسار العمل الوطني التحرري الفلسطيني، ترافق مع جمود مسار التسوية السياسية والمفاوضات من جهة، وكذلك تعطل مسار المقاومة المسلحة، من جهة أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هنا، تجري المحاولات منذ توقيع اتفاق القاهرة 4\5\2011 بين كافة فصائل العمل الوطني والإسلامي الفلسطيني، وبمشاركة الشخصيات المستقلة، للخروج من أزمه الانقسام، والبحث الجاد عن رؤى مستقبلية للتوحيد بين كافة القوى، من خلال الالتزام بما ورد في وثيقة الاتفاق الوطني الفلسطيني، بحيث يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية تشرف على كافة الأوضاع في الضفة وغزة، وتدعو كذلك لانتخابات تشريعية ومجلس وطني ورئاسية، ونتائج الانتخابات هي التي ستقرر طبيعة القوى التي أفرزتها الانتخابات، وبرنامج العمل الوطني للمرحلة القادمة. ودون ذلك، سيبقى الانقسام يلقي بضلاله السوداء على المشروع الوطني الفلسطيني.

اجابة السؤال الثاني المشترك:

بتحقيق المصالحة،المقدرات كبيرة وواعدة، وهي كما ذكرنا، تشكيل قيادة وطنية فلسطينية منتخبة تفرزها الانتخابات التشريعية، والمجلس الوطني، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد، كإطار وحدوي ديمقراطي، يمثل الجبهة العريضة للحركة الوطنية الفلسطينية، ويضم الجميع، ويشكل الكل الوطني الفلسطيني بكامل أطيافه وألوانه،استنادا إلى برنامج سياسي وطني شامل متفق عليه، وهذا ما تم ذكره في وثيقة الاتفاق الوطني (اتفاق المصالحة)، ومؤسساته هي مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية: *المجلس الوطني الفلسطيني/برلمان الشعب الفلسطيني. *الصندوق القومي الفلسطيني. *السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي من الأساس تشكلت بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني عام 1993 لتكون أحد أذرع العمل الفلسطيني في الداخل الفلسطيني. *إعادة إحياء مؤسسات (م. ت. ف.) التي تم تعطيلها بفعل اتفاق أوسلو، وكذلك بفعل الانقسام، لتعود لتمارس عملها الموكل لها كقيادة يومية وعملية للشعب الفلسطيني، لتحقيق حلمه في التحرير والعودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجابة السؤال الثالث المشترك:

من خلال الاتفاق الأخير الذي وقع في أكتوبر بين حماس وفتح، وبدء العمل البطيء حقيقة، لكن المهم، على طريق إنهاء الانقسام، من خلال محاولات تمكين الحكومة الفلسطينية لتسلم مهماتها كاملة في قطاع غزة، وكذلك اللقاءات التي جرت في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر بين كافة الفصائل الفلسطينية، وبرعاية مصرية، تبدو آفاق إمكانية إنهاء الانقسام تجري ببطء، نتيجة تعنت قيادة حماس في تسليم الحكومة الوطنية، حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، لكافة مهماتها. من هنا نستطيع أن نؤكد أنهناك ضغطا شعبيا فلسطينيا من أجل إنهاء الانقسام لدى كل الشعب الفلسطيني، وفي غزة تحديدا، نتيجة ما يعانيه وما عاناه نتيجة الانقسام الأسود، وكذلك ما تبعه من حروب وعدوان إسرائيلي متكرر على قطاع غزة وحصار مستمر.

وفق هذا الوضع، لابد من الاستمرار في العمل لتحقيق المصالحة الوطنية، وصولا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على تسيير الأمور الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكافة نواحي الحياة المدنية، وتنطلق بعدها الانتخابات التشريعية، والرئاسية، وانتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد. ونستطيع أن نقول إن مسيرة العمل الوطني الفلسطيني التحرري مستمرة وصولا إلى تحقيق أهداف شعبنا في التحرر والاستقلال والعودة.

اجابة السؤال الشخصي:

ما أثر الانقسام الفلسطيني على التمثيل البرلماني الفلسطيني وذلك من موقعكم كعضو في المجلس الوطني والاتحاد البرلماني الدولي ونائب لرئيس الجمعية البرلمانية لدول البحر الأبيض المتوسط؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقيقة أنه بعد فوز حركة حماس بالأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، وتشكيلها لحكومة فلسطينية حمساوية ذات لون واحد، حاولت أن تتغول على المجلس الوطني الفلسطيني، من خلال علاقاتها الإسلاميةوالعربية، وطرحت نفسها كبديل للمجلس الوطني الفلسطيني. ولأن هذا خطأ في الأساس، حيث إن المجلس التشريعي والسلطة الفلسطينية شكلت بقرار من المجلس الوطني الفلسطيني عبر المجلس المركزي الفلسطيني عام 1993 بعد توقيع اتفاق أوسلو، وحيث إن المجلس التشريعي يمثل فقط 30 بالمئة من مجموع الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، بينما المجلس الوطني الفلسطيني يمثل كافة أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، بكافة شرائحهم النضالية، مناضلين وقوات ومنظمات شعبية وفصائل عمل وطني، من هنا، لم تنجح حماس عبر ممثليها في المجلس بأن تأخذ التمثيل الفلسطيني، رغم كل الدعم الذي تلقته من دول عربية وإسلامية، للأسف، وأيضا من دول مثل بريطانيا وأميركا وأتباعها، ومن يرتبطون بعلاقة مباشرة مع الإخوان المسلمين. وجاء الانقلاب الحمساوي العسكري ليقضي على أي إمكانية لهم في التمثيل، لأن انقلابهم كان انقلابا على حكومتهم، وعلى الديمقراطية الفلسطينية. ومنهنا، وبالرغم مما جاء، إلا أننا استطعنا أن نستمر بعملنا كمجلس وطني فلسطيني، كبرلمان للشعب الفلسطيني، رغم الظلال السوداء التي عكسها هذا الانقسام الأسود البغيض والغريب عن ثقافتنا الوطنية الديمقراطية التحررية التي وضعها الزعيم الخالد ياسر عرفات ديمقراطية حتى في غابة البنادق. وما زال المجلس الوطني يحتل العديد من المواقع البرلمانية على الصعيد الدولي والعربي والجمعيات البرلمانية المختصة كبرلمان للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(4)

رأي واجابات سعادة السفير ذياب اللوح

سفير دولة فلسطين لدى جمهورية مصر العربية /مندوب دولة فلسطين في جامعة الدول العربية

مكان المقابلة: الاردن – عمان (مقابلة شخصية)

تاريخ المقابلة: 2018/3/16

اجابة السؤال الاول المشترك:

العمل الوطني الفلسطيني هو حالة من التحدي التي يعيشها كل فلسطيني مؤمن بقضيته وبحقه في العيش بحرية وفي دولة مستقلة. لذلك، نجد أن هذا العمل، وإن تعددت أشكاله ووسائله المتغيرة بتغير الظروف المحيطة، إلاأنه يبقى عقيدة راسخة في الأذهان والوجدان، متراكمة ومتواصلة، للوصول إلى الغاية الأسمى، ألا وهي الحرية.

ومن هنا، فإن طبيعة العمل الوطني، تجمع بين طياتها الفعل المقاوم، بوسائله المختلفة، وفي مراحله المختلفة أيضا. وحالة ترتيب الوضع الداخلي، تضمن تماسك الجبهة الداخلية الفلسطينية، التي لا يزال الاحتلال يحاول تفتيتها، ويزرع بذور الفتنة بين أفراد المجتمع. وقد لمسنا الكثير من أشكال العمل الوطني الفلسطيني التي شاركت فيها كافة فصائل العمل الوطني، وبرز العمل الاجتماعي لخلق حالة من التكاتف الداخلي، وقد وجدنا ذلك إبان الانتفاضة الأولى عام 1987، وما تلاها من مراحل نضالية في تاريخ الشعب الفلسطيني، وانعكس إيجابا على فرص تعزيز الوحدة الوطنية، والانطلاق وفق رؤية فلسطينية متكاملة، حملتها القيادة الفلسطينية إلى كافة أرجاء المعمورة. ولكن، وخلال فترة محددة تمثلت في فترة الانقسام الفلسطيني، تم ضرب وحدة البنيان الاجتماعي الفلسطيني، ووحدة الصف التي استمرت لأكثر من 10 سنوات متواصلة، مما أدى إلى وجود حالة من الاختلاف على الوسيلة والهدف في الكثير من المواقف. ولذلك نعتبر أن تلك الفترة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي فترة عصيبة في تاريخ شعبنا الفلسطيني، لأن تشتيت العمل الوطني ووحدة الحال، وتفتيتهما، أديا إلى حالة من التفرد الذي مارسته إسرائيل، في الضفة والقدس وقطاع غزة، فكانت إسرائيل هي المستفيدة من حالة الانقسام، وحاولت استغلال تلك المرحلة إلى أبعد الحدود، بزيادة الاستيطان، والتهرب من أي التزامات تترتب عليها، بحجة عدم وجود شريك فلسطيني يمثل الكل الفلسطيني.وجاء كل ذلك في مرحلة اتسم فيها العمل الوطني الفلسطيني بمواجهة دبلوماسية مع إسرائيل في الأروقة الدولية، استطاعت خلالها القيادة الفلسطينية والسيد الرئيس محمود عباس – رئيس دولة فلسطين، تحقيق العديد من الانتصارات والإنجازات على الصعيد الدولي، مما أدى إلى كسب التأييد الدولي للحق والموقف الفلسطيني.

وهنا، يجب ألا تغيب عنأحد المتغيرات الدولية التي مر بها العالم، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر من عام (2001)، وما تلا ذلك من ثورات أُسميت بثورات "الربيع العربي"، وانشغال المنطقة بأسرها بقضاياها الداخلية، مما أثر سلبا على مكانة القضية الفلسطينية وأولويتها. ولكن، استطاعت القيادة الفلسطينية الخروج من تلك الظروف، بإعادة القضية إلى الطاولة الدولية بأكثر قوة وحضور مما سبق. وهذا سُجل للرئيس محمود عباس، الذي أدار هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ قضيتنا بحكمة وذكاء سياسي.وحافظ على حضور القضية، رغم تلك التحديات القائمة، بالإضافة إلى التحدي الداخلي المتمثل بالانقسام، ومحاولة فصل الوطن بشطريه عن بعضهما البعض.

اجابة السؤال الثاني المشترك:

مقدرات العمل الوطني في ضوء المصالحة الوطنية تكون كبيرة، وخاصة ونحن نتحدث عن وحدة حال تتمثل في إطار الموقف الفلسطيني، في ظل قيادة شرعية واحدة ممثلة للشعب الفلسطيني، ألا وهي منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك في إطار مؤسسات تشريعية وتنفيذية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقضائية قادرة على صياغة موقف فلسطيني وطني يواجه التحديات على مختلف أشكالها، سواء السياسية أوالاجتماعية أوالاقتصادية. ولكي نصل إلى حالة من التوافق، يلزم وجود استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة، وحالة من وحدة البرنامج والموقف في كافة القضايا الوطنية.

ومن هنا تأتي الدعوات المتكررة لتجديد الشرعيات على مختلف أشكالها، سواء الخاصة بمنظمة التحرير، أو السلطة الوطنية، لأجل صياغة موقف موحد يمثل الكل الفلسطيني. وهناك جهود تبذل في هذا الاتجاه، خاصة في عمليات التحضير لعقد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي يضم الكل الفلسطيني.

ولذلك، كان لابد من التحضير السريع لعقد المجلس الوطني الفلسطيني، لاختيار أعضاء اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي الفلسطيني، وسيبقى الباب مفتوحا لكل من يرغب في الدخول إلى صفوف المنظمة، خاصة بما اكتسبته المنظمة من مكانة سياسية دولية جديدة، بعد الاعتراف بفلسطين دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012 وفق القرار الأممي رقم 2012/67/19، والذي اعتبر اللجنة التنفيذية للمنظمة حكومة فلسطين، والمجلس الوطني الفلسطيني برلمان الشعب الفلسطيني. وبذلك، فإن هذه المؤسسة بحاجة دائما إلى أن تكون جامعة وشاملة للكل الفلسطيني.

وعلى الجانب الآخر، فإنه من الأهمية بمكان إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية على صعيد السلطة الفلسطينية، إعمالاً للديمقراطية قولاً وعملاً، وتعزيزاً لمبدأ تداول السلطة بشكل ديمقراطي وسلمي، وحماية المؤسسة الفلسطينية، وتأكيد دورها الريادي في بناء المجتمع الفلسطيني، وتحقيق أفضل مستويات التنمية. وبناء على ما تقدم، فإن العمل الوطني الفلسطيني سيكون في أروع صوره وأشكاله وإنجازاته حال تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، بما يعود بالنفع على الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجابة السؤال الثالث المشترك:

فلسطينيا: هناك جهود تُبذل لطي صفحة الانقسام وإنهائه، واستعادة الوحدة الوطنية، لما لذلك من أثر إيجابي على مستقبل القضية الفلسطينية، ومواجهة التحديات القادمة والمحيطة بالشعب الفلسطيني وقضيته. ولذلك، فإن المصالحة هي خيار استراتيجي لايمكن التنازل عنه أو التراجع قيد أنملة عن تحقيقه، لضرورة ذهاب الكل الفلسطيني برؤية وطنية موحدة، ففي ظل عدم الاختلاف في الرؤى حول دولة على حدود الرابع من حزيران 1967، فلا خلاف هناك، مما يتطلب أن يلتزم الجميع بمرجعية وطنية واحدة وقانونية شاملة تؤدي إلى حالة من الديمقراطية، وعلى أثرها، يكون اختيار الشعب هو الأساس.ومن هنا، لابد من إعلاء المصلحة الوطنية وتقديمها على أي مصالح حزبية أو خاصة، لأن الظروف لا تحتمل أي مناورات مستقبلية. وهي فرصة سانحة الآن لتحقيق المصالحة، في ظل ما يُبذل من جهود، الأمر الذي سيعود بالإيجاب على القضية والشعب الفلسطيني، ويعزز القدرة على مواجهة التحديات القائمة، وخاصة المشاريع التي تنتقص من الحقوق والثوابت الفلسطينية.

عربيا: هناك حالة من التشاور والتوافق الدائم والمستمر مع الأشقاء العرب. ودائما تتقاطع الرؤية الفلسطينية مع الرؤية العربية، ويكون الموقف موحدا، باعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب المركزية. لذا، سيستمر الدعم والجهد العربي لصالح القضية الفلسطينية، ولا يمكن أن يتم التخلي عن حقوق الشعب الفلسطيني، وهذا ما يتم لمسه خلال اللقاءات، وما يصدر من قرارات عن القمم العربية واجتماعات وزراء الخارجية العرب، لأن حالة التنسيق على أعلى المستويات تجري مع الأشقاء العرب، ويبقى الموقف العربي ثابتا وصلبا، وخاصة في قضية القدس، بعد قرار الرئيس ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة أمريكا من تل أبيب إلى القدس، وهناك جهود تُبذل من كافة الأشقاء العرب لمساندة الموقف الفلسطيني، ولا تزال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضية الفلسطينية تتصدر جدول أعمال أي لقاء عربي، باعتبار أن العمق العربي يمثل المجال الحيوي والاستراتيجي للتحرك السياسي والدبلوماسي والقانوني الفلسطيني في هذه المرحلة التاريخية.

دوليا: العمل الفلسطيني على الصعيد الدولي متقدم جدا، خاصة بعد أن عُزلت دولة الاحتلال أكثر من مرة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فاستطاعت فلسطين أن تحصل على عضوية غير كاملة، بتصويت أكثر من 138 دولة، ورُفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة، وكانت هناك موجة من الاعترافات الدولية والبرلمانية بالدولة الفلسطينية. واستمر الجهد الفلسطيني بالانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والمؤسسات الدولية، وآخرها كان منظمة الإنتربول الدولي، وما صدر من قرارات لصالح القضية الفلسطينية في مجلس الأمن، وآخره القرار 2334، وقرارات منظمة اليونسكو، وكذلك ما شهدته جلسات مجلس الأمن اعتراضا على القرار الأميركي الخاص بالقدس، وتصويت 14 دولة لصالح القرار العربي الرافض لقرار الرئيس الأمريكي ترامب، وانعزال الولايات المتحدة الأميركية. وكذلك في الجمعية العامة، كان تصويت 129 دولة، وبقاء الولايات المتحدة وإسرائيل ومعها 5 دول أخرى، رغم الابتزاز السياسي والمادي الذي مارسته مندوبة الولايات المتحدة، وفشلت، مما يعني أن الموقف الفلسطيني متقدم جدا، وخاصة بعد خطاب الرئيس محمود عباس في مجلس الأمن الدولي في 20 شباط/فبراير 2018، وكل تلك المؤشرات تتحدث عن حضور لافت، وحالة من التضامن مع القضية الفلسطينية، وانتهاء عهد التضليل والخداع الإسرائيلي.

ولتقوية الموقف الفلسطيني عربياً ودولياً، لابد من إنجاز الوحدة الوطنية وتحقيقها، وإنهاء الانقسام، ووضع الواقع الفلسطيني على أعتاب مرحلة جديدة من الوئام والعمل الوطني والسياسي المشترك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجابة السؤال الشخصي:

ما الاثار الايجابية المتوقعة لاهل قطاع غزة في حالة انهاء الانقسام وانجاح المصالحة؟

إن الآثار الإيجابية المتوقعة لأهل قطاع غزة في حالة إنهاء الانقسام وإنجاح المصالحة كثيرة، لأن الأمر سيعيد سياسيا وحدة الوطن الجغرافية والإدارية والقانونية والسياسية، بما يعود بالنفع على الجميع. وكذلك، ستكون حالة المصالحة دافعا للمطالبة بإنهاء الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة من جانب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، والبدء بمعالجة تراكمات وسلبيات اكثر من 10 أعوام من الانقسام، بما خلفته من آثار كارثية، إضافة لما خلفته أربعة حروب شنتها إسرائيل على قطاع غزة، وخاصة الأزمات الكبرى المتمثلة بأزمة الكهرباء والتنقل، ومعالجة الوضع البيئي والصحي، وتضميد جراح أبناء قطاع غزة، وإعادة الروح لهم، في ظل معاناتهم المتواصلة والمتكررة، والعمل على تحسين الظروف الحياتية والمعيشية والاقتصادية، وتقديم الخدمات الأساسية بشكل أفضل، بما يتناسب مع تطورات الحياة، والاحتياجات المتزايدة للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة.

أما عن الآثار السلبية فهي خطيرة وكارثية؛ لأنه لا يجوز وضع أكثر من 2 مليون مواطن في سجن كبير، في ظل حالة من الفقر والجوع والبطالة والأمراض والتلوث البيئي، وانعدام أبسط الخدمات الإنسانية، مما يعني استمرار المعاناة، وتَواصل حالات الانتحار والهجرة، واستمرار الانقسام السياسي الفلسطيني تترتب عليه من أوضاع كارثية، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(5)

رأي واجابات دولة الدكتور رامي الحمد الله

رئيس الوزراء ووزير الداخلية الفلسطيني

مكان المقابلة: مراسلة عبر البريد الالكتروني

تاريخ المقابلة: 2018/3/16

إجابة السؤال الأول المشترك:

لايختلف اثنان على أن العمل الوطني الفلسطيني شهد تراجعا كبيرا منذ بداية أحداث الانقسام قبل نحو 11 عاما، وقد أرخى هذا التراجع بظلاله على القضية الفلسطينية، التي تراجع الاهتمام بها دوليا، وبالتأكيد، لولا هذا التراجع، لما وصلنا إلى هذه المرحلة الخطيرة، والتي باتت تستهدف تهويد القدس، وضم الضفة بشكل علني، ومحاولات إقامة دويلة في غزة، وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية

لكن إذا ما أردنا أن نشخّص الأمور بصورتها الحقيقية، فيمكن القول إن حكومة الوفاق الوطني هي الفعل الوحيد للعمل الوطني الفلسطيني على الأرض منذ بداية أحداث الانقسام. فهي الجسم أو الهيئة الوحيدة المتفق عليها، والتي تمارس دورها على الأرض في تسيير حياة الفلسطينيين ومتابعة شؤونهم منذ بداية الانقسام. ولعل هذا يلفت النظر إلى أن الانقسام اختصر العمل الوطني من نضال من أجل القضية إلى، نضال من جل تعزيز صمود الناس، وإنعاش وجودهم وبقائهم على الأرض الفلسطينية، رغم كل الصعوبات التي يواجهونها يوميا في الضفة وغزة.

ومما لا شك فيه أنّ عمل حكومة الوفاق لا يسير بالشكل المطلوب، بسبب سيطرة حركة حماس على مفاصل المؤسسات في القطاع، وأهمها المؤسسة الأمنية والشُرطية. وهذا من أهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب ضعف العمل الوطني الفلسطيني، بحيث، لو كان للحكومة حرية العمل في القطاع، لتجاوزنا مرحلة تمكين المواطن وتثبيته، إلى مرحلة العمل التنموي الدائم لخلق مؤسسات دولة قادرة على حماية القضية الفلسطينية من مخططات التصفية التي تتعرض لها.

اجابة السؤال الثاني المشترك:

في الحقيقة،إن الشعب الفلسطيني بعد 11 عاما من الانقسام،وفي ضوء تفشي الاستيطان وانتشاره في الضفة الغربية بصورة خانقة وغير محتملة،وأمام الحصار المفروض على قطاع غزة،وحالة الدمار الكبيرة التي يعانيها القطاع نتيجة تراكم المشكلات الاقتصادية وآثار الحروب الثلاث،وبطء سير عملية الإعمار، بفعل تهرب بعض الدول من مسؤولياتها والتزاماتها،في ضوء هذا الوضع القائم، لم يعد لدى العمل الوطني الفلسطيني مقدرات حقيقية سوى التمسك بالمصالحة، وتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة إحياء مؤسساتها، والسير خلف خطوات الرئيس أبومازن في التوجه للمؤسسات الدولية،والمضي في تصعيد المقاومة الشعبية، كخيار استراتيجي لمواجهة الاحتلال، وكل هذا يعتمد على صمود المواطن الفلسطيني ودعمه لقيادته في توجهاتها. أما مؤسسات العمل الوطني، فتتمثل بالبنية الأساسية للدولة التي أقامتها وأدارتها الحكومات المتعاقبة، وخططت حكومتنا للأعوام الخمسة القادمة، ضمن أجندة سياسات وطنية تم بناؤها على درجة عالية من الكفاءة.

مكونات العمل الوطني تعتمد على الفصائل الفلسطينية، التي يجب أن تكون داعمًا لمؤسسات الدولة التي ترزح تحت احتلال لا يرُوق له رؤية مؤسسات الدولة شاخصة أمامه وحقيقية. نحن نستطيع التحول نحو دولة في غضون 24 ساعة،وفقط يلزم انسحاب الاحتلال، وإنهاء الاحتلال بشكل نهائي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجابة السؤال الثالث المشترك :

هناك بعض الجهات التي تريد إنهاء القضية الفلسطينية، بدولة فلسطينية محدودة السلطة ومنزوعة السلاح في الضفة، ودولة أخرى مشوهة الملامح في غزة، وتوطين اللاجئين. ويمكن القول إن القضية الفلسطينية تمر بأخطر مراحلها على الإطلاق، نتيجة الظروف والمتغيرات الدولية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. لكننا نؤكد أن المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام خيار لا رجعة فيه، فوحدة الشعب الفلسطيني هي الحصن المنيع والسد الذي ستتكسر أمامه كل المؤامرات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية وإنهائها إلى الأبد.القناعة الوحيدة هي إنهاء الانقسام، وأن يكون ضمن الثوابت الفلسطينية ودون أي تدخلات أو إملاءات خارجية.

السؤال الشخصي، من واقع تجربتكم، ومعرفتكم بواقع العمل الوطني الفلسطيني:

من واقع رئاستكم لحكومة الوفاق الوطني الفلسطينية، وفي ضوء مستجدات المصالحة الفلسطينية، ما أهم المعوقات التي واجهتها حكومتكم في تنفيذ اتفاق المصالحة الأخير (اتفاق القاهرة 2017)؟ وما هي في تقدير دولتكم، الحلول المقترحة في مواجهة العقبات القائمة للوصول إلى تنفيذ هذا الاتفاق؟

أهم المعيقات هي سيطر حركة حماس على مفاصل المؤسسات في قطاع غزة، وعدم رغبتها بتمكين الحكومة من ممارسة عملها. ما تطلبه الحكومة هو أن يعمل الوزير في قطاع غزة كما يعمل في الضفة.الحلول بيد حركة حماس. تمكين الحكومة يحتاج إلى قرار بفك سيطرتها على قطاع غزة، وبالتالي تمكين الحكومة من العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(6)

معالي السيد سليم الزعنون

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

مكان المقابلة: الاردن – عمان (مقابلة شخصية)

تاريخ المقابلة: 2018/3/2

راي وإجابات معالي السيد سليم الزعنون:

منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثمّ عقد مجلس أول وطني فلسطيني، برزت الهوية الفلسطينية التي حاول الاستعمار وأذنابه طمسها ...، وتبلورت أكثر عندما اشتد عود الثورة الفلسطينية المسلحة، التي أطلقتها حركة "فتح" وقادتها في العام 1965م.

تطور العمل الوطني الفلسطيني وتقدم على كل المستويات الفلسطينية والعربية والدولية، واعترف العرب والعالم بقضية الشعب الفلسطيني، وبضرورة قيام دولة فلسطينية على أرضه وعاصمتها القدس، وأصبحت فلسطين عضواً كامل العضوية في الجامعة العربية، وتمثلت في الهيئات الإسلامية والدولية: دول عدم الانحياز، القمة الإفريقية، مجلس التعاون الإسلامي، ثم بصفة مراقب في هيئة الأمم المتحدة التي نسعى للعضوية الكاملة فيها. تمّ ذلك كله على مدار عشرات السنين من النضال والكفاح، سواء منه المسلح أو السياسي أو الدبلوماسي.

وفي السنوات الأخيرة من هذا النضال، ظهرت على ساحتنا تنظيمات جديدة حملت راية الإسلام، وفرضت وجودها على الساحة الفلسطينية. وكان لا بد أن تعمل منظمة التحرير الفلسطينية على استيعاب هؤلاء في الهيكلية التنظيمية للمنظمة ومؤسساتها، وبالخصوص منها المجلس الوطني الفلسطيني، خاصة وان إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد اتفاق المبادئ الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم في أوسلو، فرض على الجميع الدخول في انتخابات عامة للرئاسة وللمجلس التشريعي لهذه السلطة، أوجبت دخول "حماس"، التي كان لها أهداف وتطلعات تبدو في كثير من الأحيان مخالفة ومعارضة لتوجهات (م.ت.ف.)، إلى أن حصل الانقسام الكبير في العام 2007م، واستولت حماس على السلطة في قطاع غزة، مما أربك العمل الوطني الفلسطيني، على مختلف الصعد، وأثّر سلبياً عليه.وما زلنا نعاني من ذلك حتى اليوم، حيث تعارضت وجهات النظر في الساحة الفلسطينية، وتعارضت البرامج السياسية لكل من السلطة الوطنية الفلسطينية وحركتي حماس والجهاد.

إلى أن جاء التغيير في الفترة الأخيرة، عندما أصدرت حماس وثيقة سياسية جديدة تعترف فيها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس.وهذا، بالتالي، نقلنا إلى عقد اتفاقات عدة في الدوحة والرياض وصنعاء والقاهرة، ونعمل على تطبيقها برعاية مصرية، لعودة اللحمة ما بين الضفة والقطاع، في ضوء المستجدات على الساحة الدولية، خاصة بعد اعتراف رئيس الإدارة الأميركية الجديدة، السيد ترامب، بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس. تم تداعت القيادة إلى عقد المجلس المركزي الفلسطيني لمواجهة هذه الهجمة الجديدة على القضية الفلسطينية، وتمّ دعوة حماس والجهاد للمشاركة في دورة المجلس للخروج بقرارات وتوصيات جماعية. وبعد أن أبدت حماس ليونة وتوجهاً للمشاركة في هذه الدورة، إلا أنها في اللحظات الأخيرة تراجعت للأسف الشديد، وما زالت القيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس تعمل جاهدة لإنهاء هذا الانقسام البغيض، الذي وصفه البعض بأنه النكبة الثانية للشعب الفلسطيني بعد نكبة العام 1948، وذلك بجهود مشكورة من الشقيقة مصر العربية، حتى نواجه السيناريوهات المحتملة التي تواجه القضية الفلسطينية في ضوء المستجدات الأخيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيناريوهات:

من ضمن هذه السيناريوهات إقامة دولة بحدود مؤقته في كل من الضفة والقطاع، تربطهما طريق مسيطر عليه من الاحتلال، وهذا ما رفضته القيادة الفلسطينية وكل فصائل العمل الوطني الفلسطيني.

وسيناريو آخر بتوسيع قطاع غزة ليمتد إلى جزء من صحراء سيناء، وتشكيل دولة فلسطينية فوقه، دون الضفة الغربية، وتمّ رفضه رفضاً باتاً، وسيناريو يعمل على إنشاء كانتونات مقطعة في أنحاء الضفة العربية.

وكل هذه السيناريوهات تقاومها السلطة الوطنية الفلسطينية بكل الوسائل. وأعلن رئيس السلطة محمود عباس أن أحدا لا يستطيع أن يفرض أو يملي علينا ما يريد. وأننا ماضون على طريق إنشاء دولتنا الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، على حدود الرابع من حزيران من العام 1967، وأننا ثابتون ومتجذّرون في أرضنا، ولن تستطيع أي قوة أن تنزعنا من أرضنا التي سنقيم عليها دولتنا المستقلة، ومعنا العالم كله. ظهر ذلك في تصويت (14) دولة في مجلس الأمن، وأكثر من مائة دولة في هيئة الأمم المتحدة. وهذا يتطلب منا الإسراع في إنجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية لنقيم دولتنا المستقلة بعاصمتها القدس الشريف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(7)

معالي الدكتور صائب عريقات

أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون المفاوضات

مكان المقابلة: الاردن – عمان (مقابلة شخصية)

تاريخ المقابلة: 2018/3/25

رأي وأجابات معالي الدكتور صائب عريقات

اجابة السؤال الاول المشترك:

أثّر الانقسام بشكل استراتيجي وسلبي على واقع العمل الوطني والمشروع الوطني الفلسطيني برمّته، بما فيها العلاقات والمفاهيم وأشكال العمل السائدة في السياسة الفلسطينية، وازداد تعقيداً عندما بدأ يمس بشكل مباشر البنى الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك أثر على شكل نضالنا الوطني أمام العالم والذي أثر بشكل أو بآخر على التأييد الدولي للقضية الفلسطينية بطريقة أصبحت تشكل حالة تهديد حقيقية على المشروع الوطني. ولعل أهم أسبابه هو رفض الشراكة الوطنية والاتفاق على رؤية وطنية جامعة توحد الجميع تحت مظلة منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتسمو بالمشترك الوطني العام على الفئوية والحزبية والتفرد بالقرار. إلا أن منظمة التحرير كرست التعددية السياسية والشراكة السياسية ودعت من أجل ذلك إلى العودة إلى إرادة الشعب من خلال انتخابات حرة ونزيهة ونبذ تعدد السلطات. فمن المفترض حماية المشروع الوطني في ظل هذه الظروف العصيبة واستقلالية قراره من أية تدخلات خارجية تحرفه عن وجهته، وتحمل المسؤوليات المشتركة باعتبارها مسؤولية وطنية تاريخية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجابة السؤال الثاني المشترك:

لدى ترسيخ أسس المصالحة الوطنية الشاملة سيسهم ذلك في تعزيز العلاقات الداخلية وتوفير ضمانات ملموسة للخروج من حالة الشلل السياسي، ورفع مقدرات العمل الوطني بما يشمل العمل السياسي والمؤسسي والمجتمعي وغيرها، ويعني تعزيز الشراكة الوطنية في مواجهة التحديات الخارجية وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلي، فتمتين الجبهة الداخلية يعني ضمانة قوة وصلابة الموقف الفلسطيني الموحد في ظل التحولات والتغيرات الإقليمية والدولية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتجديد مؤسسته الوطنية وترسيخ دولته الديمقراطية واستكمال بناء مؤسساتها، وتعزيز سيادة القانون وتوافقه مع القوانين والشرعية الدولية.

اجابة السؤال الثالث المشترك:

طالما استمر الانقسام، ستبقى السيناريوهات المطروحة تصب في عكس المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، خاصة في ظل المستجدات الإقليمية والدولية، فالمخطط الإسرائيلي المدعوم كلياً من الإدارة الأميركية يهدد القضية الفلسطينية، ويسعى إلى تصفيتها، وقد بدأت إسرائيل العمل على تنفيذه من خلال سلخ قطاع غزة عن محيطه الفلسطيني بشكل نهائي، ومحاولة إلقاء مسؤوليته على جمهورية مصر العربية، وتسعى بعد إسقاط قضيتي القدس واللاجئين عن الطاولة إلى استكمال ضم الضفة الغربية، والاحتفاظ بوجودها في منطقة الأغوار، والسيطرة على المعابر والحدود إضافة إلى بسط سيطرتها الأمنية العليا على الطرق الرئيسية، وفي نهاية المطاف، تعزيز نظام دولة واحدة بنظامين، الأبارتهايد، وبذلك تكون قضت نهائياً على حل الدولتين. يترافق ذلك مع خطة أميركية داعمة للاحتلال تهدف تغيير قواعد عملية السلام وإلغاء جميع المرجعيات وقرارات الشرعية الدولية وإلغاء الاتفاقات الموقعة، واستبدال المفاوضات بالإملاءات، وفرض الحل أو السلام الإقليمي والاقتصادي وفقاً لرؤية نتنياهو وحكومته. وهكذا، تحارب حكومة الاحتلال إنهاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانقسام وتحقيق المصالحة، وتحارب الخطوات التي يقوم بها الرئيس والقيادة الفلسطينية لتحقيق المصالحة. ولذلك يتحتم علينا مساعدة أنفسنا، وأن تعود حركة حماس إلى الشرعية، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تولي مهامها وتحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، وثم إجراء الانتخابات العامة، وعقد المجلس الوطني الفلسطيني بما لا يتجاوز نهاية عام 2018، وذلك لتحقيق الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبرنامجها، والعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية، تعزيزاً للشراكة السياسية، ووحدة النظام السياسي الفلسطيني.

اجابة السؤال الشخصي:

من واقع تجربتكم ومعرفتكم بواقع العمل الوطني الفلسطيني، وإدارتكم ملف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي سنوات عديدة وكنتم كبير المفاوضين، إلى جانب كونكم عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كيف أثّر الانقسام الفلسطيني على قوة الوفد الفلسطيني في تلك السلسلة من جلسات التفاوض؟

تعمدت سلطة الاحتلال إلقاء اللوم على الجانب الفلسطيني في جميع جلسات التفاوض قبل الانقسام وبعده، وبخصوص ما بعد الانقسام، فقد تحولت الذريعة التي كان يستخدمها الإسرائيليون –عندما تولت حركة حماس الحكم بعد انتخابات 2006 – وهي أنه علينا الاختيار بين السلام أو الشراكة مع حركة حماس، إلى نقطة جديدة، وهي أننا منقسمون، وذلك يشكل عقبة رئيسية في عدم إمكانيتنا الحكم أو اتخاذ القرارات في ظل الوضع الراهن من الانقسام. فبالنسبة للجانب الإسرائيلي، كان هناك دائماً حجج معدّة للتهرب والتملص من الاستحقاقات السياسية والالتزامات المترتبة على إسرائيل، وقد استخدمت إسرائيل عملية المفاوضات لشراء الوقت وفرض الوقائع على الأرض، قبل التوصل إلى أي تسوية سياسية، من أجل الحفاظ على احتلالها واستيطانها. أما بالنسبة للجانب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكي، والذي كان من المفترض أن يلعب دور الوسيط النزيه، فلم يعلن، ولا في أي جولة تفاوضية، عن الجانب الذي كان يخل بالاتفاقات والتفاهمات، بل كان يلقي اللوم على الجانب الأضعف.لا شك أن ملف الانقسام أثّر على قوة الموقف الفلسطيني، ليس في ملف المفاوضات فحسب، بل في جميع مناحي الحياة السياسية الداخلية والخارجية، وأضعف الموقف الفلسطيني أمام المجتمع الدولي أيضاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(8)

معالي السيد عزام الأحمد

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مسؤول ملف المصالحة في حركة فتح، رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي الفلسطيني

مكان المقابلة: الاردن – عمان (مقابلة شخصية)

تاريخ المقابلة: 2018/2/22

رأي وإجابات معالي السيد عزام الأحمد:

اجابة السؤال الأول المشترك:

منذ انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة بقيادة حركة فتح عام 1965،ترافقت مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بقرار قمة عربية عام 1964، لتصبح، فيما بعد، بقرار قمة عربية في الرباط، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني،وأصبحت تضم كل فصائل العمل الوطني الفلسطيني من مختلف التيارات السياسية، باستثناء حركة الإخوان المسلمين.فقد رفضت الانخراط في العمل الوطني الفلسطيني، رغم المحاولات المتواصلة التي بذلتها القيادة الفلسطينية، إلى إن تأسست حركة حماس كامتداد فلسطيني لحركة الإخوان المسلمين عام 1987، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية بشهرين. وبدل أن تلتحق بالعمل الوطني الفلسطيني الموحد داخل الوطن المحتل امتدادًالِ (م. ت. ف.) في إطار القيادة الوطنية الموحدة التي قادت الانتفاضة وضمت كل الفصائل والشخصيات المستقلة، اختارت حركة حماس أن تعمل منفردة وكأنها تؤكد من خلال أدبياتها وممارساتها أنها تطرح نفسها بديلا عن (م. ت. ف.) الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولقيت رعاية مباشرة وغير مباشرة من أطراف عربية وإقليمية (ليست هي موضوع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البحث)، ورافق ذلك الكثير من الاحتكاكات السلبية، بكل ما تركه ذلك من أثر في مواجهة الاحتلال، وإضعاف للانتفاضة. وعندما تم الاتفاق على إعلان أوسلو وقيام السلطة الوطنية، برزت حركة حماس لتعبر عن معارضتها للاتفاق، من خلال بياناتها، ومن خلال عمليات عسكرية ذات طبيعة إعلامية صاخبة، لعل أبرزها العملية التي قامت بها في اليوم المحدد لافتتاح الممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، تنفيذا لاتفاق أوسلو. ورفضت حماس المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الأول بداية العام 1996، باعتبار ذلك وليد اتفاق أوسلو، وكذلك عدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، رفضت أيضاالمشاركة بتلك الانتخابات للسبب نفسه، غير أن حركة حماس بدأت تنمو وتزداد قوة في قطاع غزة. وسرعان ما تراجعت وشاركت في انتخابات المجلس التشريعي الثانية عام 2006، وأظهر ذلك وكأن هناك نزاع على السلطة بين حركتي فتح وحماس، ولم تمضِ سنة على تلك الانتخابات، في ظل حكومة فلسطينية انفردت حماس بتشكيلها، رغم أن النظام السياسي في فلسطين رئاسي وليس برلماني.

ثم تصاعد الخلاف، ووصل حد التصادم المسلح بين أجهزة الأمن الفلسطينية ومسلحي حركة حماس. والمثير للتساؤل: لماذا تركز ذلك في قطاع غزة، ولم يظهر مثله في الضفة الغربية؟ ورافق ذلك مشروع شارون أحادي الجانب لفك الارتباط مع غزة، وإعادة نشر القوات الإسرائيلية هناك، وليس الانسحاب من القطاع؛ مما يؤكد أن هذا المشروع كان أحد أهدافه الأساسية خلق الأرضية المواتية للانقسام بين الضفة وغزة؛ من خلال خلق حالة من الفوضى في غزة تؤدي إلى الانقسام، وهذا ما حصل بالفعل، وخلق حالة من التوتر بين القوى الفلسطينية، وخاصة بين فتح وحماس.

وبالفعل، أصبحت مسألة الانقسام ذريعة لسلطة الاحتلال الإسرائيلية وللإدارة الأميركية، بل ولكثير من الأطراف الأخرى، للتهرب من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والقدس الشرقية عاصمتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجابة السؤال الثاني المشترك:

نتيجة الجهود المتواصلة التي بذلها الرئيس الشهيد أبو عمار، والرئيس أبو مازن من بعده، تمّ التوقيع على ما أُسمي في شهر آذار عام 2005 (بإعلان القاهرة)من أجل تفعيل (م. ت. ف.) وتطويرها، أي قبل الانقسام بسنتين، والذي يفتح الأبواب لحركتي حماس والجهاد الإسلامي للانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها كافة؛ من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بالانتخاب، حيثما أمكن ذلك وبالتفاهم حيثما لا يمكن ذلك، وهذا يعني عمليا الدخول والمشاركة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية القيادية، بما فيها المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، والمشاركة العملية في رسم استراتيجية وسياسة (م. ت. ف.).

لكن تصعيد حركة حماس للتوتر في قطاع غزة، وافتعال الاشتباكات المسلحة، والقيام بعملية اغتيال للعديد من ضباط وقادة في أجهزة الأمن الفلسطينية في قطاع غزة، ولاحقا، المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006، بعد أن رفضت المشاركة فيها عام 1996، باعتبار ذلك جزء من اتفاق أوسلو، وفوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي ورفض، الالتزام بالتزامات (م. ت. ف.) السياسية والاتفاقات التي وقعتها (م. ت. ف.)، سواء مع إسرائيل،أو مع المجتمع الدولي، خلق حالة من الإرباك والتساؤل عن مدى قدرة (م. ت. ف.) على تنفيذ تلك الاتفاقات والالتزامات. وعندما تم الاتفاق في مكة على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتم ذلك بالفعل، وبرئاسة إسماعيل هنية من حماس، ونائب له عزام الأحمد من فتح، ومشاركة في الحكومة من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وحركة فدا وشخصيات مستقلة. لم يؤدِّ ذلك للهدوء والعودة للعمل على تنفيذ إعلان القاهرة عام 2005، ورفضت إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التعامل مع الوزراء من حركة حماس؛ بسبب عدم التزام الحكومة العلني والكامل بشروط اللجنة الرباعية الدولية حول قرارات الشرعية الدولية، بالصيغة التي تريدها تلك اللجنة، كما استمرت أجواء التوتر والاشتباكات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاغتيالات بين ميليشيات حماس وأجهزة الآمن التابعة للسلطة،إلى إن تم إعلان الانقسام من جانب حماس يوم 15\6\2007، والذي كان بالفعل انقساما من صناعة إسرائيلية إقليمية دولية،أوقع في شباكه "أدوات فلسطينية"، بعد حوالي ثلاثة أشهر من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وفق اتفاق مكة، وهذا عطل تماما إمكانية انضمام حركة حماس، ومعها حركة الجهاد الإسلامي، لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها القيادية، وفق إعلان القاهرة عام 2005.لقد كان هذا أحد أهم الأسباب الأساسية لعدم تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وتطويرها. واستخدمت إسرائيل الانقسام وسيلة لتبرير عدم التزامها بتنفيذ الاتفاقات الموقعة بينها وبين (م. ت. ف.) ومؤسساتها، وكذلك قرارات الشرعية الدولية جميعها، والخاصة بإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وضاعفت من نشاطها الاستيطاني مرات ومرات في الضفة الغربية والقدس، وأقامت جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، واستكملت بناء الكتل الاستيطانية التي تريد ضمها إلى إسرائيل، بما في ذلك القدس، وخلق وقائع على الأرض تحول دون تنفيذ حل الدولتين. كما إن استمرار الانقسام حال دون تنفيذ إعلان القاهرة عام 2005 بشأن (م. ت. ف.)، والتي لم تجدد عضوية مؤسساتها القيادية، ولم تقم بمراجعة سياساتها واستراتيجياتها، التي هي من صلاحيات المجلس الوطني الفلسطيني، على أمل أن يتم تجاوز الانقسام، وتوسيع مكانة (م. ت. ف.)، وتعزيزها، خاصة وأن هناك فصائل أصبحت أكثر ضعفا، وأقل فعالية. وبرزت حركتا حماس والجهاد الإسلامي كفصيلين من الخطأ تجاوزهما، ولا بد من العمل الجاد من أجل انضمامهما الرسمي كشركاء في العمل الوطني الفلسطيني، من خلال قائدة هذا العمل والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهذا يخلق حالة من الإرباك والضعف في العمل الوطني الفلسطيني لا بد من تجاوزه، وإنهائه بأقصى سرعة ممكنة، خاصة بعد إعلان ترامب، وازدياد قوة اليمين المتطرف في إسرائيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجابة السؤال الثالث المشترك:

في منتصف شهر تشرين الثاني عام 1988، وعلى أرضية الانتفاضة الأولى التي انطلقت في وجه الاحتلال الإسرائيلي في نهاية عام 1987، عقد المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعاً في الجزائر اقر فيه "إعلان الاستقلال" والذي أكد على إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 والقدس عاصمتها، مشيراً إلى قرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947 والذي أكد على إقامة دولة لليهود ودولة أخرى للعرب، كما أشار إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وكان ذلك الإعلان أول إشارة فلسطينية بقبول إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، وجاء اتفاق أوسلو عام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ليشكل إعلان مبادئ لإقامة سلطة وطنية فلسطينية فوق جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بدءا من "غزة أريحا أولا"، وليشكل مبادئ للانطلاق نحو مفاوضات للحل النهائي، والتي حددت في الإعلان على وضع القدس والحدود والأمن والمياه والاستيطان واللاجئين، ورافق ذلك إعلان متبادل للاعتراف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

غير أن إسرائيل لم تلتزم بمبادئ وعناصر أوسلو، خاصة بعد فشل مباحثات كامب ديفيد عام 2000 بمشاركة الرئيس الأميركي بيل كلينتون، إلى جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، والرئيس الشهيد ياسر عرفات. وبعد ذلك مباشرة، واندلاع انتفاضة الأقصى طرحت خطة خارطة الطريق، والتي اعتمدها مجلس الأمن بقراره رقم 1515، وأكدت على الأرض مقابل السلام وحل الدولتين: دولة إسرائيل ودولة فلسطينية إلى جانبها، تعيشان بأمن وسلام، والقدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وحل عادل ومنتفق عليه على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 194، وفق ما جاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مبادرة السلام العربية التي أُقرت في قمة بيروت عام 2004، وأصبحت جزءا من قرار مجلس الأمن رقم 1515 المشار إليه أعلاه.

لكن هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على عمل اللجنة الرباعية الدولية المشكلة من "الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والولايات المتحدة الأميركية"، وانحياز الولايات المتحدة للموقف الإسرائيلي الذي أصبحت تتحكم به قوى اليمين المتطرف في إسرائيل بقيادة نتنياهو، والذي يعارض إقامة دولة فلسطينية مستقلة عمليا، واستمر بخلق العقبات ووضع الحواجز والعراقيل أمام حل الدولتين، من خلال سياسة الاستيطان التوسعي في الضفة الغربية، وفي القدس بشكل خاص، والتي يعدّها العاصمة الأبدية لإسرائيل، كل ذلك جعل الوقت يمضي دون أي تقدم، بل بتراجع كامل عن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بما فيها "خارطة الطريق". وبدأت إسرائيل بطرح الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة، بدون القدس وبلا حدود ولا معابر ولا سيطرة على الفضاء، وبقاء السيطرة الأمنية الإسرائيلية، أي بقاء الحكم الذاتي الأبدي، وطرح الحل الاقتصادي لتحسين أوضاع السكان الاقتصادية.

ورغم هذه المواقف، إلا أن مجلس الأمن، وفي نهاية عام 2016،أقر القرار رقم 2334 الذي أكد عدم شرعية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، وأكد قرار الأمم المتحدة عام 2012 بقبول دولة فلسطين على الأراضي المحتلة عام 1967 دولة مراقب في الأمم المتحدة، ولم تستخدم الولايات المتحدة الفيتو، خاصة وأن الإدارة الأميركية بزعامة أوباما كانت تشعر بالمهانة من نتنياهو وتطاوله عليها، وكأنها أرادت الانتقام الشخصي فقط، لأنها لن تستطيع في الوقت الضائع، وهو نهاية حكم إدارة أوباما، أن تفعل أي شيء عملي حول عملية السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وحل الدولتين لإحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعندما تسلم الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب مسؤولية البيت الأبيض والإدارة الأميركية، بدأ يتحدث عن صفقة سلام يفكر بها لازمة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعقد لقاءات مع زعماء المنطقة، وفي مقدمتهم الرئيس محمود عباس "أبو مازن"، ونتنياهو، إلى جانب مشاوراته مع زعماء المنطقة. ومع مرور الوقت، ظهرت حقيقة ما يفكر به، بعد إعلانه حول القدس، واعترافه بها أنها عاصمة إسرائيل، متنكرا لكل قرارات الشرعية الدولية حولها، والتي كانت الولايات المتحدة طرفا أساسيا موافقا عليها، ومتجاهلاً أنها لب وجوهر الصراع وأساسه، ملبيا لليمين الإسرائيلي ما يريد.

لكن المجتمع الدولي، بكل مكوناته، رفض هذا الإعلان. ولعل أبرز ما يدل على ذلك التصويت الذي جرى في الجمعية العامة على إعلانه، وتأكيد أن القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، والتمسك بحل الدولتين، وهذا يؤكد عدم إمكانية تغيير طبيعة القرارات الدولية. والرفض الفلسطيني لإعلان ترامب الثابت والحازم حول القدس يؤكد أنه لا يمكن لترامب أن يغير طبيعة الحل الممكن، ولن يستطيع أن يرفع القدس عن طاولة المفاوضات، فأي مفاوضات لا يشارك فيها الطرف الفلسطيني المعترف به إقليميا ودولياً، وهو منظمة التحرير الفلسطينية، لن تكون ذات قيمة.

ولعل موقف مجلس الأمن في اجتماعه الأخير، الذي القى فيه الرئيس أبو مازن خطاباً هاماً، حدد خطة واضحة لعملية السلام على أساس حل الدولتين والقدس الشرقية عاصمتها، وحل قضية اللاجئين على أساس القرار 194، ودعا لرعاية دولية متعددة، وصولا إلى عقد مؤمر دولي برعاية الأمم المتحدة، مشيراً إلى قرارات مؤتمر "أنابوليس" حول خارطة الطريق، والذي أكد على عقد مؤتمر دولي في موسكو، وكذلك التحرك الفرنسي والذي تجسد بعقد مؤتمر باريس بمشاركة حوالي 77 دولة ومؤسسة دولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصدرت تصريحات وبيانات ومواقف من مسؤولين أميركيين، منها تعليق على خطاب الرئيس أبو مازن في مجلس الأمن، أكد استعداد الولايات المتحدة على التعامل الدعوة لتعدد المشاركة الدولية، والإقرار بأن وضع القدس النهائي هو من القضايا التي يجب التفاوض عليها، وكذلك حدودها. كل هذا يؤكد أنه مهما كانت المحاولات من أي جهة كانت، إسرائيلية أو أميركية، أنه لا يمكن إحلال السلام الدائم والعادل دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة والقدس الشرقية عاصمتها.

صحيح أن الانقسام في الساحة الفلسطينية، كما ذكرت، يؤثر سلباً على مسار عملية السلام، وهو في صفحته السوداء يضر الوضع الفلسطيني، ودعم المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني من أجل تطبيق قرارات الشرعية كاملة.وهذا لا ينفي أن إسرائيل ستبقى تحاول لفرض رؤيتها للحل، البعيدة تماما عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة والقدس الشرقية عاصمتها، ورفض حل قضية اللاجئين على أساس القرار 194.

اجابة السؤال الشخصي:

"من واقع متابعتكم ودوركم، ومن وجهة نظركم، أين يكمن العامل المركزي الذي يقرّر فرص نجاح الوحدة، على المستوى السياسي المحلي، ودور المحيط الإقليمي، والتوازنات الدولية في ذلك؟"

حول فرص تنفيذ اتفاق القاهرة 2017 بكل صراحة ووضوح، فإن اتفاق 12\10\2017 انحصر بمسألة تمكين حكومة الوفاق الوطني التي شُكّلت بالاتفاق مع حماس عام 2014 لإنهاء الانقسام، وفق اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة بتاريخ 2011/5/4، وإفساح المجال للحكومة ببسط سلطتها الكاملة في إدارة قطاع غزة، كما هو في الضفة الغربية، وفق القانون الأساسي والأنظمة المعمول بها في السلطة الفلسطينية. لكن، منذ اللحظة الأولى لوصول الحكومة إلى غزة، ظهر أن حماس تريد إدارة انقسام وليس إنهاء الانقسام. وليس هناك توافق داخل حماس على إنهاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانقسام والقوى الإقليمية التي مولت وعملت على التخطيط للانقسام واستمراره ما زالت على مواقفها، وكذلك موقف القيادة الدولية لحركة الإخوان المسلمين، ولم تمكّن حماس الوزراء من ممارسة صلاحياتهم وفق الاتفاق، ورفضت تسليم الحكومة قضية إيرادات الحكومة من ضرائب ورسوم وغيرها، بل وصل ذلك حد التهديد واستخراج السلاح لطرد موظفين من عملهم في وزارة الثقافة، كما أعادت حماس نصب حاجزين؛أحدهما لتفتيش الشاحنات القادمة من معبر كرم أبو سالم وفرض جباية غير قانونية وخارج اطار وزارة المالية،وآخر للتفتيش على القادمين من معبر بيت حانون، للغرض نفسه. كما أن معبر رفح للركاب يعمل عندما يفتح بالطريقة نفسها التي عمل بها منذ الانقسام دون أي سلطة فعلية لهيئة المعابر الشرعية، وهكذا أيضا، في عمل الوزارات كافة، علما أن تمكين الحكومة يعني إدارة الوزارات من الوزراء دون تدخل أحد، وكذلك عمل المعابر بإشراف حكومة التوافق وإدارتها والجباية، فماذا بقي لعمل الحكومة؟ وقد طلبت حركة فتح من القيادة المصرية التي تتابع ملف المصالحة أن تمارس دور الوسيط والحَكم، وتحديد المسؤوليات وإغلاقالأنفاق غير الشرعية، وخاصة التي أصبح لها طابع تجاري غير شرعي، كما أن حماس تمارس الخداع والتضليل في بياناتها وتصريحات بعض الناطقين باسمها، وإيهام الرأي العام أنها قامت بما عليها، وأنها لم تعد طرفا في الانقسام، فأي منطق هذا؟

لقد وصل الأمر ببعض المسؤولين في حماس أن يعلنوا بصراحة أنهم يستعدون لما بعد الرئيس أبو مازن، معتقدين أن إعلان ترامب حول القدس ووقف المساعدات وتقليص دعم الأونروا سيؤدي إلى تصفية السلطة وانهيار منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح والرئيس أبو مازن، وأنهم البديل الجاهز... فهل هذا التزام بالاتفاق لإنهاء الانقسام وبالتفاهمات اللاحقة منذ عام 2009 والذي وقعت فيه حركة فتح على اتفاق المصالحة بتاريخ 2009\10\15، رغم التهديد الأميركي المباشر للرئيس أبو مازن، واضطرت فيه مصر، وفق الاتفاق،أن تصدر بيانا إيجابيا تجاه فتح،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لالتزامها بالتوقيع على الاتفاق، ولوم حركة حماس لأنها لم تلتزم بوعدها لمصر في التوقيع على الاتفاق. والأسلوب نفسهفي المماطلة والخداع ما زال مستمرا من جانب حماس؛ مما يجعلني غير متفائل بالتزام حماس بتنفيذ الاتفاقات والتفاهمات؛ لأنها بالفعل ما زالت تفكر أنها بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتنتظر الفرصة السانحة لتحقيق ما تفكر به.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(9)

سعادة السيد عمران الخطيب

عضو المجلس المركزي الفلسطيني، عضو المجلس الوطني الفلسطيني،

عضو المكتب السياسي للجبهة العربية الفلسطينية

مكان المقابلة: الاردن – عمان (مقابلة شخصية)

تاريخ المقابلة: 2018/2/13

راي وإجابات سعادة السيد عمران الخطيب:

اجابة السؤال الأول الشخصي:

العمل الوطني الفلسطينيهو بدون أدنى شك في أسوء حال...، حيث إن الانقسام ليس سياسيا فحسب، بل جغرافيا واجتماعيا أيضا.

طبيعة الانقسام: في الدرجة الأولى هناك طرف يعتبر نفسه بديلا عن الكل الوطني الفلسطيني. بمعنى آخر، هو بديل عن المكون الوطني الفلسطيني...، المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية.

حيثإن الجماعات الإسلامية المختلفة لا تقبل بالشراكة السياسية مع القوى العلمانية؛ سواء الوطنية، أو اليسارية، أوالقومية، وتنطلق من نظرية تكفير القوى السياسية الأخرى، تحت بند العقيدة الإسلامية. وقد يحدث في بعض الأحيان أن تتحالف القوى الإسلامية مع القوى السياسية العلمانية، وهو تحالف موقت، إلى حين الانتهاء من الهدف في الوصول إلى السلطة. هذه هي طبيعة الجماعات الإسلامية، وينطبق ذلك على حركة حماس، التي تم تشكيل بقرار من جماعة الإخوان المسلمين. وهي الدراع التنظيمي والعسكري لحركة الإخوان المسلمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه طبيعة الانقسام، ... وأسبابه: كم قلت في الشق الأول عقائدية، وثانيا سياسية.

لقد أدركت حركة الإخوان المسلمين،أنه بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، وما حدث من خلافات سياسية، وتبعثر قوى منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، والانتشار بعيدا عن مناطق الصراع مع إسرائيل، بدأت الجماعات الإسلامية في قطاع غزة والضفة الغربية بالنشاطات المجتمعية؛ من خلال الجمعيات الخيرية في العديد من المناطق،وبتقديم المساعدات للأسر الفقيرة في قطاع غزة، وبشكل أقل في الضفة الغربية، حيث كان التركيز على(قطاع غزة) بشكل خاص، حيث أن إسرائيل لا توجد لديها الرغبة في الاستمرار في البقاء بقطاع غزة، للعديد من الأسباب وفي مقدمتها،الأمنية، والتوراتية، والاقتصادية، والاجتماعية، وأهدافها السياسية.

وعليناأن لا نغفل عن أن الجانب الإسرائيلي لم يمنع حركة حماس من إقامة الجمعيات الخيرية وكافة النشاطات الأخرى، بل ساعد في وصول السلاح إلى حماس في بداية انطلاقتها وانتشارها، حيث يدرك الاحتلال الإسرائيلي أن هذا السلاح سوف يُستخدم في صراعات بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال حركة فتح، التي تتولى السلطة. والصراع ليس على السلطة فحسب، بل على من يمثل الشعب الفلسطيني.

لقد تعمدت حماس عدم المشاركة في السلطة الفلسطينية، ورفضت المشاركة في الانتخابات التشريعية في المرحلة الأولى من السلطة. ولكن في المرحلة الثانية، شاركت حماس في الانتخابات التشريعية، وشاركت في السلطة التنفيذية، من خلال تولي إسماعيل هنية، رئاسة الوزراء في الحكومة الفلسطينية بعد نتائج الانتخابات الفلسطينية عام 2006.

وهنا، لابد أن أتطرق إلى أن حزب الليكود، والعديد من الأحزاب اليمينية المتطرفة في إسرائيل، كانت وما تزال ترفض قرارات الشرعية الدولية، وقيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حزيران عام 67، وتريد الدولة الفلسطينية في قطاع غزة فقط.ولذلك قامت حركة قامة بتشكيل مؤسساتها القائمة في غزة، لأن حل الصراع بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني، هو إقامة الدولة الفلسطينية في قطاع غزة، وتأكيدا على ذلك، أقامت حماس كافة مؤسسات الدولة هناك. وهناك حوارات واتصالات بين حماس وإسرائيل من خلال بعض الجهات العربية والإقليمية والدولية حول هذا المشروع. لذلك، علينا إن ندرك هذه الأسباب الجوهرية والاستراتيجية لاستمرار الانقسام.

اجابة السؤال الثاني المشترك:

المصالحة تعني المشاركة الوطنية الفلسطينية.

قبل أن أتطرق إلى ذلك، أشير إلى أنه جرت سلسلة من اللقاءات المشتركة بين قيادات حركة فتح وحركة حماس، قبل قيام حماس بالسيطرة على قطاع غزة، بل في بداية اتفاق أسلو. حيث قدمت فتح إلى حماس كل ما يمكّن حماس من المشاركة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية؛ في اللجنة التنفيذية للمنظمة، والمجلس المركزي الفلسطيني، والمجلس الوطني الفلسطيني، حيث كانت آخر العروض إعطاء حصص لحماس في كافة المؤسسات المذكورة أعلاه، بالنسبة نفسها التي لحركة فتح.وقد حدثت هذه الحوارات في عمان والخرطوم والقاهرة ولبنان ومكة واليمن والدوحة. ليس المطلوب المصالحة. بل المطلوب هو إنهاء الانقسام وإنهاء ازدواجية التمثيل الفلسطيني.

إن مكونات التمثيل الفلسطيني تكمن في منظمة التحرير الفلسطينية، هذه المنظمة المعترف فيها عربيا ودوليا، وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني. ولذلك فقد بدأت الحوارات الفلسطينية مع حماس من أجل المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني عام 2009 في القاهرة، بمقر المخابرات المصرية. ولكن حماس رفضت بشكل مطلق أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.تم الاتفاق على صيغة توافقية، فحواهاأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، دون كلمة الوحيد، لحين إدخال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حماس والجهاد الإسلامي في منظمة التحرير الفلسطينية. وتم تشكيل الإطار القيادي الموقت للمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد شاركت حماس والجهاد الإسلامي في الإطار القيادي الموقت. وجرت سلسلة من اللقاءات في العاصمة المصرية القاهرة عام 2011 والسنوات التالية. وقد تم في الحوار عام تشكيل 2009 عدد من اللجان المشتركة، منها لجنة تشكيل الحكومة، ولجنة الانتخابات، ولجنة المصالحة المجتمعية، ولجنة منظمة التحرير الفلسطينية. وقد شاركت حماس والجهاد إلى جانب الفصائل الفلسطينية والشخصيات المستقلة. وفي عام 2011، تم توقيع اتفاق المصالحة بين فتح وحماس في العاصمة المصرية القاهرة. وقد انعقد اللقاء الأول الإطار القيادي الموقت برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون (أبو الأديب). وكان الهدف من هذا الاتفاق الذي توصل إليه المشاركون، تشكيل حكومة توافق وطني لمدة سنة، مهامها: 1. رفع الحصار عن قطاع غزة. 2. الإعداد للانتخابات الرئاسية، والتشريعية، وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. وتم تشكيل لجنة المجلس الوطني الفلسطيني، بمشاركة الفصائل الفلسطينية والشخصيات وحماس والجهاد الإسلامي، حيث عُقد اجتماع في القاهرة، وعُقد اجتماعات أيضا في العاصمة الأردنية عمان. وتم الاتفاق على نظام ومكونات المجلس الوطني الفلسطيني.إن سلسلة من اللقاءات كان الهدف منها أن تكون حماس والجهاد الإسلامي ضمن المكون الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية.

اجابة السؤال الثالث المشترك:

في ضوء المستجدات الأخيرة، فلسطينيا، نواجه تحديات كبرى تتعلق بمحاولات تصفية القضية الفلسطينية، بالترافق مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار الاستيطان في الضفة الغربية والقدس. هذا من جانب. ومن الجانب الآخر، هناك قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.وهنا، لابد أن نشير إلى أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا بتقليص خدماتها للاّجئين الفلسطينيين، بسبب وقف العديد من الدول تقديم الحصص المالية المترتبة عليها. وقد أعلنت الولايات المتحدة الأميركية وقف تقديم ما يترتب عليها من مساعدات مالية. وقد وصل عجز وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الفلسطينيين الأونروا إلى 800 مليون دولار.

إن هذه الشواهد المنظورة تؤكد، بما لم يعد مجال شك، مايجري من تطورات سلبية على صعيد القضية الفلسطينية، وأن مايجري هو العمل على تصفية القضية الفلسطينية، ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 67عاصمتها القدس، وفقا للمتغيرات التي حدثت.

من المؤسف أن الموقف العربي ليس في مستوى التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، للعديد من الأسباب؛ منها، التفكك العربي نتيجة الخلافات والمحاور المختلفة، وقد ضاعف من ذلك ما أُسمي "الربيع العربي"، الذي لم يحدِث ثورة شعبية بنتائجها المنشودة للتغيير والإصلاح والعدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية، بمقدر ما أحدث من انشغال الدول بنتائج الفوضى والتخريب والإرهاب. وكانت إسرائيل هي المستفيد الأول مما حدث ويحدث في العديد من دول العربية، بل هي عامل مساعد في العديد مما يحدث.

على الصعيد الدولي: إن السياسية التي أنتهجها الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد توليه مقاليد الحكم متجانسة مع الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. والرئيس عباس إنجازات سياسية عديدة؛ منها على سبيل المثال لا الحصر؛ قبول دولة فلسطين عضوا مراقبا في الأمم المتحدة، والانضمام إلى المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية.

ولكن استمرار الانقسام الفلسطيني، وإبقاء حماس سيطرتها على قطاع غزة، وانشغال الجانب الفلسطيني بالانقسام، دون العمل على إعادة تجديد المؤسسات الفلسطينية وتفعيلها؛ من خلال إجراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإجراء المجلس الوطني الفلسطيني، يُضعف من الأداء الفلسطيني في مختلف المجالات. وهذا يتطلب العمل على الخروج من الأزمة السياسية الراهنة، ومواجهة التحديات.

يجب أنتتم الدعوة إلى عقد اجتماع اللجنة التحضرية للمجلس الوطني الفلسطيني، بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية والشخصيات المستقلة، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي، والتوافق على برنامج سياسي وفقا للحقوق الوطنية الفلسطينية، والمتوافق عليه وفقا لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني، على أن يتم الاتفاق علية من كافة القوى والفصائل الفلسطينية وحماس والجهاد الإسلامي. ويجب كذلك، تحديد مكان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، وموعد انعقاده، بما لا يتجاوز ثلاثة شهور. بذلك، يتم الاتصال مع كافة المكونات الفلسطينية في الداخل والشتات للمشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني، ومكونات منظمة التحرير الفلسطينية، لمواجهة كافة التحديات التي تهدد القضية الفلسطينية بالتصفية.

اجابة السؤال الشخصي: من موقعكم، واستنادا إلى تجربتكم، ما المطلوب لتجاوز حالة الانقسام الفلسطيني، في ظل التطورات السياسية المحلية والإقليمية والدولية الأخيرة، على وجه الخصوص؟

إعادة التموضع وخارطة طريق فلسطينية في مواجهة التحديات وقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ويتطلبذلك ما يلي:

1. تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية.

2. تفعيل المقاومة الشعبية الفلسطينية السلمية، وفقا لبرنامج يتطور على ضوء الأحداث، وخلق رأي عام فلسطيني مشارك، وفقا للفعاليات والأنشطة الممكنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. تفعيل دور الجاليات الفلسطينية في أماكن الشتات، وتعزيز التعاون المشترك مع القوى ومؤسسات المجتمع المدني في الدول الصديقة والشقيقة.

4. قيام أصحاب رؤوس الأموال الفلسطينية في مختلف مناطق تواجدهم في بناء اقتصاد وطني في المناطق الفلسطينية، وإقامة المشروعات الاقتصادية داخل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وتسويق المنتجات الفلسطينية.

5. تفعيل إقامة الندوات والمؤتمرات والحوارات في دول العالم؛ وخاصة أوروبا، ودول أميركا اللاتينية، وتعزيز التعاون المشترك مع الدول الإسلامية وشعوب آسيا وأفريقيا.

6.الاستمرار في نهج عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعزيز التعاون المشترك مع الجميع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(10)

سعادة السيد غازي حمد

وكيل وزارة الخارجية –حكومة حركة حماس – قطاع غزة

مكان المقابلة: اتصال هاتفي

تاريخ المقابلة: 2018/3/4

راي وإجابات سعادة السيد غازي حمد:

اجابة السؤال الأول المشترك:

اتسم العمل الفلسطيني في فترة الانقسام بكثير من الصفات ذات الطابع الصدامي التنافسي، مما أثّر على الحياة السياسية والمجتمعية بشكل سلبي، وخلّف آثارا عميقة حفرت في الذاكرة الفلسطينية، ويمكن تمثل طبيعة العمل الفلسطيني في فترة الانقسام على النحو التالي:

1. وجود كيانين منفصلين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكل كيان له طبيعته وسياساته وقراراته وتوجهاته، وهذا ولّد الكثير من التصادم والتناقض في مختلف المجالات الحياتية والمعيشية، وأثّر على السكان، خاصة في قطاع غزة.

2. اعتبار السلطة الفلسطينية قطاع غزة أشبه بما يكونبِ "الكيان المعادي"، والمعارض لشرعية الرئيس والحكومة القائمة في الضفة، مما أدى إلى قيامها بفرض الكثير من القيود على حكومة حماس في قطاع غزة، خاصة في المجال الاقتصادي، وكانت السلطة تعتقد أنه، بهذه الطريقة، يمكن أن تشكل ضغطا على حكومة حماس، وإثارة الجمهور حولها، ومن ثم إسقاطها. لكن ثبت أن هذه التجربة لم تؤد إلى نتيجة طوال 11 عاما، بل العكس، فإنها فاقمت أوضاع الجمهور، وزادت من نقمة مواطني قطاع غزة على السلطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. وجود حركة حماس في قائمة الإرهاب الأوروبية والأميركية، وتحفظ كثير من الدول العربية على التعاطي معها، فرض عليها عزلة سياسية، وقيد من قدرتها على التواصل مع المجتمع الدولي، لكن حماس نجحت في إقامة علاقة جيدة مع كل من قطر وتركيا وإيران، وبعض الدول الأخرى، الأمر الذي مكنها من توصيل رسالتها السياسية واستمداد الدعم المالي والسياسي.

4. أثّر انقسام الجمهور الفلسطيني وسخطه وغضبه من الانقسام بقوة على مجمل العمل الوطني، وجعله ضعيفا مهزوزا ضعيف النتائج. وقد ظهر ذلك من خلال ضعف السلطة في مواجهة المخططات الإسرائيلية، وتدمير عملية السلام، وإقامة المستوطنات، وإضعاف السلطة. كما إن حماس التي كانت (محتجَزة) في قطاع غزة، لم تستطع أن تتوسع في ممارستها السياسية، فضلا عن هذا التباين الكبير في الرؤية السياسية بين الطرفين (تيار التسوية وتيار المقاومة)، الأمر الذي خلق صداما وتعارضا طوال الوقت، وخلق فجوة كبيرة في المشروع الوطني.

5. تراجع القضية الفلسطينية بشكل عام، في حضورها العربي والدولي. وبعض الدول غالبا ما كانت تتذرع بالانقسام، كما انه أعطى فرصة عظيمة لإسرائيل كي تستكمل مشروعها الاحتلالي، مثل بناء المستوطنات والجدار، ومصادرة الأراضي، وإجهاض عملية السلام، الأمر الذي أضعف القدرة الفلسطينية على إقناع المجتمع الدولي بضرورة العمل الجاد، وتبني المواقف الفلسطينية.

6. لذا، ضاع الكثير من العمل الفلسطيني – السياسي والوطني، في المناوشات والخلافات والصراعات بين الطرفين، فحماس ركزت أولوياتها على رفع الحصار عن قطاع غزة، ووضع كل طاقتها من أجل إدارة غزة بشكل يحفظ للمواطنين كرامتهم وقوت حياتهم، والسلطة باتت تائهة بسبب جمود عملية السلام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجابة السؤال الثاني المشترك:

يمكن للعمل الوطني أن ينجح بقوة في حال تحقق المصالحة الوطنية، وذلك بسبب وجود الكثير من المقومات التي يمكن أن تشكل منطلقا قويا لعمل وطني واسع، واهم هذه المقدرات:

1. وجود دعم واحتضان شعبي واسع يمكن أن يشكل سياجا قويا للعمل الوطني ويمنحه قوة دافعة كبيرة له.

2. تكامل المؤسسات، بحيث يكون نظام سياسي موحد وقانون واحد وسلطة واحدة، مما يوحد الشعب الفلسطيني تحت مظلة سلطوية واحدة.

3. في حال التوصل إلى رؤية موحدة حول منظمة التحرير، فإنه سيكون هناك برنامج سياسي متفق عليه، وستنتظم الأسس والمبادئ والآليات والأهداف والمراحل التي سيعمل الفلسطينيون من خلالها لتحقيق تطلعاتهم الوطنية.

4. تحقيق السلم الأهلي، وعدم اللجوء للاحتراب أو الصراع الداخلي يمكن أن يوفر أرضية جيدة للعمل الوطني.

5. إن خطوة الاتفاق السياسي، واعتبار منظمة التحرير مرجعية وطنية وحيدة، وتوحد النظام السياسي، توفر أرضية كبيرة للدعم الدولي والعربي، وستتغير الكثير من المواقف والسياسات تجاه القضية الفلسطينية.

اجابة السؤال الثالث المشترك:

هناك ثلاثة خيارات: إما أن تنجح المصالحة وتصل بنا إلى وحدة وطنية حقيقية، وإما أن تفشل وتعيدنا مرة ثانية إلى مربع الانقسام، وإما أن تظل الأمور في المساحة الرمادية.

الخيار الأول: وهو الخيار الأفضل والطريق الوحيد المؤدي إلى الخروج من الأزمة والصراع الداخلي إلى حالة الوفاق والوحدة، وهذا الأمر يواجه كثيرا من العقبات بسبب الأزمة المستعصية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين حركتي حماس وفتح، وبسبب رغبة بعض الأطراف باستمرار الانقسام، خاصة إسرائيل، التي ترى في الانقسام هدفا استراتيجيا.

الخيار الثاني، يعني أن القضية الفلسطينية ستشهد انتكاسة كبيرة قد تمتد لسنوات، وسيكون من الصعب معالجة هذه الانتكاسة الخطيرة. إن العودة إلى الانقسام ستعني تشرذم النظام السياسي الفلسطيني وتفتته، وتراجع القدرة الوطنية الفلسطينية على تحقيق الأهداف، وسيمنح إسرائيل فرصة كبيرة لاستكمال مشروع الاحتلال، والقضاء على أي فرصة للتسوية السياسية، كما سيتسبب في انفضاض المجتمع الدولي عن دعم القضية الفلسطينية.

الخيار الثالث: البقاء في المنطقة الرمادية لا يقل خطورة عن الخيار الثاني، إذ إنه يبقي الأمور تراوح مكانها دون أي تقدم أوإحرازأهداف على المستوى الوطني أو المعيشي، ويمكن إن يفسح المجال أمام تفاقم الأزمات وخروج الأمور عن السيطرة، واستغلال بعض الأطراف حالة الفراغ من أجل تمرير صفقات سياسية، أو الضغط على الفلسطينيين لتقديم تنازلات تمس الثوابت الوطنية.

إجابات السؤال الشخصي:

ما أهم المعوقات التي تواجه المصالحة، وما الحلول المقترحة في تقديركم؟

1. المعوق الرئيس للمصالحة هو ضعف الثقة بين طرفي المصالحة، أو انعدامهابين حماس وفتح، وهذا تفاقم عبر سنوات طويلة، مما يجعل كل طرف متخوفا ومتشككا من الطرف الآخر، ويضعف من القدرة على المضي قدما في تحقيق المصالحة.

2. تراكم الكثير من الملفات الشائكة، مثل منظمة التحرير والأجهزة الأمنية والتوافق على البرنامج السياسي وتوحيد النظام السياسي، الأمر الذي جعل من معالجتها امراً صعبا ويحتاج إلى وقت طويل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. صعوبة التواصل بين الطرفين في ظل سيطرة إسرائيل على حركة المعابر، مما يضطر الأطراف إلى التنقل بين دول وعواصم للتباحث في موضوع المصالحة.

4. تدخل بعض الأطراف في وضع عراقيل أمام المصالحة، وبهدف تحقيق أغراض سياسية في غير مصلحة الفلسطينيين، وأحيانا تساوقا مع التوجهات الأميركية والإسرائيلية في المنطقة.

5. قيام دولة الاحتلال بالكثير من الممارسات التي تعقد من قدرة الفلسطينيين للتوصل إلى مصالحة، وذلك من خلال الإجراءات التعسفية التي تفرضها على قطاع غزة والضفة الغربية.

الحلول المقترحة:

1. ضرورة اقتناع كل الأطراف الفلسطينية بأنه لا خيار إلا خيار المصالحة الوطنية، وأن خيار الانقسام أو المراوحة بين الانقسام والمصالحة مدمر للقضية الوطنية.

2. الالتزام بما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، خاصة اتفاقات القاهرة (2017)، بما يضمن تطبيقا أمينا ودقيقا.

3. وجود جهة محكّمة تقوم بمراقبة الاتفاقات وتطبيقها، بهدف عدم ترك المجال أمام أي خلافات قد تتسبب في عرقلة تطبيق الاتفاقات.

4. مشاركة الكل الوطني في حوارات المصلحة، وعدم اقتصارها على حركتي حماس وفتح.

5. وضع آليات وجداول زمنية محددة تضمن التزام الطرفين بتطبيق الاتفاقات الموقعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(11)

سعادة السيد محمود خليفة

وكيل وزارة الإعلام الفلسطينية الاسبق سفير دولة فلسطين في بولندا

مكان المقابلة: الاردن – عمان (مقابلة شخصية)

تاريخ المقابلة: 2018/4/1

اجابة السؤال الشخصي لسعادة السيد محمود خليفة:

ما دور الإعلام الخارجي والداخلي الفلسطيني في تعميق الانقسام، وما الدور المفترض القيام به مستقبلاً؟

الإعلام هو انعكاس لوضع سياسي، ووظيفة أرادتها الفصائل السياسية أن تكون واحدة من وسائل التجاذب والاستقطاب، بل وأكثر، التخوين في بعض الأحيان، ... كيف؟!

حقيقة الأمر أننا أمام مشروعين لا يلتقيان بالمطلق، المشروع الوطني الفلسطيني الذي تقوده حركة فتح، والمشروع الإقليمي الذي تقوده حركة الإخوان المسلمين، ممثلة بحركة حماس، والتي يأتي المشروع الوطني الفلسطيني في آخر سلم اهتماماتها. والحال ذلك، سنجد أن وسائل الإعلام، بمختلف أنواعها، استُخدمت للتحريض ضد الآخر، وبشكل خاص إعلام حماس، الذي غالباً ما استخدم مصطلحات التخوين، على أساس أنه إعلام حزب، في حين كان إعلام الفصائل الأخرى منقاداً في الغالب وراء مواقف الأحزاب والفصائل الأخرى، وكان أشبه بالصليب الأحمر أو الهلال الأحمر، لا يضع الأمور في نصابها. وعلى العكس من ذلك، إعلام فتح، أو الإعلام الرسمي، الذي كان مدافعاً في الغالب عن صوابية الموقف، على اعتبار أنه إعلام المشروع الوطني الفلسطيني، أو إعلام الكُل الفلسطيني، ولم يكن يستخدم الهجوم على الآخر، إلا في أحداث معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا كان الأمر بعد الانقلاب، فقد استخدم إعلام حركة حماس، الذي توسع إذاعياً وفضائياً بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، أسلوب الإثارة غالبا، وكان دوماً جاهزاً بمصطلحاته ورواياته التشكيكية والتخوينية. للمثال فقط، نستطيع الإشارة إلى حالة التهدئة بعد الاتفاق على المصالحة مؤخراً، عقب اجتماعات القاهرة عام 2017، غير أنه سرعان ما انقلب رأساً على عقب بعد اجتماع الحكومة الأول في قطاع غزة، وصدور البيان الحكومي حول آليات وخطوات وأولويات الحكومة المرحلية، وهذه اللغة لا يمكن أن تخدم مشروعاً وطنيا بالمطلق.

في المقابل، اتجه الإعلام الفلسطيني الرسمي للدفاع عن شعبه أثناء الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على شعبنا، بل وحقق في هذا المسار نجاحات كبيرة على صعيد الراي العام المحلي والعربي والدولي، على اعتبار أنه صاحب المشروع الوطني، ومسؤوليته الوطن والشعب، وحماية مكتسباتنا.

التجاذب الإعلامي الذي كان يعكس حالة سياسية أدى إلى إضعاف الحالة الفلسطينية والرواية الفلسطينية على غير صعيد:

- إضعاف الحالة الفلسطينية داخلياً، وباتت الدعاية الإسرائيلية أسرع في الوصول إلى الرأي العام الدولي.
- تغلغل وتسرب الدعاية الإسرائيلية عبر شيوع استضافة بعض الشخصيات الإسرائيلية عبر الفضاء العربي عبر نافذة "الجزيرة" بشكل شبه دائم!
- حالة "الطهارة" التي اعتبرها الرأي العام العربي منوطة بالحالة الفلسطينية، لم تعد كذلك، فبات يُسمع التهجم المقيت "عبر منابر فلسطينية" على بعض القيادات الفلسطينية التي يُنظر لها كحالة فريدة بالواقع الفلسطيني دون غيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تكريس الجهد الإعلامي الحزبي حول قضايا غير القضية الأساس القدس وفلسطين، وأصبح يدافع عن مواقفه وأجنداته لإثبات صوابية رأيه وموقفه.وبات الرأي العام العربي يتحدث عن الانقلاب أو الانقسام كحالة عادية في الساحة الفلسطينية، بل وأكثر، انقسم الرأي العام العربي في ظل ما أُسمي بالربيع العربي، وتقوقع البعض في الساحة العربية على نفسه، حتى بات يتقبل الحديث عن التطبيع مع إسرائيل وكأنه أمر عادي، كون القضية الفلسطينية صارت بالنسبة له واحدة من القضايا المشتعلة في المنطقة، ولم يعُد يعتبرها القضية المركزية؛ حتى بتنا نسمع بعض الأصوات الرسمية تتحدث عن التطبيع كأمر عادي أيضاً. ونسي كثيرون تماماً ما تحدثت حوله مادلين اولبرايت وكوندليزا رايس عن إشعال المنطقة، وهو ما حذر منه الراحل ياسر عرفات، عندما أشار في آخر أيامه عن سايكس بيكو جديد يُعَدُ للمنطقة.

- انغمس الكل الفلسطيني في التجاذبات الداخلية، ونسي إيصال رسالته"رسالة الشعب الفلسطيني" للرأي العام الدولي، ما أدى إلى سيطرة الدعاية الإسرائيلية على الإعلام الغربي، بتقديم الفلسطينيين بأنهم متناحرون، وأنهم يحبون الدماء، من خلال عرض ما قامت به حركة حماس في غزة من إطلاق نار على المتظاهرين، واعتقالهم والاعتداء عليهم بالضرب المبرح بالهراوات والبنادق، إلى جانب مصطلح جديد قديم "مع من نتحدث؟ غزة أم الضفة؟ وهل القيادة الفلسطينية مسيطرة على الموقف الفلسطيني الواحد. بمعنى آخر، تهرّب إسرائيل من التزاماتها، بذريعة الانقسام أو غياب شريك مسيطر!!

أمام هذه الحالة كانت خطواتنا دوما نحو توحيد الجهد الإعلامي، وضرورة التركيز على إسناد خطوات القيادة الفلسطينية لاستعادة عوامل قوة الموقف الفلسطيني، وهذا يعني الابتعاد عن المصطلحات التوتيرية أو الحزبية، على قاعدة أن الجميع يعمل من أجل تحرير فلسطين.وقمنا بخطوات على صعيد إسناد الإعلاميين الفلسطينيين، دون تمييز، عبر المحافل العربية والدولية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنها التقرير الذي قدمته وزارة الإعلام لليونسكو،حول ما يتعرض له الإعلام الفلسطيني من ممارسات الاحتلال.وعُقد العديد من الدورات بمشاركة إعلاميين من أطياف اللون السياسي الفلسطيني، حتى يكون الإعلام قادراً على إدارة الأزمة في اتجاهها الصحيح –"الاحتلال"، لكن سرعان ما كان التجاذب السياسي يسيطر على طبيعة الخطاب الإعلامي.

ما المطلوب مستقبلا؟

سيبقى الإعلام الفصائلي أسير المواقف الحزبية، وهذا داء ليس له دواء إلا بوحدة الحالة الفلسطينية، التي باتت أبعد ما تكون، في ظل تصادم المشروعين، الوطني، والإخواني الحمساوي. الأول يمثله الإعلام الرسمي التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي شكل فيما مضى قوة، بتشكيل الإعلام الفلسطيني الموحد، والثاني، ممثلا بإعلام حماس "الأقصى" و"القدس"، والقريب غالبا من هذا الموقف ممثلا بقناة "فلسطين اليوم" التابعة لحركة الجهاد الإسلامي.

لتجاوز هذه الحالة

- نعتقد بضرورة ترتيب الأولويات الإعلامية، بالتركيز على المخاطر التي تتهدد المشروع الوطني الفلسطيني، في ظل التغول الأمريكي، والتوحش الإسرائيلي، والانشغال العربي، أو لنقل عدم تنفيذ قرارات الإجماع الإعلامي العربي، ممثلة بقرارات مجلس وزراء الإعلام العرب.
- الاتفاق على مدونة أخلاقيات وسلوك إعلامي، تبتعد عما يثير الاختلاف، وتركز على الأساسيات الوطنية.
- تشكيل إعلام فلسطيني موحد يتحدث في الشأن السياسي، ويبتعد عن سياسة التجاذبات السياسية، لماذا في ظل الوضع الفلسطيني الحالي والمخاطر المحدقة بالكل الفلسطيني ينغمس الإعلام في تأجيج حالة الاختلاف والانقسام؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضرورة تعيين ملحقين إعلاميين في سفاراتنا بالخارج، للمساعدة في حمل الرسالة الفلسطينية، عبر وسائل الإعلام، في الدول التي يعملون بها.

حاله حالمة أو ربما تكون مستحيلة ولكن أعتقد بأهمية طرحها

الصراع السياسي الداخلي يحتاج لأدوات داخلية تستدعي الاتفاق والتفاهم على تمتين الموقف السياسي، وإن اختلفنا في الأساليب. ولكن، بعد الاتفاق، نعتقد بضرورة أن تعمل كافة وسائل الإعلام للدفاع عن الموقف الوطني.وهذا يعني، دمج كافة وسائل الإعلام لتكون نواة إعلام وطني موحد قادر على خوض الصراع القادم، والدفاع عن المكتسبات الوطنية الفلسطينية بتشكيل إعلام فلسطيني موحد من جديد، وعندها، سيكون لدينا جيش إعلامي قادر على خوض كل المعارك الإعلامية، ومواجهة كافة التحديات المفروضةعلى شعبنا وقضيتنا. ويكون هذا الإعلام الجديد إعلام الكل الفلسطيني، يدعم الإيجابي، ويصحح المسار في الاتجاه الصحيح، عندما يكون هناك خطأ ما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(12)

سعادة السيد موسى أبو مرزوق

عضو المكتب السياسي، رئيس مكتب العلاقات الدولية والخارجية

لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"

مكان المقابلة: اتصال هاتفي

تاريخ المقابلة: 2018/3/11

راي وإجابات سعادة السيد موسى أبو مرزوق:

إجابات السؤالين؛ الأول، والثاني المشتركين:

البيت الفلسطيني مليء بالفوضى، وسبب ذلك الانقسام في العمل الوطني الفلسطيني إلى برنامجين بشكل رئيسي، وهما برنامج التسوية السياسية، وتمثله حركة فتح، ولها أنصارها، ويقوم على:

1. حل الدولتين.
2. الاعتراف بإسرائيل، مقابل الاعتراف بأن (م.ت.ف.) تمثل الشعب الفلسطيني في المفاوضات.
3. نبذ المقاومة والعنف، واعتماد طاولة الحوار أساس كافة المشكلات.
4. حل عادل لقضية اللاجئين.

وبرنامج المقاومة، وتمثله حركة حماس، ولها أنصارها، ويقوم على:

1. فلسطين بحدودها الجغرافية المعروفة أرض للشعب الفلسطيني، ولا تنازع في الشراكة مع الفصائل والقوى الفلسطينية للعمل على إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس وبدون استيطان.
2. المقاومة بكل أشكالها، وفي مقدمتها العمل العسكري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. عودة اللاجئين إلى ديارهم.

وهذه حالة طبيعية لأي شعب محتل لديه طموحات وطنية، ويمارس حقه في تحقيق هذه الطموحات، والاجتهادات السياسية يجب أن تُفهم في سياقاتها التاريخية، وانعكاس موازين القوى، والتجربة الذاتية. ولكن نحن بحاجة إلى مشروع وطني جامع، كأساس للخروج من الواقع الحالي، ويجب أن يقوم على:

1. تنظيم الخلاف، حيث يستحيل إلغاؤه، ووقف لكل الحملات الإعلامية بين فصائل وقوى الشعب الفلسطيني.

2. تكامل الأدوار وليس تضادها، من خلال الحوار البنّاء، وقد جسدنا ذلك في وثيقة التوافق الوطني الفلسطيني.

3. نبذ الإقصاء، والارتقاء بالشراكة الوطنية، والبعد عن العنف الداخلي، وتحقيق المصالحة الوطنية.

4. التوافق هو الهدف الجامع لكل القوى الفلسطينية، واستنهاض شعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

5. العمل على الحفاظ على الحاضنة الإقليمية لقضيتنا، وكل القوى والفعاليات المؤيدة لحقنا.

وهنا نستطيع أن نعكس الصورة لمصلحتنا الوطنية العامة، ونستفيد من المتغيرات الإقليمية لصالح قضيتنا الوطنية، وذلك بمشروع وطني جامع، وعند الاختلاف حول أي قضية، نحتكم للشعب باستفتاء عام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجابة السؤال الثالث المشترك:

هناك أزمات محلية وهناك أزمة إقليمية، وقد انعكست الأزمات الإقليمية بالأزمات المحلية، ولكن حتى الآن لم تتبلور معالم للخروج من الأزمة، لبناء أي سيناريوهات محتملة لمستقبل القضية، فإنها مرتبطة في الوقت الراهن ببعدين رئيسيين، وهما البعد الداخلي، وفي جوهره الانقسام الفلسطيني، والبعد الدولي والإقليمي، وهو متمثل في التجاذبات الإقليمية، والأزمات الداخلية، والتخطيط الأميركي لما يُسمى بصفقة القرن. ووفقًا للمتغيرات، فإنني لا أتوقع أن تكون هناك مصالحة فلسطينية، ولا وحدة وطنية خلال عام 2018، وبدون أي تقدم على مستوى ترتيب البيت الفلسطيني، والنظام السياسي الفلسطيني، لن يكون هناك خروج عن الأزمة أيضًا، وهذا ما يجب أن نبدأ به. وبالتالي، لا أتوقع أن يستأنف التشريعي عمله، ولن تُشكل حكومة وحدة وطنية، ولن يجتمع الإطار القيادي المؤقت، ولن تستأنف اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني عملها، وهذه كلها اتفاقيات تم التوقيع عليها من فتح وحماس والفصائل الفلسطينية، ولن يدعو الجانب المصري الفصائل الفلسطينية، وفي الوقت نفسه، لن تقول فتح إنها لا تريد المصالحة، وستستدعي الذرائع لإعاقتها، وكل ذلك سيعقد المآلات، وقد يطغى عليها ضرر لاحق بالقضية الفلسطينية. وللأسف، فتح اختصرت هيئاتها بجهة واحدة، هي الرئاسة الفلسطينية.

وعلى المستوى الإقليمي، دخول المنطقة في موجة تصعيد وتجاذبات سياسية جديدة، أبرزها أزمة الخليج، والتي أثّرت على الحالة الفلسطينية، إضافة إلى أن التكتلات الرئيسة للمنطقة تم تحييدها. فالجامعة العربية أصبحت اسماً عاجزاً عن الفعل، واجتماعاتها مضرة بأعضائها، وغير مفيدة للمنطقة. وتم إنهاء كل التحالفات الأخرى كمجلس التعاون الخليجي بالانقسام الخليجي، ومجلس التعاون العربيِ بالأزمات الداخلية في دوله، وتحالف دول شمال أفريقيا (المغرب والجزائر وتونس وليبيا) بالخلاف بين المغرب والجزائر وعدم الاستقرار الداخلي في ليبيا وتونس، وحتى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الثنائية تضررت بسبب الأزمات المحلية،ولم تعد تلك العلاقات ذات جدوى. وذابت الأنظمة في ذواتها للحفاظ على النفس. وإن عمق الأزمات الاقتصادية والسياسية، انعكس سلباً على أولوياتها، بل وغابت عن اهتماماتهم القضية الفلسطينية، وأصبح الحديث مع إسرائيل كمكون من المنطقة، وهرولة غير طبيعية للتطبيع معها، كبوابة لرضا الولايات المتحدة، وهذا تغير كبير في إدارة الصراع، ما يفتح شهية العدو الصهيوني على الحل العربي المطلوب، وإهمال المسار الفلسطيني، بالإضافة إلى تعزيز الرواية الصهيونية للصراع، بأن المنطقة مشاكلها بسبب مكوناتها، وخلفياتهم الطائفية، والعرقية، والمذهبية، هي الأسباب المفجرة للصراع، وليس وجود الكيان الصهيوني.

ومن هنا كان الدفع باتجاه صفقة القرن، وحل القضية في إطار إقليمي، وتطبيق المبادرة العربية معكوسة، بالإضافة لفرض التصور الأمريكي للحل بالأمر الواقع، وبالتفوق الصهيوني في عدة جوانب. فالقدس يُفرض فيها واقع، وللاجئين هناك تصور جديد ومخطط لمستقبلهم، والدولة الفلسطينية في غزة، والضفة جزء منها سينضم للكيان الصهيوني، وجزء تحت السيطرة الأمنية المطلقة، وكتل سكانية بدون تواصل، وملحقة بقاعدة الدولة الفلسطينية في غزة. وبالإضافة لإنهاء الصراع العربي الصهيوني، واستبداله بالمواجهة مع إيران، وهذا الأمر خطير على مستقبل القضية، ويجب العمل على إفشاله، وتجاوز المرحلة الحالية لأي أطروحات تتجه لضعف الإقليم في المرحلة الراهنة، والاهتمام الأساسي بالوضع الوطني، والعمل على وحدة الشعب ومكوناته، والتوافق على برنامجه السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجابة السؤال الشخصي:

في ضوء مستجدات المصالحة الفلسطينية، ما أهم المعوقات التي تواجه تنفيذ اتفاق المصالحة الأخير (اتفاق القاهرة 2017)؟ وما هي في تقديركم، الحلول المقترحة في مواجهة العقبات القائمة للوصول إلى تنفيذ هذا الاتفاق؟

إن أحد أهم معيقات تنفيذ المصالحة الفلسطينية هو غياب الإرادة لدى حركة فتح، ووجود مركزية تامة في قرارات الحركة، بحيث تلغي أي رأي آخر مخالف لرأي الرئيس عباس. كما أن أولوية الصراع عند فتح والسلطة الفلسطينية متبلورة في إنهاء حكم حماس وقوتها في غزة، والدفاع عن الشرعية الفلسطينية بصورتها الراهنة، وسياساتها، وعدم الرغبة في التجديد، والسعي للتغيير بما يقتضيه الصراع، والمستجدات الحالية، وهذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الفوضى في البيت الفلسطيني، بالرغم من أن حركة حماس قدمت كل مستلزمات إنهاء الانقسام، ومنذ اليوم الأول وحتى اللحظة، وحماس تبادر لتذليل كل ما يعترض المصالحة،ومن أجل إنهاء الانقسام، وقدّمت تنازلات تتجاوز سقف اتفاق القاهرة مايو 2011، ومع ذلك واجهة حركة فتح كل ذلك بالتعنت ولعل ذلك للأسباب التالية:

1. فتح ترى أن حماس جاءت مهزومة، ولا داعي لإنقاذها، وبالتالي ترهقها بالمطالب وتغرقها بالذرائع.
2. فتح متشككة في نوايا حماس نحو المصالحة، ولذلك هي غير مستعجلة والي عند أهله يا مهله.
3. فتح ترى أن الورقة الحقيقية التي تريدها هي الأمن، وقرار، وسياسة المقاومة، وحماس حتى اللحظة لم تعط هذه الورقة.
4. فتح فقدت قاعدتها الجماهيرية الحاضنة في غزة، وهناك ترهل وانقسام في جسمها التنظيمي، وهي متشككة في قدرتها على إدارة القطاع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. لا تريد فتح مشاركة حماس، حتى لا تدفع الثمن من جانب الأمريكان والاحتلال.

وهناك أسباب أخرى، أبرزها الضغط الأميركي الصهيوني، والتزامات أوسلو، والتوجه العربي في الصراع، واستفراد سياسات عالمية نحو المنطقة، منها نبذ العنف، والحل السياسي، وقبول الأمر الواقع، وثقل المنظمات الدولية، وهيمنة الولايات المتحدة عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com